باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (١٥) جنايات شمال

برئاسة السيد المستشار / شعبان الشامي

رئيس المحكمة

وعضوية السيدين المستشارين / ياسر الاحمداوي ، ناصر بربري

الرئيسين بمحكمة استئناف القاهرة

وحضور المستشار الدكتور/ تامر الفرجاني المحامي العام

وحضور السيد / احمد جاد أمين السر

أصدرت الحكم الأتي

في قضية النيابة العامة

رقم ٥٦٤٦٠ لسنة ٢٠١٣ جنايات قسم أول مدينة نصر

المقيدة برقم ٢٩٢٦ لسنة ٢٠١٣ كلي شرق القاهرة

ضـــــــــــــد

١ .محمد أحمد موسي علي هارب

٢ .حسام عبد الله إبراهيم الصانع هارب

امين السر **رئيس المحكمة**

٣ .عاهد عبد ربه خليل الدحدوح	هارب
٤ .عبد العزيز صبحي احمد العطار	هارب
٥ .أحمد عيسي علي النشار	هارب
٦ .أحمد غازي احمد رضوان	هارب
٧ .أسامه فتحي علي فرحان	هارب
٨ .أنيس حسين منصور وافي	هارب
٩ .عيسي زهير عيسي دغمش	هارب
١٠ . سعيد سمير سعيد شبير	هارب
١١ . شادي حسن إبراهيم حمد	هارب
١٢ . مصطفي ناهض مصطفي شهوان	هارب
١٣ . نعيم عوض العبد عبد العال	هارب
١٤ . هارون جمال عبد الرحمن هارون	هارب
١٥ . وليد عادل خليل البطش	هارب
١٦ . بلال إسماعيل محمد أبو دقه	هارب
١٧ . توفيق خميس حامد القدوة	هارب
١٨ . جمعه سالم جمعه السحجانى	هارب
١٩ . حافظ عبد النعيم محمد أبو رأس	هارب
٢٠ . رائد محمد حسن غيون	هارب
٢١ . رامي حسن علي صمصوم	هارب
٢٢ . رمزي زهدي شحده أبو رزق	هارب
٢٣ . سامي فايز أحمد أبو فسيفس	هارب
٢٤ . نائل عطا أبو عبيد	هارب
٢٥ . محمد سمير أبو لبدة	هارب

٢٦ .	بلال فتحي أبو فخر	هارب
٢٧ .	وسام علي الخطيب	هارب
٢٨ .	احمد ياسين رصرص	هارب
٢٩ .	عبد الناصر ياسين رصرص	هارب
٣٠ .	بشير احمد مشعل	هارب
٣١ .	محمد موسي أبو حميد	هارب
٣٢ .	رامي شوقي منصور	هارب
٣٣ .	محمد خليل شبانه	هارب
٣٤ .	ناصر فتحي أبو كرش	هارب
٣٥ .	حسن سلامه	هارب
٣٦ .	فيصل جمعة أبو شلوف	هارب
٣٧ .	تيسير أبو سنيمة	هارب
٣٨ .	محمد السلاوي	هارب
٣٩ .	رامي عياش	هارب
٤٠ .	ادهم أبو ريالة	هارب
٤١ .	سعد الله أبو العمرين	هارب
٤٢ .	سعيد محمد علي الحمامي	هارب
٤٣ .	محمد فايق جودة	هارب
٤٤ .	زكريا محمود النجار	هارب
٤٥ .	إياد صبري عبد الهادي العكوك	هارب
٤٦ .	محمد عبد المجيد المغازي	هارب
٤٧ .	رياض محمود بهلول	هارب
٤٨ .	باسل إبراهيم ألدربي	هارب

٤٩.	ناصر خليل منصور	هارب
٥٠.	محمد سهيل بدوي	هارب
٥١.	محمود رشاد كمال أبو خضيرة	هارب
٥٢.	رائف جمال أبو هاشم	هارب
٥٣.	محمد لطفي أبو عبيد	هارب
٥٤.	نضال سامي البلبيسي	هارب
٥٥.	محمود فضل حسين	هارب
٥٦.	اشرف عبد المجيد الهمص	هارب
٥٧.	محمد خليل أبو شاويش	هارب
٥٨.	محمد جمال أبو الفول	هارب
٥٩.	علي إبراهيم الهمص	هارب
٦٠.	رامي احمد خير الله	هارب
٦١.	أحمد فايز أبو حسنة	هارب
٦٢.	صلاح العطار	هارب
٦٣.	محمد جامع محسن معيوف	هارب
٦٤.	محمد فتحي أبو فخر	هارب
٦٥.	أيمن محمود خليل أبو طاهر	هارب
٦٦.	أكرم خليل جبر صيام	هارب
٦٧.	خميس أبو النور	هارب
٦٨.	أكرم الحية	هارب
٦٩.	رائد العطار	هارب
٧٠.	عبد الرحمن داود سيد الشوربجي	هارب
٧١.	عادل مصطفي حمدان قطامش	هارب

٧٢.	محمد محمد محمود عويضة	هارب
٧٣.	إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج	هارب
٧٤.	السيد عبد الدايم إبراهيم عياد	هارب
٧٥.	محمد بديع عبد المجيد سامي	محبوس
٧٦.	رشاد محمد علي البيومى	محبوس
٧٧.	صفوة حمودة حجازي رمضان	محبوس
٧٨.	السيد محمود عزت إبراهيم عيسي	هارب
٧٩.	محي حامد محمد السيد احمد	محبوس
٨٠.	محمد سعد توفيق مصطفي الكتاتنى	محبوس
٨١.	محمد محمد مرسي عيسي العياط	محبوس
٨٢.	عصام الدين محمد حسين العريان	محبوس
٨٣.	احمد أبو مشهور أبو مشهور عوض	محبوس
٨٤.	سعد عصمت محمد الحسيني	محبوس
٨٥.	مصطفي طاهر علي الغنيمى	محبوس
٨٦.	محمود أحمد محمد أبو زيد زناتي	محبوس
٨٧.	احمد علي علي عباس	هارب
٨٨.	ماجد حسن حسن زمر	هارب
٨٩.	أحمد رامي عبد المنعم عبد الواحد	هارب
٩٠.	عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد	هارب
٩١.	احمد عبد الوهاب علي دله	محبوس
٩٢.	محمد حسن محمد الشيخ موسي	هارب
٩٣.	السيد حسن شهاب الدين أبو زيد	محبوس
٩٤.	محسن يوسف السيد راضي	محبوس

٩٥ .	ناصر سالم سالم الحافي	هارب
٩٦ .	صبحي صالح موسي أبو عاصي	محبوس
٩٧ .	حمدي حسن علي إبراهيم	محبوس
٩٨ .	يحي سعد فرحان سعد محمد	هارب
٩٩ .	أحمد محمد محمود دياب	محبوس
١٠٠ .	احمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي	هارب
١٠١ .	أيمن محمد حسن حجازي	محبوس
١٠٢ .	عبد المنعم محمد أمين احمد تغيان	محبوس
١٠٣ .	محمد احمد محمد محمد إبراهيم	محبوس
١٠٤ .	احمد احمد علي العجيزى	محبوس
١٠٥ .	رجب عبد الرحيم المتولي هبالة	محبوس
١٠٦ .	عماد شمس الدين محمد عبد الرحمن	محبوس
١٠٧ .	احمد إبراهيم بيومي صبره	هارب
١٠٨ .	السيد التريلى محمد العويضة	هارب
١٠٩ .	حسن علي أبو شعيشع علي	هارب
١١٠ .	رجب محمد محمد البنا	هارب
١١١ .	علي عز الدين ثابت علي	هارب
١١٢ .	حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور	محبوس
١١٣ .	محمد محمد إبراهيم البلتاجي	محبوس
١١٤ .	يوسف عبد الله علي القرضاوى	هارب
١١٥ .	متولي صلاح الدين عبد المقصود	هارب
١١٦ .	إبراهيم إبراهيم أبو عوف يوسف	محبوس
١١٧ .	اسأمه سعد حسن جادو	هارب

١١٨ . كمال علام محمد علي الحفنى هارب

١١٩ . احمد زايد عبد العال الكيلانى هارب

١٢٠ . رمزي موافي هارب

١٢١ . يسري عبد المنعم علي نوافل محبوس

١٢٢ . محمد رمضان الفأر هارب

١٢٣ . معتصم وليد القوقا هارب

١٢٤ . أيمن احمد نوفل هارب

١٢٥ . محمد محمد الهادي هارب

١٢٦ . محمد محمد حسن السيد هارب

١٢٧ . محمد يوسف احمد منصور وشهرته سامي شهاب هارب

١٢٨ . إيهاب السيد محمد مرسي وشهرته مروان هارب

١٢٩ . طارق احمد قرعان السنوسي هارب

وحضر الأستاذ / عاصم عمر قنديل عن السيدة دعاء رشاد بتوكيل رقم ٢٨٧٣ /أ ضواحي المنصورة مدعي مدني.

وحضر الأستاذ / ياسر محمد محمد سيد عن ورثة المرحوم ممدوح سند محمد متولي بتوكيل رقم ٢٠٢٨ /أ السيدة زينب مدعي مدني

وحضر الأستاذ / محمد علي حسن عبد الوهاب وأدعي مدني قبل المتهمين بتوكيل رقم ١٥١٣ /ح ٢٠١٤ شبين القناطر

وحضر السيد المستشار / أشرف مختار عبد المحسن من هيئة قضايا الدولة عن وزارة الدخلية وأدعي مدنيا قبل المتهمين.

وحضر الأستاذ / محمد بهي الدماطي مع المتهمين محمد بديع عبد المجيد سامي ورشاد محمد علي البيومى وصفوة حمودة حجازي رمضان موكلا

وحضرا لأستاذ / محمد منتصر الزيات مع المتهمين محمد بديع عبد المجيد سامي وصفوة حمودة حجازي رمضان ومحمد سعد توفيق مصطفي الكتاتنى وأيمن محمد حسن حجازي محمد أحمد محمد محمد إبراهيم موكلا

وحضر الأستاذ / أحمد إبراهيم الحمراوي / مع المتهمين محي حامد محمد السيد احمد وصبحي صالح موسي أبو عاصي حمدي حسن علي إبراهيم موكلا

وحضر الأستاذ / علاء علم الدين متولي مع المتهمين محمد سعد توفيق مصطفي الكتاتنى عصام الدين محمد حسين العريان محمد محمد إبراهيم البلتاجي موكلا

وحضر الأستاذ / مدحت فاروق نصر مع المتهمين سعد عصمت محمد الحسيني و أحمد أحمد علي العجيزى موكلا

وحضر الأستاذ / حسين فاروق أبو الحسن مع المتهم أحمد أحمد علي العجيزى موكلا

وحضر الأستاذ / أسامة مبروك الحلو مع المتهمين احمد عبد الوهاب علي دله والسيد حسن شهاب الدين أبو زيد عبد المنعم محمد أمين أحمد تغيان موكلا

وحضر الأستاذ / كامل عبد الحليم مندور مع المتهمين مصطفي طاهر علي الغنيمى ومحمود أحمد محمد أبو زيد زناتي وابراهيم إبراهيم أبو عوف يوسف موكلا

وحضر الأستاذ / كامل عبد الحليم مندور مع المتهم محمد محمد مرسي عيسي العياط بشان الدفع الشكلي موكلا

وحضر الأستاذ / سمير محفوظ إبراهيم المهيوي مع المتهم محمد محمد مرسي عيسي العياط منتدبا

وحضر الأستاذ / عواض سعد معن وأستاذ / محمد عبد الحي أبو ليله مع المتهم أحمد محمد محمود دياب موكلا

وحضر الأستاذ /أشرف عبد الغني بيومي مع المتهم محسن يوسف السيد راضي موكلا

وحضر الأستاذ / عادل محمد معوض مع المتهم يسري عبد المنعم علي نوفل موكلا

وحضر الأستاذ / محمد محمد المصري مع المتهمين أحمد أبو مشهور أبو مشهور عوض ورجب عبد الرحيم المتولي هبالة وعماد شمس الدين محمد عبد الرحمن ويسري عبد المنعم علي نوفل موكلا

وحضر الأستاذ / خالد محمد بدوي مع المتهمين أحمد أبو مشهور أبو مشهور عوض ورجب عبد الرحيم المتولي هبالة وعماد شمس الدين محمد عبد الرحمن موكلا

لأنهم في خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتي أوائل فبراير ٢٠١١ بدوائر محافظات شمال سيناء والقاهرة والقليوبية والمنوفية.

ارتكبوا وآخر متوفي وآخرون مجهولون من حركة حماس وحزب الله – يزيد عددهم عن ثماني مائة شخص – وبعض الجهاديين التكفيريين من بدو سيناء عمدا أفعلا تؤدي للمساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها تزامنا مع اندلاع تظاهرات ٢٠١١/١/٢٠ بأن أطلقوا قذائف أربي جي وأعيره ناريه كثيفة في جميع المناطق الحدودية من الجهة الشرقية مع قطاع غزة وفجروا الأكمنة الحدودية وأحد خطوط الغاز وتسلل حينذاك عبر الأنفاق غير الشرعية المتهمون من الأول حتي التاسع والستون وآخرون مجهولون إلي داخل الأرضي المصرية علي هيئة مجموعات مستقلين سيارات دفع رباعي مدججة بأسلحة ناريه ثقيلة أربي جي ، جرينوف ، بنادق أليه – فتمكنوا من السيطرة علي الشريط الحدودي بطول ستين كيلو متر وخطوا ثلاثة من ضباط الشرطة وأحد أمناءها ودمروا المنشئات الحكومية والأمنية وواصلوا زحفهم وتوجه ثلاث مجموعات منهم صوب سجون المرج وأبو زعبل ووادي النطرون لتهريب العناصر الموالية لهم وباغتو قوات تأمين السجون أنفة البيان بإطلاق

النيران عليها وعلي أسوارها وأبوابها مستخدمين السيارات سالفة البيان ولوارد قادها بعضهم في منطقتي سجون أبو زعبل والمرج ولوارد أخري دبرها وادوار حركتها المتهمان الخامس والسبعون والسادس والسبعون في منطقة سجون وادي النطرون لدرايتهما بطبيعة المنطقة فحطوا أسوارها وخربو مبانيها وأضرموا النيران فيها واقتحموا العنابر والزنازين وقتلوا عمدا بعض الأشخاص وشرعوا في قتل آخرين ومكنوا المسجونين من حركة حماس وحزب الله اللبناني والجهاديين وجماعة الأخوان المسلمين وجنائيين وآخرين يزيد عددهم عن عشرين ألف سجين من الهرب وبعد أن تحقق مقصدهم نهبوا ما بمخازنها من أسلحة وذخائر وثروة حيوانية وداجنه وأثاثات ومنتجات غذائية وسيارات الشرطة ومعداتها علي النحو المبين بالتحقيقات.

٢- قتلوا عمدا المجني عليه / رضا عاشور محمد إبراهيم مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل من يحول دونهم واقتحام السجون وتهريب المسجونين واعدوا لهذا الغرض الأسلحة والأدوات سالفة البيان وتوجهوا إلي سجن أبو .زعبل وما أن ظفروا بالمجني عليه

حال تأديته إعمال خدمته بأحد سجون أبراج حراسة السجن حتي أطلق مجهول من بينهم صوبه أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحه فأحدثوا إصاباته التي أودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي علي النحو المبين بالتحقيقات.

وقد اقترنت بجناية القتل أنفة البيان وتقدمتها وتلتها الجنايات التالية ذلك أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر:-

أ- قتلوا عمدا الجندي / احمد صابر محمد عاشور من قوة تأمين سجن أبو زعبل المحكوم عليه / شريف عبد الحليم محمد النجار المسجون بسجن المرج وعدد ثلاثين مسجونا بسجن أبو زعبل مجهول الهوية لدفنهم بمعرفة الأهالي لعدم التوصل للأوراق والسجلات المثبت فيها بياناتهم وأربعة عشر مسجونا بمنطقة سجون وادي النطرون الموضح أسمائهم بالتحقيقات مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدو العزم علي قتل من يحول دون تنفيذ مخططهم الإجرامي في شأن لاقتحام السجون وتهريب العناصر التابعة لهم من المسجونين واعدوا لهذا الغرض السيارات ذات الدفع الرباعي المدججة بالأسلحة الثقيلة واللوادر

والمليشيات المدربة علي استخدامها علي النحو سالف البيان وما أن ظفروا بالمجني عليهم حتي أطلق مجهولون من بينهم صوبهم وابلا من النيران الكثيفة من أسلحتهم المتعددة قاصدين إزهاق أرواحهم فأحدثوا بهم الإصابات التي أودت بحياتهم وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي علي النحو المبين بالتحقيقات .

ب- شرعوا في قتل المجني عليهم / عيد جابر محروس ، إبراهيم محمود عبد القادر ، واحمد سعيد عبد الرحمن من قوة تأمين سجن أبو زعبل عمدا مع سبق الإصرار وقد خاب اثر جريمتهم بسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

ج- وضعوا عمدا نارا في بعض المباني الملحقة بالسجون سالفة البيان المعدة لإقامة المسجونين علي النحو المبين بالتحقيقات .

د- سرقوا المنقولات المملوكة لمصلحة السجون الواردة بالتهمة الأولي المبينة وصفا وقيمة بالأوراق وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع علي قوات تامين تلك السجون بان أطلقوا عليهم النيران من أسلحتهم النارية علي النحو الموضح بالاتهامات السابقة مما ترتب عليه قتل وعصابة المجني

عليهم سالفي الذكر وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من شل مقاومة باقي القوات والاستيلاء علي المسروقات علي النحو المبين بالتحقيقات .

ر- خربوا عمدا مبان وأملاكا عامة ثابتة ومنقولة مملوكة لمصلحة السجون ومخصصه للسجون سالفة البيان وهي أجزاء من أسوار السجون وأبوابها وعنابرها ومكاتبها الإدارية ومحتوياتها ومعدات ومنتجات المصانع المعدة لتأهيل المسجونين ومحتويات مستشفياتها وعيادتها الطبية قد أرتكب تلك الأفعال تنفيذا لغرض إرهابي وبقصد إحداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضى وقتل واصابة المجني عليهم سالفي الذكر في الاتهامات السابقة.

ثانيا : ا

تسللوا وآخرون مجهولون إلي داخل البلاد عبر الحدود الشرقية لها بطريق غير مشروع بأن تسللوا عبر الأنفاق المجهزة لذلك والمبين بالوصف أولا بند/ ١ .

ث : المتهمون من الخامس والسبعين حتي التاسع عشر بعد المائة

اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتي الرابع والسبعين بأن اتفقوا مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس وقيادات التنظيم الدولي الاخواني وحزب الله اللبناني علي إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها تنفيذا لمخططهم وتدريب عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الإيراني لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد وضرب واقتحام مبان الليمانات والسجون الجنائيين وساعدوهم بأن أمدوهم بالدعم والمعلومات والأموال بطاقات هوية مزوه لاستخدامها في الدخول إلي البلاد وتوفير السيارات والدرجات النارية وقد تمت بناء علي هذا الاتفاق وتلك المساعدة الجرائم سالفة البيان علي النحو المبين بالتحقيقات.

ا :المتهم التاسع والعشرون بعد المائة

أخفي بنفسه محكوما عليهما بالسجن المشدد وهما المتهمين التاسع والعشرين والثلاثين بعد المائة وأعانهما علي الفرار من وجه العدالة بأن وفر لهما المأوي اللازم لإخفائهما وسهل لهما الفرار خارج البلاد علي النحو المبين بالتحقيقات.

خامسا: المتهمون من التاسع والسبعين حتي الحادي عشر بعد المائة ومن الثامن عشر بعد المائة حتي الثامن والعشرين بعد المائة

حال كون بعضهم محكوما عليه والبعض الآخر مقبوضا عليه هربوا من سجون المرج وأبو زعبل وادي النطرون وكان ذلك مصحوبا بالقوة وبجرائم أخرى الموضحة وصفا بالبند أولا علي النحو الوارد بالتحقيقات.

وقد أحيل المتهمين لهذه المحكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

وقد سمعت الدعوي بالجلسات علي النحو المبين بمحضر الجلسة تفصيلا

المحكمـــة

بعد تلاوة أمر الإحالة، وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية واقوال المتهمين وشهود الإثبات والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.

وحيث أن المتهمين/ محمد احمد موسى علـى - حسام عبد الله إبراهيم الصانع - عاهد عبد ربه خليل الدحدوح - عبد العزيز صبحي احمد العطار - احمد عيسى على النشار -احمد غازي احمد رضوان - أسامة فتحي على فرحان - أنيس حسين منصور وافي - عيسي زهير عيسي

دغمش – سعيد سمير سعيد شبير – شادي حسن إبراهيم حمد – مصطفي ناهض مصطفي شهوان – نعيم عوض العبد عبد العال – هارون جمال عبد الرحمن هارون – وليد عادل خليل البطش – بلال إسماعيل محمد أبو دقة – توفيق خميس حامد القدرة – جمعة سالم جمعة السحجاني – حافظ عبد النعيم محمد أبو رأس – رائد محمد حسن غيون – رامي حسن على صمصوم – رمزي زهدي شحده أبو رزق – سامي فايز احمد أبو فسيفس – نائل عطا أبو عبيد – محمد سمير أبو لبدة – بلال فتحي أبو فخر – وسام على الخطيب – احمد ياسين رصرص – عبد الناصر ياسين رصرص – بشير احمد مشعل – محمد موسي أبو حميد – رامي شوقي منصور – محمد خليل شبانه – ناصر فتحي أبو كرش – حسن سلامة – فيصل جمعة أبو شلوف – تيسير أبو سنيمة – محمد السلاوي – رامي عياش – ادهم أبو ريالة – سعدالله أبو العمرين – سعيد محمد على ألحمامي – محمد فايق جودة – زكريا محمود النجار – إياد صبري عبد الهادي العكوك – محمد عبد المجيد المغازي – رياض محمود بهلول – باسل إبراهيم ألدربي – ناصر خليل

منصور – محمد سهيل بدوي – محمود رشاد كمال أبو خضيرة – رائف جمال أبو هاشم – محمد لطفي أبو عبيد – نضال سامي البلبيسي – محمود فضل حسين – اشرف عبد المجيد الهمص – محمد خليل أبو شاويش – محمد جمال أبو الفول – على إبراهيم الهمص – رامي احمد خير الله – احمد فايز أبو حسنة – صلاح العطار – محمد جامع محسن معيوف – محمد فتحي أبو فخر – أيمن محمود خليل أبو طاهر – أكرم خليل جبر صيام – خميس أبو النور – أكرم الحية – رائد العطار – عبد الرحمن داود سيد الشوربجي – عادل مصطفي حمدان قطامش – محمد محمد محمود عويضة – إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج – السيد عبد الدايم إبراهيم عياد – السيد محمود عزت إبراهيم عيسي – احمد على على عباس – ماجد حسن حسن زمر – احمد رامي عبد المنعم عبد الواحد – عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد –محمد حسن محمد الشيخ موسي – ناصر سالم سالم الحافي – يحي سعد فرحات سعد محمد – احمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي – احمد إبراهيم بيومي صبره – السيد التريلي محمد العويضه – حسن علي أبو شعيشع علي –

رجب محمد محمد ألبنا – علي عز الدين ثابت علي – يوسف عبد الله علي القرضاوى – متولي صلاح الدين عبد المقصود – أسامة سعد حسن جادو – كمال علام محمد علي ألحفني – احمد زايد عبد العال الكيلاني– رمزي موافي –محمد رمضان الفار – معتصم وليد القوقا – أيمن احمد نوفل – محمد محمد الهادي – محمد محمد حسن السيد – محمد يوسف احمد منصور – ايهاب السيد محمد مرسي – طارق احمد قرعان السنوسي .

لم يحضروا جلسة المحاكمة رغم إعلانهم ومن ثم يجوز الحكم في غيبتهم عملا بنص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليه وجدانها مستخلصة من سائر أوراقها وما تم فيها من تحقيقات ودار بشأنها بجلسات المحاكمة تتحصل في أنه في الخامس والعشرين من شهر يناير عام ٢٠١١ خرجت جموع من الشعب المصري في ميادين مصر في ثورة سلمية علي النظام الحاكم في ذلك الوقت تنشد في شرعية ثورية في ميادين مصر المؤججة بالمشاعر الصادقة نحو

المطالب المشروعة من الحرية والعيش والكرامة الإنسانية من الرغبة في إسقاط النظام وتغييره إلي نظام جديد قائم علي الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ويدأ شباب الثورة والمشاركين فيها من أبناء الشعب المصري ينشدون هدف واحد هو إقامة الدولة المصرية الحديثة التي يحلم بها كل مواطن شريف يذوب في أرض هذا الوطن الغالي وغاب عن ذلك المشهد الإخوان المسلمين حينا ، كانوا يترقبون ويرصدون انتظارا لتنفيذ اتفاقاتهم مع عملائهم متربصين الوقت المناسب للانقضاض على جسد البلاد ، فصدر قرار وزير الداخلية في ٢٠١١/١/٢٧ باعتقال متهمين منهم /محمد مرسى و عصام الدين العريان و محمد الكتاتني و محي حامد محمد السيد و حمدي حسن و سعد الحسيني و حسن أبو شعيشع ورجب البنا و أيمن حجازي و صبحي صالح محمود أبو زيد ومصطفى الغنيمي و أحمد عبد الرحمن و ماجد الزمر واودعوا سجن وادي النطرون/٢ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ .

غير أن الشعب المصري روع بأحداث فوضي غير مسبوقة في شتي أنحاء البلاد لم تشهدها من قبل عقب التظاهرات السلمية في يوم ٢٥

يناير ٢٠١١ ، لقد فوجئ الجميع استغلالا لأحداث تلك الثورة الشعبية السلمية بفتح السجون المصرية (أبو زعبل – المرج – وادي النطرون) في توقيت متزامن في يومي ٢٩ ، ٣٠ يناير ٢٠١١ ، والذي تسبب في إحداث حالة من الرعب والترويع في نفوس المواطنين الشرفاء الآمنين والذين لا يدور في خلدهم أنه يمكن أن يأتي يوم من الأيام يحدث فيه التآمر علي هذا الشعب العريق سواء من داخل البلاد أو من خارجها لهروب أعدادا ضخمة من المحكوم عليهم من المساجين والمحبوسين جنائيا وبعض المعتقلين سياسيا من هذه السجون بغرض خبيث لإحداث فوضي عارمة بالبلاد ، وروجت الإشاعات حينها توجيه الاتهام إلي الشرطة المصرية بالقيام بهذا العمل الخائن حتي أصبح بين الشعب وجهاز الشرطة المصرية عداء وكراهية إبان تلك الأحداث .

وعليه باشرت النيابة العامة التحقيقات للوصول إلي الحقيقة ومعرفة القائمين علي إقتحام السجون المصرية سالفة البيان وواصلت استجواب المسئولين عن تلك السجون والنزلاء والجنود وكتائب التأمين وغيرهم ممن أوجدتهم الأحداث في تلك الظروف الصعبة وأوضحت نتائج

التحقيقات التي تمت في القضايا أرقام ١٠٥٠ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٣ لسنة ٢٠١١ إداري الخانكة ، ٧٩٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٤٨ ، ٦٤٧ لسنة ٢٠١١ إداري السادات – قيام عدد كبير من العناصر الغير مصرية ذو أوصاف عربية متحدثين بلهجة غير مصرية وغيرهم مسلحين بأسلحة ناريه متنوعة (أر بي جي – جرينوف – آلية) مستخدمين سيارات دفع رباعي وربع نقل ونصف نقل قامت باقتحام تلك السجون في توقيت متزامن ، فقد قامت تلك العناصر والمليشيات المسلحة بتهريب العناصر الموالية لهم وجميع المسجونين الجنائيين وساد الرعب قطاع كبير من الشعب المصري وفي نفس الوقت بدأت الثورة المصرية في التصاعد وأصبح الهاربون لهم شرعية ثورية، وتاهت الحقائق وسط خضم الأحداث التي تلاحقت سريعا علي الشعب المصري ، وبقي موضوع إقتحام السجون المصرية في رعاية من يروجون بأن الشرطة المصرية هي القائمة عليه ليخفوا الحقيقة الواضحة التي بدأت في التكشف بعد فترة من تلك الأحداث .

فقد قامت محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية بالتحقيق في هذه الوقائع بمناسبة نظرها القضية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف الإسماعيلية لهروب أحد السجناء من احد هذه السجون ، وتوصلت إلي نتائج واضحة بأن إقتحام سجن وادي النطرون تم من عناصر من حركة حماس وحزب الله اللبناني وعناصر من الإخوان وبدو سيناء وأحيلت أسباب حكم هذه القضية إلي النيابة العامة لاتخاذ شئونها في شأن ما توصلت إليه من نتائج ، وتصادف ذلك مع وجود بلاغ مقدم من أحد السادة المحامين للمستشار النائب العام الموجود في ذلك الوقت بطلب إحالة بلاغه المتضمن طلب التحقيق في موضوع إقتحام السجون المصرية وأقسام الشرطة إلي قاض تحقيق . فكان القرار الصادر من السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٣ بندب قاضيا للتحقيق فيها .

وحيث أن الثابت المستقر في وجدان المحكمة اطمئنانها إلى ما اطلعت عليه من الأوراق والمستندات وتقارير وأدلة القضية وما بان لها من مجمل أحداثها المتعاقبة المتشابكة وما استخلصته منها من أحداث

ووقائع وجرائم فتحصل لديها أن المتهمين من الأول وحتى التاسع والستين ، والمتهم الثاني والسبعين ، والمتهمين الرابع والعشرين بعد المائة والخامس والعشرين بعد المائة من قيادات وأعضاء بحركة حماس وفق ما أسفرت عنه تحريات الأمن الوطني وتحريات المخابرات العامة.

وان المتهمين الثامن عشر بعد المائة ، والعشرين بعد المائة ، والمائة اثنين وعشرين ، والمائة وثلاث وعشرين ، والمائة والسادس وعشرين فهم من العناصر الجهادية المتشددة بشمال سيناء المرتبطين بالجماعات الجهادية الموجودة بها وذلك وفق ما ثبت من تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة فضلا عن القضايا التي اتهموا بها وصدرت ضدهم إحكام باتة بإدانتهم والمبين أرقامها تفصيلا بالتحقيقات والاوراق.

وان المتهمين السابع والعشرين بعد المائة ، والثامن والعشرين بعد المائة فهما قياديين بحزب الله اللبنانى وفق ما أكدته أيضا تحريات الأمن

الوطني والمخابرات العامة والقضايا الصادر فيها أحكام بإدانتهما والمبينة تفصيلا بالأوراق.

وان المتهمين / السبعين ، الواحد والسبعين ، ومن الثالث والسبعين وحتى السابع عشر بعد المائة ، الواحد والعشرين بعد المائة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين عدا قلة منهم تقتصر علاقتهم بالجماعة على العضوية فيها.

ويعد إنتماء هؤلاء المتهمين لجماعة الإخوان المسلمين أمرا مسلما به وثابتا من الثوابت التي لا تقبل جدلا ولا تحتاج إلى دليل لإثباتها ولم ينكر أحدا من هؤلاء المتهمين علاقته بجماعة الإخوان المسلمين أو يجحد صلته بها فضلا عما أسفرت عنه تحريات قطاع الأمن الوطني من أن هؤلاء المتهمين قيادات وأعضاء بجماعة الإخوان المسلمين التابعة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، وهو ما أيدته أيضا تحريات المخابرات العامة.

فضلا عما أقر به المتهم الخامس والسبعون / محمد بديع عبد المجيد سامي لدى إستجوابه فى القضية رقم ٥٤٨٧ لسنة ٢٠١٣

إداري العمرانية من أنه المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، وما أقر به كلا من المتهمين الثالث والثمانين/ أحمد أبو مشهور أبو مشهور عوض ، الثالث والتسعين/ السيد حسن شهاب الدين ، المائة وسته/ عماد شمس الدين محمد من عضويتهم بالجماعة وعضوية المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة بذات الجماعة.

فضلا عما أقر به كلا من المتهمين الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد العريان ، الخامس والثمانين / مصطفى طاهر على الغنيمى ، السادس والسبعين/ رشاد محمد على البيومى ، التاسع والسبعين/ محي حامد محمد السيد من أنهم قيادات بالجماعة وأنهم أعضاء بمكتب إرشادها في حين زاد الأخيرين في إقرارهم بوجود التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وانتشاره فى العديد من الدول.

وما أقر به المتهم الواحد والثمانين/ محمد مرسى عيسى العياط فى المحادثة الهاتفية التي أجراها مع قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ والمرفقة بأوراق القضية من إضطلاعه والمتهمين التاسع والسبعين /

محيي حامد محمد السيد ، والثمانين/ محمد سعد توفيق الكتاتنى ، الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان ، الرابع والثمانين/ سعد عصمت محمد الحسيني ، الخامس والثمانين/ مصطفى طاهر على الغنيمى ، السادس والثمانين/ محمود أحمد محمد أبو زيد زناتي بعضوية مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ، وأن قيادات الجماعة تشمل كلا من المتهمين الثامن والثمانون/ ماجد حسن حسن الزمر ، والمائة/ أحمد محمد عبد الرحمن ، الثامن بعد المائة/ السيد النزيلي محمد العويضة ، التاسع بعد المائة/ حسن على أبو شعيشع ، الحادي عشر بعد المائة/ على عز الدين ثابت علي فضلا عن إقراره بعضوية المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة في ذات الجماعة.

وعلي ذلك تأكد لدى المحكمة بما لا يدع مجالا للشك أن القضية الماثلة جمعت بين متهمين من داخل وخارج البلاد ارتكبوا عمدا أفعالا تؤدي للمساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها تزامنا مع اندلاع تظاهرات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لإحداث حالة من الفوضى للبلاد حتى

يستفيدوا من انشغال البلاد بتأمين داخلها وحينها ينقضوا عليها من الخارج.

فكشفت الأوراق أن الارتباط بين جماعة الاخون المسلمين وتنظيمها الدولي (بمصر والخارج) وبين حركة حماس (غزة – فلسطين) التابعة للتنظيم الدولي للإخوان و بين حزب الله اللبنانى (لبنان) ومن جهادى شمال سيناء ، رابطا تنظيميا يكمن ذلك الرابط بين حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين في كونهما ينتميان إلى ذات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ودليل ذلك هو ما أوردته تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة فى هذا الشأن من أن حركة حماس هي إحدى أفرع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهى بمثابة الجناح العسكري لها ، وثابت ذلك أيضا من خلال ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس والتي نصت على أن " حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي وهى كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث" تلك هي صلة جماعة الإخوان المسلمين بحماس .

اما الصلة بين حركة حماس وحزب الله اللبناني ، تتمثل تلك الصلة – وفق ما أسفرت عنه تحريات قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة – فى أن بين الجماعتين تعاون مشترك فى التدريب والتسليح والمواقف.

وأما الصلة بين حركة حماس والجماعات الجهادية بشمال سيناء فقد ثبتت من خلال وجود تعاون تام فى التدريب والتسليح والإعداد البدني والفكري والعسكري بين حركة حماس والجماعات الجهادية بشمال سيناء أوردته تحريات قطاع الأمن الوطني وكذا تحريات المخابرات العامة من وجود تعاون بين الجانبين .

وأفصح الترابط التنظيمي بين هؤلاء المتهمين علي ما سلف إلى أن الجرم الذي أتاه المتهمين لم يكن لأيا منهم أن يقدم عليه وحده لولا أن كانت تلك الرابطة تجمعه بمن عداه من المتهمين الآخرين على النحو المبين لاحقا بأدلة الثبوت في القضية ، إذ من المستحيل على جماعة الإخوان المسلمين في مصر مهما بلغ عدد أعضاؤها ومهما بلغ انتشارها الجغرافي داخل الجمهورية أن تقترف ذلك الإثم منفردة دون

الاستعانة بجناحها العسكري – حماس – وغيرها من التنظيمات المسلحة المبينة سلفا.

أن الجرائم التي حوتها الأوراق بين دفتيها قد وضعت جميعا تحت عنوان واحد هو جريمة ارتكاب أفعال من شأنها المساس بإستقلال البلاد وسلامة أراضيها ، وتمثلت أفعالهم الماسة بإستقلال البلاد وسلامة أراضيها في دخول عناصر مسلحة إلى البلاد والتعدي على المنشآت الأمنية والحكومية بالشريط الحدودي بين مصر وفلسطين واجبار قوات الشرطة على التراجع إلى مدينة العريش وبسطهم لنفوذهم على كامل الشريط الحدودي ومدينتي رفح والشيخ زويد وفرضهم لحظر التجول بهما ، كما تمثلت الأفعال الماسة بأمن البلاد وسلامة أراضيها في الاعتداء على ثلاثة من أقوى السجون المصرية وأشدها تحصينا وتهريب من بها من مساجين خطرين وهي سجون (المرج – ابو زعبل – وادي النطرون) ، واختطاف ثلاثة من الضباط وأمين شرطة حال تأدية عملهم بقصد مبادلتهم بتابعيهم المودعين بالسجون المصرية فضلا عن وقوع جرائم أخرى كانت لازمة ومصاحبة لتنفيذ تلك الجرائم

ونتيجة حتمية لها والتي تتمثل في قتل مجندي السجن التي اقترنت بقتل آخرين من المجندين والمساجين والشروع فى قتل آخرين من الضباط والمجندين والمساجين ، ووضع النار عمدا فى مباني السجن ، سرقة محتوياتها ، تخريب الأملاك والمباني العامة وتمكين مقبوض عليهم من الهرب ، التعدي على القائمين على تنفيذ القانون ، حيازة واحراز أسلحة نارية وذخائرها ، وذلك بالنسبة للمتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين ، أما بالنسبة للمتهمين من الخامس والسبعين حتى التاسع عشر بعد المائة فقد اشتركوا فى ارتكاب تلك الجرائم وكان إشتراكهم بطريقي الاتفاق والمساعدة مع سابقيهم.

وثبت للمحكمة أن تخطيط المتهمين لما حوته الأوراق بين دفتيها من جرائم كان بإيعاز ودعم ومساندة من تنظيمات إرهابية خارج البلاد فقد شارك في التآمر على مصر وتنفيذ المخطط الاجرامى كل من حركة حماس وحزب الله اللبناني وبعض العناصر الجهادية من بدو سيناء ودليل ذلك كشفت عنه الأوراق بقرينة عقلية منطقية ، تتمثل تلك القرينة في أنه لما كان من المعلوم بالعلم العام أن النظام الحاكم للبلاد

قبل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ كان قد أحكم قبضته الأمنية على البلاد وحال إحكامها دون وجود تنظيمات مكتملة البنيان مسلحة بأسلحة ثقيلة ، وكان أقصى ما يمكن أن يصل إليه أي تنظيم أن يمتلك قدرا يسيرا من الأسلحة الخفيفة ، ولما كان إجتياح الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية وتفريغ الشريط الحدودي من قوات الشرطة والاعتداء على المنشآت الشرطية والحكومية ، والوصول إلى أقوى السجون المصرية وأشدها تحصينا ، واقتحامها إقتحاما منظما ممنهجا في أوقات متزامنة وتهريب من بها من سجناء خطرين إلى خارج البلاد هو أمر لا يمكن لجماعة الإخوان المسلمين ومن بينهم المتهمين في القضية الماثلة أن تقوم به منفردة دون الاستعانة بجهات خارجية ، لأنه وان كانت جماعة الإخوان المسلمين جماعة منظمة مكتملة البنيان – آنذاك – إلا أنه – في ذلك الوقت – لم تكن تملك العدة والعتاد الكافي لتنفيذ تلك الجرائم منفردة – لإحكام القبضة الأمنية عليها – وهو الأمر الذي يقطع بأن هناك جهات خارجية تدخلت في تنفيذ المخطط حتى أتمته ، كما أن تلك الجهات الخارجية مهما

بلغت درجة تنظيمها وقوة إستخباراتها فإنها لا يمكنها بلوغ مقاصدها داخل البلاد والوقوف على تفاصيلها الجغرافية وتحديد أماكن تواجد النقاط الشرطية وأماكن السجون تحديدا وأمثل الطرق للوصول إليها واستهدافها ثم الهرب والعودة إلى حيث كانت إلا بالاستعانة بعناصر داخل البلاد وقد تأيدت تلك القرينة بما أورده اللواء محمود وجدي – وزير داخلية مصر الأسبق – في شهادته من أن السجون المصرية لا يمكن إقتحامها بمعرفة الاهالى وأن التسليح اللازم لاقتحام السجون فى مصر لا يتوافر سوى لقوات الأمن المركزي والقوات المسلحة ، وانتهى إلى أن السجون المصرية تم إقتحامها بمعرفة جهات أجنبية تواطأت معها جهات داخلية ومن ثم نخلص من تلك القرينة العقلية المنطقية أن هناك منفذين للجرائم التي حوتها الأوراق أحدهما أجنبيا عن البلاد والآخر من أهلها ، كما تأيدت بما أورده قطاع الأمن الوطني في تحرياته والتي شهد بها مجريها المقدم الشهيد / محمد مبروك من أن تحرياته أكدت قيام وزيرة الخارجية الأمريكية بالإعلان – عام ٢٠٠٥ – عن تبنيها مشروع "الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد" في

إشارة منها إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تقسيم دول الشرق الأوسط إلى عدد من الدويلات الصغيرة التي تتصارع فيما بينها لتقضى كلا منها على الأخرى ذاتيا دون تدخل مباشر من الخارج ، وقد وجد التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في ذلك المشروع ما يحقق أهدافه ومآربه التي يسعى إليها سعيا حثيثا منذ مولده في عشرينيات القرن الماضي ، وقد كانت وزيرة الخارجية الأمريكية لدى إطلاقها لمشروع بلادها على علم بنوايا التنظيم الدولي فأردفت قائلة في إحدى تصريحاتها بأن "الخوف من وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة لا يجب أن يكون عائقا أمام الإصلاحات السياسية بالمنطقة العربية" وبذلك التصريح تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أفصحت – على لسان وزيرة خارجيتها – عن إعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر لجماعات الإسلام السياسي – وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين – بأن تسعى لتطبيق أفكارها في سبيل زعزعة استقرار الأنظمة القائمة في الدول التي تنتشر بها الجماعة لإسقاطها وتولى الحكم بدلا منها ، وأضاف المقدم محمد مبروك في شهادته أن جماعة الإخوان المسلمين

قد تبنت ما طرحته الولايات المتحدة من مشروع – الفوضى الخلاقة – وأعدوا مخططهم والذي تم فضحه قبل تنفيذه وكان محلا للتحقيق من قبل نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم ٥٠٠ لسنة ٢٠٠٨ حصر أمن الدولة العليا ، وتتمثل الخيوط العريضة لذلك المخطط فيما يلي :

أولا : هدم النظم الإقليمية في المنطقة العربية وطمس معالمها لإقامة نظام شرق أوسطى جديد بدلا من النظام الإقليمي العربي القائم.

ثانيا : إقامة تنظيمات أكثر غموضا في العقيدة السياسية من النظم القائمة حاليا حتى يسهل السيطرة عليها.

ثالثا : جعل جماعة الإخوان المسلمين هي القاسم المشترك في الترتيبات الإقليمية الجديدة من خلال الاستفادة بانتشارها الواسع في بلدان مختلفة في إطار ما يعرف بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، وأخيرا تقسيم مصر دينيا إلى "مسلم ومسيحي" ، "إسلامي وليبرالي" وغيرها من التقسيمات المختلفة.

وأعطت إشارة البدء بتنفيذه فسارعت جماعة الإخوان المسلمون الى تبنيه ورسم الخيوط العريضة له وتنفيذه وبدأت الجماعة تخطوا أولى

خطواتها في تنفيذ ذلك المخطط من خلال الدفع بالمتهم الرابع عشر بعد المائة/ يوسف عبد الله على القرضاوى إلى تولى رئاسة الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ليتخذ من منبره الشريف مخبأ ينفث منه سمومه – وقد تأيد ذلك الجزء من التحريات بما ضبط بمنزل المتهم السادس والثمانين/ محمود أحمد محمد أبو زيد زناتي – في القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية – من وثيقة محررة بخط يده تنص على أن الفرصة سانحة لزرع المتهم في هيئة علماء المسلمين .

كما رصدت التحريات عقد لقاءات متعددة ضمت قيادات بجماعة الإخوان المسلمين وقيادات بحزب الله اللبناني وحركة حماس اتفقوا خلالها على قيام حركة حماس وحزب الله وحلفائهما الاقليميين بدور عسكري في مصر سعيا لإسقاط النظام القائم بها على أن يتم ذلك الدور العسكري بالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين ، ومن خلال حركة حماس بإعتبارها المسيطرة على قطاع غزة المتاخم للحدود المصرية ، كما تأيد أيضا بما أمكن للشهيد المقدم محمد مبروك – بناء على إذن من نيابة أمن الدولة العليا – من تسجيله من محادثات

هاتفية بين المتهم الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسى العياط ، أحمد محمد عبد العاطى وما تبادل بينهما من رسائل بريد الكتروني والتي أفصحت جميعا عن مخطط الجماعة وطبيعة العلاقة بين المتهم محمد مرسى عيسى العياط وجماعته بأجهزة الاستخبارات الأمريكية والاستقواء بها على بلاده وتنسيقه وجماعته معها تنسيقا كاملا في كل حركاتهم وسكناتهم ، وكانت تلك المحادثة جامعة مانعة ، شملت كل كلمة سطرت في أوراق القضية ، إذ أقر خلالها أحمد عبد العاطى أنه قد التقى أحمد عناصر الاستخبارات الأمريكية بتاريخ ٢٠١١/١/٢٠ واتفاقه معه ومع والمتهم محمد مرسى على أن تقوم المخابرات الأمريكية بدور فاعل في دعم جماعة الإخوان المسلمين في تنفيذ مخططها وتأمين مستقل الجماعة في الشرق الأوسط ، وأن تقوم المخابرات التركية بفتح قنوات إتصال بين الإخوان في مصر ودول عبر الاطنلطى ، وأخيرا الاتفاق على طبيعة الدور القطري فى تنفيذ المشروع الاجرامى المتمثل في الدعم المالي من خلال ثروة قطر البترولية ،

والدعم السياسي بالسياسات الخارجية لقطر ، والدعم الاعلامى من خلال قناتها الجزيرة القطرية.

وقد كشفت تلك المحادثة الهاتفية النقاب عن المتهم الرابع عشر بعد المائة/ يوسف عبد الله على القرضاوى وانهم يتخذون منه ستارا ينشروا من خلاله أفكارهم لتبارك شرورهم وآثامهم ، حيث أشاد المتهم الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسي العياط – أثناء المحادثة الهاتفية – بخطبة المتهم المذكور بشأن تونس ودعمه لما جرى بها على يد جماعة الإخوان المسلمين واتفقا على أنه سيحضر إلى مصر ليلقى خطبة بها ، بينما لم تلق تلك الخطبة رضا المدعو/أحمد عبد العاطى لتناوله تحليلا سياسيا وهو ليس خبيرا في هذا الشأن ، وقررا بأن يقتصر حديثه على المباركة الدينية لعمل جماعة الإخوان المسلمين دون المباركة السياسة ، واتفقا على ضرورة التركيز الاعلامى على زيارته ، وقد كان لهما ما أرادا ، فقد حضر المتهم الرابع عشر بعد المائة/ يوسف عبد الله على القرضاوى وأدي الخطبة واستجاب لما طلب منه ، كما أن تلك المحادثة قد أكدت أن كل ما ارتكب على أرض

الوطن من جرائم إنما كان مخططا له تخطيطا دقيقا ومحسوب له حسابات عميقة وبإمداد ودعم من جهات خارجية كبرى تملك مكنات لا حدود لها .

وقد أثبت الضابط الشهيد/ محمد مبروك مجري التحريات فقد شرائطها أثناء إقتحام جهاز مباحث أمن الدولة – وهو ما تطمئن إليه المحكمة وتصدقه – بيد أن تلك المحادثة ثبت وجودها من خلال محضر التفريغ المقدم منه ومحضر تحرياته المؤرخ ٢٠١١/١/٩ واذن نيابة أمن الدولة العليا بالمراقبة والتسجيل المؤرخ ٢٠١١/١/٩ الساعة الرابعة والنصف مساءا والمقدم لقاضى التحقيق من المقدم محمد مبروك لدى سؤاله بجلسة تحقيق ٢٠١٣/٩/٤ والمرفق بأوراق القضية مما يقطع بوجود تلك المحادثة وصحتها ، فضلا عن أن تحريات المخابرات العامة المصرية قد أكدت مضمونها .

كما أسفرت تحريات المخابرات العامة المصرية إلى ما سبق وما أسفرت عنه تحريات قطاع الأمن الوطني ، وأكدت أن ما جرى من اتفاقات بين

قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحماس وحزب الله اللبنانـي تتمثل فيما يلـي :

أولا : تجهيز وتدريب عناصر مسلحة بمعرفة الحرس الثوري الايرانـى للدفع بهم من قطاع غزة إلى مصر إبان تظاهرات يناير عام ٢٠١١ .

ثانيا : استمرار التنسيق مع عناصر حركة المقاومة الإسلامية حماس والجماعات الجهادية في سيناء لتمكينهم من دخول مصر.

ثالثا : مساندة حماس لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر لتنفيذ مخططها فى سبيل الاستيلاء على الحكم.

وهو ما يؤكد وجود نية خبيثة وعزم أكيد لا يتزعزع لدي المتهمين على إحداث الفوضى بالبلاد وتوافق بين دول أجنبية على هذه النية واستعداد من حماس وحزب الله للتدخل فى الوقت المناسب لوضع ذلك العزم موضع التنفيذ.

وقد استقر في وجدان المحكمة علي أن تفصيلات المخطط ودقائقه وكيفية تنفيذه من خلال ما ثبت من شهادة الشهيد المقدم محمد مبروك من أن تحريات قطاع الأمن الوطنـي أكدت قيام مكتب إرشاد الجماعة

بعقد عدة لقاءات خلال عام ٢٠١٠ أعتمد خلالها خطة التحرك لإثارة الفوضى بالبلاد وقد تمثلت بنود تلك الخطة فيما يلي :

١- العمل على حشد الجماهير ودفعهم – من خلال عناصر الجماعة – إلى إرتكاب أعمال عنف إرهابية لإشاعة الفوضى بالبلاد حتى تتمكن الجماعة والعناصر الأجنبية المرتبطة بها من إنفاذ مشروعهم الاجرامى.

٢- دفع العناصر الشبابية لجماعة الإخوان المسلمين للدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة وتحريض المواطنين.

٣- فتح قناة اتصال مع النظام الحاكم بالبلاد للإيهام بعدم مشاركة الجماعة في التحرك حتى لا يتم إجهاض تحركها ، وحتى تدفع شبهة إلصاق الجرائم التى تعتزم الجماعة إتيانها بها .

٤- التنسيق مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس والقيادات العسكرية في حزب الله اللبناني للاضطلاع بدور عسكري في البلاد بالتنسيق مع بعض العناصر البدوية بمحافظة شمال سيناء ، يتمثل ذلك الدور العسكري في تحقيق هدفين رئيسيين هما :

أولا: ضرب جهاز الشرطة المصرية ضربة موجعة لإفقاده القدرة على الحركة من خلال استهداف عدد مائة وستين قسم ومركز شرطة على مستوى البلاد في توقيت متزامن بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ فضلا عن الاستيلاء على ما بتلك الأقسام والمراكز من أسلحة وذخيرة.

ثانيا : إقتحام الليمانات والسجون المصرية بدءا من منتصف ليلة ٢٨ من يناير عام ٢٠١١ وتهريب عناصر حركة حماس وحزب الله والعناصر البدوية من سيناء ممن حكم عليهم في قضايا إرهابية فضلا عن تهريب المساجين الجنائيين لنشر الفوضى بالبلاد ، فأضطلع أعضاء مكتب إرشاد الجماعة بتقسيم الأدوار في إطار ذلك المخطط واسناد كل منها إلى كل قيادة وعضو بجماعة الإخوان المسلمين ليضع كل منهم لبنته في ارتكاب تلك الجرائم ، فتم إسناد تنفيذ حلقات المخطط الآثم على التقسيم التالي :

١ – تكليف قسم من المتهمين بالتواصل مع قيادات حماس وحزب الله اللبناني ودولة إيران والتنسيق معهم بشأن مواعيد الدفع بعناصرهم المسلحة إلى داخل البلاد لتنفيذ المهمتين المذكورتين سلفا – إقتحام

السجون والاعتداء على المنشآت والمقار الشرطية - وتقديم الدعم اللوجستى والمعلوماتى لهم وازالة ما يعترضهم من عقبات.

٢- تكليف قسم ثان من المتهمين بتولي مسئولية توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ المهمتين المذكورتين وامداد حزب الله اللبناني وحماس بما يلزمهما من أموال فضلا عن إمدادهما ببطاقات هوية مصرية مزورة لتسهيل دخولهم إلى البلاد.

٣- تكليف قسم ثالث من المتهمين بتولي مسئولية الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي وبث شائعات كاذبة وحث الجماهير على التعدي على الأقسام والمنشآت الشرطية واحراقها لخلق حالة من الفوضى وخلق مناخا ملائما يسمح للعناصر المسلحة بالدخول إلى البلاد واتمام حلقات المشروع الاجرامى بنجاح.

٤- تكليف قسم رابع من المتهمين بتوفير الأسلحة النارية وذخيرتها للعناصر المسلحة ومعاينة المنشآت المطلوب استهدافها وتحديد المواعيد المناسبة والآلية المثلى لاستهدافها.

٥- تكليف قسم خامس من المتهمين بتوفير ما تحتاجه العناصر المسلحة من سيارات ودراجات نارية لاستخدامها فى الاعتداء على المنشآت الشرطية والسجون العمومية.

٦- تكليف قسم سادس من المتهمين بالاتفاق مع العناصر الجنائية وامدادهم بالأسلحة والذخيرة ومهاجمة الأقسام والمنشآت الشرطية والمحال العمومية لإحداث حالة من الفوضى والانفلات الامنى بالبلاد.

٧- تكليف قسم سابع من المتهمين بنقل ما أصدره مكتب الإرشاد من تكليفات إلى أعضاء الجماعة بالمحافظات لتنفيذها وتدريب عناصر الجماعة على ذلك التنفيذ.

٨- تكليف قسم ثامن من المتهمين بعقد لقاءات بقيادات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين والتنسيق معهم بشان ذلك المخطط واطلاعهم كل جديد بشأنه ، ونقل التكليفات من التنظيم الدولي إلى أعضاء مكتب الإرشاد في مصر.

٩- وختاما إسناد مسئولية تدبير وسائل الإعاشة والسيارات لعناصر حزب الله وحماس وعناصر الحرس الثوري الايرانى لمكتب رعاية الأعمال الايرانى بالبلاد والكائن بالدقي.

ولم يقتصر إحكام ذلك المخطط على موضوعه واسناد الأدوار فيه فحسب ، لكن أيضا تم اختيار موعد تنفيذه بدقة واحكام ، وقد رأى هؤلاء المتهمين أن موعد التنفيذ لابد وأن يتزامن مع بدأ إرهاصات ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، حتى يستفيدوا من إنشغال البلاد بتأمين داخلها وحينها ينقضوا عليها من الخارج ، وحين جاءت ساعة الصفر أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أنها لن تشارك في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير وأكدت ذلك في وسائل الإعلام ومن خلال قنوات الاتصال مع النظام القائم حينذاك ، وفى الوقت ذاته - فقد أكدت التحريات – رصد تحرك المجموعات المسلحة التابعة لحزب الله وحماس بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ ، حيث قامت بالتسلل إلى محافظة شمال سيناء مستقلة سيارات المارادونا ومدججين بأسلحة نارية ثقيلة (آبى جى ، جرينوف ، بنادق آلية) وكان ذلك بالتعاون مع

بعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين وهاجمت تلك العناصر المسلحة المنشآت الشرطية الموجودة بمدينة رفح المصرية مما أدى إلى تراجع قوات الشرطة إلى العريش ، واستمرت تلك العناصر المسلحة في التقدم متجهة صوب مدينة الشيخ زويد في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٠١١/١/٢٩ وهاجمت ما بها من منشآت أمنية وحكومية حتى تراجعت قوات الشرطة بالشيخ زويد إلى مدينة العريش أيضا ، وتحققت بذلك الحلقة الأولى من حلقات المشروع الاجرامى المخطط له ، وهو خلو الشريط الحدودي بين مصر وفلسطين في المسافة ما بين رفح المصرية والشيخ زويد من القوات الشرطية وخضوع تلك المنطقة لسيطرة كاملة من جانب العناصر المسلحة من حركة حماس ، وحزب الله اللبناني ، وبرعاية واشراف جماعة الإخوان المسلمين ، ممثلة في المتهمين منهم بأمر الإحالة ، واستكمالا لمشروعهم الاجرامى فقد قامت العناصر المسلحة بتفجير أحد خطوط الغاز بسيناء مما أدى إلى احتراق (قسم شرطة رفح ، قسم رابع العريش ، قسم القسيمة ، قسم الشيخ زويد) ، وقاموا بتدمير مكتبي جهاز أمن الدولة برفح والشيخ زويد

وأطلقوا قذائف (آر بى جى) على معسكر الأمن المركزي بمنطقة الأحراش بالعريش ، وأطلقوا قذائف أر بى جئ على فرع جهاز أمن الدولة بمدينة العريش ، وتعدوا على نقاط التفتيش بمناطق (بلوظة ، الفرما ، السلام ، النصر ، بئر لحفن ، بغداد ، الخروبة ، صدر حيطان ، النقب) بشمال سيناء وأحرقوا إدارة حماية البيئة بالعريش و قتلوا وأصابوا العديد من ضباط وأفراد الشرطة بمديرية أمن شمال سيناء.

كما أكدت التحريات أن المجموعات المسلحة انقسمت إلى ثلاث مجموعات اتجهت الأولى إلى سجن وادي النطرون والثانية إلى سجن أبى زعبل والثالثة إلى سجن المرج لتحرير عناصر حزب الله وحماس والإخوان المسلمين والعناصر المتشددة من شمال سيناء المودعين بتلك السجون.

وقد وصلت إحدى تلك المجموعات المسلحة إلى سجن وادي النطرون في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ - وهنا يظهر التنسيق التام بين تلك العناصر المسلحة وبين المتهمين وأن لكلا منهم دورا مرسوما في إطار خطة محكمة - إذ قد أثبتت التحريات أنه قبل

وصول تلك العناصر إلى السجن قام المتهمين وغيرهم من أعضاء التنظيمات الإرهابية المودعين بذات السجن باختلاق حالة من الشغب والفوضى داخل عنابرهم ، مما دفع قوات تأمين السجن إلى التوجه إليهم والتعامل معهم بإطلاق قنابل الغاز ، فتحقق بذلك حلقة أخرى من حلقات المخطط بانشغال قوات تأمين السجن بتأمين داخله عن تأمين خارجه ، وحينها أطلقت العناصر المسلحة الموجودة خارج السجن الأعيرة النارية بكثافة صوب أسواره حتى تبادلهم قوات السجن إطلاق الأعيرة النارية – وهو ما كان لهم – وأستمر تبادل إطلاق الأعيرة لفترة من الزمن حتى نفذت ذخيرة قوات التأمين ، وتحققت بذلك حلقة جديدة من حلقات المخطط ، وقد طلبت قوات تأمين السجن إمدادات من المعسكرات والقوات الشرطية القريبة من السجن ، ولكن بلا جدوى ، لأنه قد تزامن مع الاعتداء على سجن وادي النطرون وغيره من السجون تنفيذ باقي عناصر جماعة الإخوان المسلمين لحلقة أخرى من حلقات المخطط التي حالت دون توفير تلك الامدادت ، وقد تمثلت تلك الحلقة فيما قام به آخرين من عناصر الجماعة من مهاجمة للأقسام

الشرطية والمنشآت الحكومية على مستوى البلاد مما شكل إنهاكا لقوات الشرطة المصرية وتشتيتا لجهودها ، وحال بينها وبين إحكام قبضتها الأمنية على جميع المنشآت الهامة في البلاد ، ومن ثم كانت الاغاثات تطلق من قوات تأمين السجن طلبا للدعم والتعزيزات ولكن بلا مجيب .

واستكمالا لحلقات ذلك المخطط فقد أضافت التحريات بأن المتهمين الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج ، الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد قد وفرا اللوادر اللازمة وهدما أسوار السجن وبذلك تمكنت العناصر المسلحة من إقتحامه وفتح سبعة من عنابره منها ما هو مخصص للجماعات الإسلامية والتكفيرية والجهاديين وآخر مخصص للإخوان المسلمين وعنابر أخرى خاصة بالسجناء الجنائيين وهرب عدد كبير من المساجين وقتل قرابة الأربعة عشر سجين ، وآنذاك هرب وفر المتهمون من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة واستقلوا سيارات جيب وفرها العناصر المسلحة المتواطئة معهم أمام باب السجن – وآنذاك – أجرى المتهم الواحد والثمانون/ محمد محمد مرسى عيسى العياط اتصالا هاتفيا مع قناة الجزيرة القطرية ، في محاولة منه للتنصل

مما إقترفته يداه من إثم ، وقد تكررت خطة الاقتحام تلك في سجن أبو زعبل وسجن المرج.

وقد فضحت تحريات قطاع الأمن الوطني المخطط الاجرامى للمتهمين وكيفية تنفيذه ، وقد تأكدت صحة ودقة تلك التحريات واطمأنت إليها المحكمة تمام الاطمئنان بما شهد به اللواء/ عمر سليمان – رئيس المخابرات العامة المصرية السابق – في القضية رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل – من أنه إبان عمله رئيسا للمخابرات العامة المصرية رصد تردد عدد من أعضاء حركة حماس على بدو سيناء والاتفاق معهم على تسهيل عبورهم للجانب المصري ومرور أسلحتهم وذخيرتهم مقابل إقتحام السجون وتحرير ذويهم وهو ما تم بالفعل ، وما تضمنته أوراق القضية من شهادات أدلى بها الضباط ذوى الخبرة وغيرهم من المكلفين بجمع المعلومات من ضباط قطاع الأمن الوطني وضباط المباحث العامة فشهد الشاهد الأول / خالد محمد زكى عكاشة – عقيد شرطة ووكيل الإدارة العامة للحماية المدنية بمديرية أمن شمال سيناء – من أنه أبصر دخول مجموعة من العناصر

المسلحة إلى مدينة رفح المصرية مستقلين سيارات الدفع الرباعي ومثبت عليها مدافع آلية طويلة المدى وغيرها من الأسلحة الثقيلة وهاجموا كافة المنشآت الحكومية والشرطية بمدينة رفح وسرقوا ما بها من أسلحة وذخيرة ، ثم توجهوا إلى مدينة الشيخ زويد واعتدوا على ما بها من منشآت حكومية وشرطية ودارت بينهم وبين قوات الشرطة معارك استمرت لساعات ، أدت إلى تراجع قوات الشرطة لمدينة العريش ، وبات الشريط الحدودي بين قطاع غزة والحدود الشرقية لمدينة العريش خاليا من قوات الشرطة ، وفرضت تلك العناصر المسلحة حظر التجول في المدينتين لعدة أيام مانعين الاهالى من التجول بهما ، وأبصر – من خلال التلفاز – ذات العناصر التي سبق وأن هاجمت المنشآت الأمنية برفح والشيخ زويد – تهاجم سجون وادي النطرون وأبو زعبل والمرج وتهرب من بها من مساجين ، وأضاف بأن تواجد تلك العناصر المسلحة قد انتهى من شمال سيناء مع تمام تهريبها للمساجين ، وأضاف أن تلك العناصر فلسطينية الجنسية ، وتواطأ معها بعضا من بدو سيناء ، وما شهد به الشاهدين الثاني / عاطف شريف

عبد السلام سليمان – لواء شرطة ومساعد وزير الداخلية السابق لقطاع السجون – والثالث / محمد ناجى فؤاد منصور – لواء شرطة ومساعد رئيس قطاع مصلحة السجون للشئون المالية والإدارية – من أن إقتحام سجون أبو زعبل ووادي النطرون والمرج قد تم بطريقة منظمة ومتماثلة وفى أوقات متزامنة وبسيناريو واحد وهو قيام المساجين بإثارة الشغب داخل السجن ، وقيام المهاجمين بالدوران حول أسواره مستقلين سيارات الدفع الرباعي وحائزين لأسلحة ثقيلة ، واطلاقهم لأعيرة نارية على السجن حتى تبادلهم قوات التامين إطلاق الأعيرة النارية لحين نفاذ ذخيرتها ، فإذا ما نفذت إستخدمت تلك العناصر اللوادر لكسر أسوار السجن واقتحامه وتهريب من به من مساجين وسرقة ما به من أسلحة وذخيرة ومنقولات ، وأضافا بأن منفذي إقتحام السجون الثلاث كانوا مجموعات مسلحة ترتدي الملابس البدوية وأنهم تابعين لحماس وحزب الله بدليل وصول تابعيهم من المساجين الهاربين إلى موطنهم في زمن قياسي ، وأضافا بأن الهدف من إقتحام السجون الثلاث هو تهريب العناصر التابعة لجماعة الإخوان

المسلمين وحزب الله وحماس والعناصر الجهادية بشمال سيناء ، وأضافا بأن الاقتحام نجم عنه إصابة الشاهد الثاني بطلق ناري في قدمه ، ووفاة مجندين بسجن أبى زعبل واصابة آخرين واحراق واتلاف منشآت السجن والاستيلاء على ما بها من أسلحة وذخيرة وتجهيزات وتهريب عشرين ألف سجين وقتل آخرين ، وما شهد به الشاهد الرابع / اللواء محمود وجدي محمد محمود سلية – وزير الداخلية السابق – بأن السجون المصرية لا يمكن إقتحامها بمعرفة مجموعات عادية أو بمعرفة الاهالى وانما تتوافر الإمكانية لاقتحامها لعناصر مؤهلة ومدربة جيدا ومسلحة تسليحا عاليا وبإتفاق بين عناصر خارجية وآخرى داخلية ، وأنه رصد – إبان عمله – إتفاق عناصر خارجية من حماس وحزب الله والجهاد والجيش الاسلامى الفلسطيني مع عناصر داخلية تم على إثره إستهداف المنشآت الشرطية بالشريط الحدودي مع قطاع غزة لتسهيل دخول العناصر المسلحة الى البلاد واقتحامها للسجون المصرية بإستخدام ما لديها من أسلحة ثقيلة ولوادر وتهريب ذويهم من سجون أبى زعبل ووادي النطرون والمرج ، وأيد شهادته بأن الخارجية

المصرية رصدت بتاريخ ٢٠١١/٢/١٨ وجود عشرات السيارات المصرية التي تحمل لوحات الشرطة والحكومة المصرية وسيارتين ميكروباص مدرع تابعتين للشرطة المصرية بقطاع غزة.

و ما شهد به الشاهدين الخامس والسادس / عادل حلمي عبد الفتاح عزب ، محمد عبد الباسط عبد الله – ضابطي شرطة بقطاع الأمن الوطني – من أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة ، وتم إيداع من ضبط منهم سجن وادي النطرون ، وأن إقتحام السجون وتهريب من بها من مساجين تم بالاتفاق بين حركة حماس وحزب الله من جانب وجماعة الإخوان المسلمين وبدو سيناء من جانب آخر ، وأيدا شهادتهما بأن الشرطة العسكرية الاهالى بمدينة العريش ضبطوا بعضا من عناصر حركة حماس أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير وبحوزتهم أسلحة آلية وذخيرة مدون عليها كلمة حماس فضلا عن ظهور عددا من السجناء الهاربين فى التلفاز بعد سبع ساعات من هروبهم أثناء حوار تم بثه من قطاع غزة فضلا عما شهد به الشاهد الحادي والعشرون /

السعيد محمد الشوربجى – وكيل الأمن الوطني بالإسماعيلية – والذي شهد بأنه لدى تواجده بمحل عمله بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ تجمع عدد من المتظاهرين التابعين لجماعة الإخوان المسلمين أمام مبنى أمن الدولة بالإسماعيلية وأضرموا النيران به وسرقوا محتوياته عن أسلحة وذخيرة وملفات سرية وأتلفوا ما تبقى.

تلك كانت وقائع وشهادات عامة لاجتياح الحدود المصرية والاعتداء على المنشآت الأمنية والشرطية بشمال سيناء والاعتداء على السجون المصرية وتهريب من بها من مساجين وليس هذا فحسب بل تضمنت الأوراق شهود على إقتحام كل سجن على حدة نوردها تفصيلا ليتبين جرم المتهمين وما ارتكبوه من جرائم في حق البلاد مصر للوصول لسلطة الحكم فيها .

فبشأن واقعة إقتحام سجن وادي النطرون وما حوته من جرائم وآثام فقد حوت الأوراق العديد من الشهادات التي توثق لتلك الواقعة المريرة:

أولها ما شهد به الشهود – الثاني عشر / أيمن كمال فتوح الزهيرى – عقيد شرطة وقائد كتيبة تأمين منطقة سجون وادي النطرون – الرابع

والعشرون / محمد محمود أبو سريع – مقدم شرطة ورئيس مباحث ليمان ٤٣٠ بمنطقة سجون وادي النطرون ، والخامس والعشرون / حسام الدين أحمد محمد إبراهيم – رئيس مباحث سجن ملحق وادي النطرون ، والسادس والعشرون / عصام أحمد على القوصى – لواء شرطة ومأمور ليمان ٤٣٠ بمنطقة سجون وادي النطرون ، الثامن والعشرون / أحمد عبد الفتاح أحمد الوكيل – رئيس مباحث سجن ٢ صحراوي ، الثلاثون / عبد الخالق ناصر على – مأمور سجن ملحق وادي النطرون ، السابع عشر / بلال محمد محمد حسانين عبد الفتاح – أمين شرطة بقطاع مصلحة السجون – بأنهم لدى مشاهدتهم – كل على حدة – للتلفاز في الساعات الأخيرة من يوم ٢٠١١/١/٢٩ سمعوا مداخلة هاتفية من إحدى السيدات على إحدى القنوات الأرضية تستغيث فيها من هرب مساجين سجن وادي النطرون ، رغم أنه أثناء حدوث تلك المداخلة لم تكن تلك الحلقة من حلقات المخطط قد تحققت بعد ، وكانت تلك الاستغاثة المكذوبة هي إحدى حلقات المخطط المرسوم وتعتبر بمثابة إشارة البدء لاقتحام سجن وادي النطرون ، فحدثت حالة

من الهياج والفوضى بين السجناء وتدخلت قوات تأمين السجن للسيطرة عليهم – مما أدلى إلى إنشغال القوات بتأمين الداخل عن تأمين الخارج – وآنذاك وفى الساعات الأولى من صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ بدأت العناصر المسلحة بالخارج إطلاق أعيرة نارية كثيفة من خارج السجن ، وبادلتها قوات تأمين السجن إطلاق أعيرة نارية حتى نفذت ذخيرتها ، واستخدمت العناصر المسلحة لوادر في إقتحام السجن حتى تمكنوا من إقتحامه في تمام الساعة الرابعة صباحا ، وهربوا تابعيهم من السجناء بجماعة الإخوان المسلمين وسرقوا ما بالسجن من أسلحة ومنقولات ، وأضافوا بأن مقتحمي السجن غير مصريين وأن إقتحامه كان بقصد تهريب السجناء التابعين لجماعة الإخوان المسلمين. تلك كانت شهادات الضباط ورجال الشرطة بشأن إقتحام سجن وادي النطرون ، إلا أن ما حوته الأوراق من أدلة لم يقتصر على شهادات الضباط ورجال الشرطة بل حوت إقرارات المساجين في سجن وادي النطرون – والذين سئلوا على سبيل الاستدلال- بشأن تفاصيل إقتحام السجن

باعتبارهم الأقرب إلى مسرح الحدث وهم من رأوه من داخل السجن وعن كثب .

فبسؤال كلا من / مصطفى عبد الحميد خفاجي ، محمد عبد المنعم أحمد مصطفى ، كريم ممدوح أحمد ، محمود أحمد أحمد ، على محمد على العجمي ، محمود عبد الجواد جاد الكريم ، رفعت منصور عبد اللطيف ، محمد حسن كمال – مسجونين بسجن وادي النطرون – قرروا جميعا بأنهم وفى غضون الساعات الأولى من صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ حدث حالة من الهرج والفوضى بين المساجين أتبعها سماع دوى إطلاق أعيرة نارية ، ثم أبصروا مجموعة من المسلحين يرتدوا جلبابا وملثمين بشال وممسكين ببنادق آلية وطلبوا منهم الخروج مهددين إياهم بإطلاق الرصاص عليهم مما إضطرهم للخروج ، وأبصروا جانبا آخر من المسلحين يستقلون سيارات جيب ودراجات نارية أمام السجن ، كانوا بذات الأوصاف ومدججين بأسلحة آلية وأضافوا أن هيئتهم تدل على أنهم أعراب ، وأضافوا أن بعض العنابر تم فتحها بإستخدام صواريخ وأخرى بإطلاق الأعيرة النارية ، وختم هؤلاء

المساجين أقوالهم بأن منهم من أبى الهرب ومنهم من هرب تحت تهديد السلاح وعاد وسلم نفسه في اليوم التالي بعد أن تسلمت القوات المسلحة تأمين السجن ، كانت تلك أقوال المتهمين من سجن وادي النطرون ومما يدل على صدق أقوالهم أن التحقيق معهم جرى بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ أي قبل أن يكون هناك تحريات للأمن الوطني وقبل أن يكون هناك تحريات للمخابرات العامة بل وقبل أن تدور عجلة التحقيق في القضية الماثلة مما يقطع بصدق تلك الشهادات ومطابقتها للواقع والحقيقة (وقد كانت ألأقوال تلك فى إطار التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة فى القضية رقم ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات).

و اما بشأن واقعة إقتحام سجن أبو زعبل وما حوته من جرائم وآثام فقد حوت الأوراق العديد من الشهادات التي توثق لتلك الواقعة المريرة نستهلها بما شهد به كلا من الشاهد الخامس عشر / شوقي محمود محمد الشاذلي – لواء شرطة ووكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية – والسادس والثلاثون / نادر ربيع محمد إبراهيم – رقيب شرطة بليمان أبو زعبل ٢ – من أنهما وأثناء تواجدهما سجن أبى زعبل

حدثت حالة من الهرج والمرج بين المساجين داخل السجن ولدى تعامل قوات تأمين السجن معهم فوجئا بإطلاق أعيرة نارية من خارج السجن وتبين أن مطلقيها مجموعة من المسلحين يرتدون الشال الفلسطيني يستقلون السيارات رباعية الدفع ومزودين بأسلحة نارية آلية ورشاشات جرينوف ، وآنذاك بادلتهم قوات السجن إطلاق الأعيرة النارية حتى نفذت ذخيرتها ، وعقب نفاذ الذخيرة بدأت الحلقة التالية من حلقات المخطط – كما أسلفنا – بأن إستخدمت العناصر المسلحة اللوادر في تحطيم أسوار السجن واقتحامه وتهريب المساجين التابعين لحزب الله وحماس واستولوا على ما بالسجن من أسلحة وذخيرة ومنقولات ، وأضافا بأن إقتحام سجن المرج تم بذات طريقة إقتحام سجن أبو زعبل ومن أشخاصا يتسمون بذات الصفات ، وأضافا بأن العناصر المسلحة التي اقتحمت السجنين تنتمي لحركة حماس وحزب الله وجماعة الإخوان المسلمين وبعضها ينتمي للعناصر الجهادية المتشددة بسيناء.

وأيد شهادتهما ما شهد به الشاهد السادس عشر / أحمد جلال الدين توفيق محمد – ضابط شرطة بسجن شديد الحراسة بأبي زعبل – والذي

أضاف أنه ضبط عقب إقتحام سجن أبو زعبل صندوق فارغ لتجميع الأسلحة وبجواره طلقات فارغة وقد ثبت أن هذه الطلقات إسرائيلية وغير مستخدمة في مصر فضلا عن إقرار المساجين الهاربين عقب تسليمهم لأنفسهم بأن من قاموا بإقتحام السجن هم عناصر حركة حماس ومعهم عناصر من بدو سيناء.

وأيد من أسلفنا ذكرهم من الشهود في روايتهم كلا من الشهود : الحادي والثلاثين / أحمد جمال الدين محمود إبراهيم – مقدم شرطة ورئيس قسم العمليات بإدارة قوات الأمن ، الثاني والثلاثين / منصور محمد عبد المطلب الشناوي – مدير الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية.

ولم يقتصر الأمر على الشهود من رجال الشرطة – رغم صدقهم جميعا – بل تقدم المواطنين للإدلاء بشهاداتهم وكان أولهم الشاهد الثالث والثلاثون / فيصل مجاهد عبد العزيز محمد والذي شهد بأنه أبصر – مساء يوم ٢٠١١/١/٢٩ – مجموعة من العناصر المسلحة البدوية المظهر تطلق الأعيرة النارية على سجن أبو زعبل وتقتحمه بعد أن

هدموا أسواره بإستخدام لوادر وهربوا من به من مساجين ، وهو ما تأيد بشهادة كلا من الشاهدين الرابع والثلاثين / نادر عبد الحليم رشدي محمد ، الخامس والثلاثين / أحمد محمد عبد السلام ، واللذين شهدا بمضمون ما شهد به سابقهما وأضافا بأن العناصر المسلحة تحصلت على عدد من اللوادر الخاصة بجهة عملهما – مصنع أبو زعبل للأسمدة – كرها عن قائديها بأن هددوهم بما بحوزتهم من أسلحة نارية إستخدمت العناصر المسلحة تلك اللوادر في كسر أسوار السجن واقتحامه.

كما حوت الأدلة على القتل والشروع فيه في اقتحام سجن أبى زعبل ما شهد به الشاهدين السابع والثلاثون / مجدي سعيد إبراهيم جاد ، الثامن والثلاثون / أحمد عبد العاطى محمد معوض – مجندين شرطة بمنطقة سجون أبى زعبل – من قيام العناصر المسلحة بإطلاق الأعيرة النارية صوبهم لدى تأمينهم للسجن ونجم عن ذلك وفاة المجند / رضا عاشور وآخرين فضلا عن إتلاف السجن ومحتوياته وما شهد به المجند – أحمد سعيد محمد عبد الرحمن – مجند بسجن أبى زعبل –

من أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ ولدى محاولة عناصر مسلحة إقتحام السجن أطلق أحدهم عيارا ناريا صوبه قاصدا إزهاق روحه مما أحدث إصابته.

وبشأن واقعة إقتحام سجن المرج وما حوته من جرائم وآثام فقد حوت الأوراق العديد من الشهادات التي توثق لتلك الواقعة بما شهد به كلا من الشهود / إيهاب محمد عبد الفتاح – عقيد شرطة ومأمور سجن المرج – ، سيد عبد الكريم يوسف – نقيب شرطة ومعاون مباحث سجن المرج العمومي – ، أحمد كمال أحمد مصطفى – مقدم شرطة وقائد سرية سجن المرج – ، محمد وجيه محمد – رائد شرطة ومسئول الشئون الإدارية بسجن المرج – ، شريف محمد درويش – نقيب شرطة بسجن المرج – ، محمد أنور على – نقيب طبيب سجن المرج ، عبد الحميد عبد الدايم حسنين – عقيد شرطة ومشرف مخازن سجن المرج من أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ حدثت حالة من الهرج ومحاولة إثارة الفوضى بين المساجين أعقبها حدوث حريق خارج السجن لبعض الأخشاب وتصاعد أدخنته وصاحبها إطلاق أعيرة نارية على أسوار

السجن وآنذاك بادلتهم قوات تأمين السجن إطلاق الأعيرة النارية وقد أستمر تبادل إطلاق النار لبضع ساعات نفذت خلالها ذخيرة قوات التأمين ، وقامت عناصر مسلحة باقتحام السجن وتهريب من به من مساجين وسرقة ما به من أسلحة وذخيرة ومنقولات، وأضافوا بأن عدد كبير من المساجين الجنائيين بالسجن رفضوا الهرب وآثروا البقاء في السجن ولذا تم إطلاق الأعيرة النارية عليهم واحداث إصاباتهم وقتل بعضا منهم ، وهو ذات ما شهد به المجندين في تحقيقات القضية رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة / محمود كمال محمود ، سامح قرني محمود عبد اللطيف ، بشرى أندراوس بشرى ، كريم أحمد محمد على ، إسماعيل محمد أحمد ، محمد فاروق أحمد ، أبو الغيط سليمان أبو الغيط ، عبد الله عبد العاطى أحمد وهم المعينين خدمة تأمين الأبراج الخارجية لسجن المرج.

كما جاء بأقوال كلا من / فكرى بدر الدين حمدي ، عبد الناصر حسن السيد ، عبد الوهاب إمام سعيد شحات ، ماهر إبراهيم محمد الخطيب – المسجونين بسجن المرج – والذين قرروا بأنه لدى تواجدهم بالسجن

حدثت حالة من الهياج بين المساجين بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ تزامن معها إطلاق أعيرة نارية من عناصر مسلحة خارج السجن ، وبادلتها قوات تأمين السجن إطلاق الأعيرة النارية ، وأستمر ذلك التبادل حتى مساء ذات اليوم ، حتى تمكنت العناصر المسلحة – التي وصفوها بأنها مجموعة من الملثمين ، يرتدى بعضهم الجلباب ، وبعضهم له لحية ، وبعضهم يرتدى الزى المموه ، وجميعهم مدججين ببنادق آلية – من إقتحام السجن ، وكانت وجهتهم صوب عنبر التجربة الخاص بالسياسيين حيث تمكنوا من تهريب المساجين السياسيين وأكرهوا غيرهم من المساجين الجنائيين على الهرب إلا أن من تم سؤالهم من المساجين رفضوا الهرب، وقرر المسجون / أشرف محمد نظير – المسجون بسجن المرج – كان أكثر تحديدا إذ قرر بأن العناصر المسلحة اقتحمت السجن لتحرير المساجين التابعين لحزب الله وحماس – قرر بذلك في ٢٠١١/٣/٢ – قبل تحريات أمن وطني والمخابرات عامة ولم تكن ثمة محاضر ولا تحقيقات – وأضاف توجهوا لسجن التجربة الخاص

بالسياسيين وبه مساجين حزب الله واخدوهم ومعهم أثنين آخرين من مساجين حركة حماس كانوا فى عنبر

أ / ١ وأضاف ذلك المسجون بأنه قبل إقتحام السجن ببرهة يسيرة تناهى إلى سمعه حديث هاتفي بين المتهم/ أيمن احمد نوفل – من أعضاء حركة حماس المحبوس بعنبر أ/١ – وآخر قرر خلاله بأن هناك عناصر مسلحة قادمة إلى السجن ومدججة بالسلاح لإخراجه وهو ما تحقق بالفعل ، وأضاف بأنه وكثير من المساجين الجنائيين رفضوا الانصياع لأوامر الجناة بالخروج من السجن ، وبسؤال / ماهر إبراهيم محمد الخطيب – مسجون بسجن المرج – قرر بأنه أثناء تواجده بالسجن حدثت حالة من الهياج بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ أعقبها سماع صوت إطلاق أعيرة نارية أستمر حتى اليوم التالي الموافق ٢٠١١/١/٣٠ وأنه في غضون الساعة الثانية أو الثالثة ظهر يوم ٢٠١١/١/٣٠ – أى قبل الاقتحام بأقل من ساعة – تحدث إليه المساجين بعنبر أ / ١ – وهم المساجين التابعين لحزب الله وحماس – وأخبروه بأنه في خلال مدة نصف ساعة سيأتي جماعة تابعين لحماس ويخرجونهم من السجن ،

وهو ما قد كان ، إذ أنه بالفعل في تمام الساعة الرابعة مساء ذات اليوم – أي في ذات الموعد المحدد – تناهى إلى سمعه صوت إطلاق أعيرة نارية أعقبه دخول عناصر مسلحة إلى السجن – وصفهم بأنهم يرتدون الجلباب وذوى لحى لهجتهم بدوية وعلم من مظهرهم تبعيتهم لحزب الله وحماس ، وأضاف بأنهم كانوا مدججين ببنادق آلية ومسدسات ، وأنهم اقتحموا السجن وهربوا تابعيهم من مساجين حزب الله وحماس المودعين بعنبر أ / ١ ، وأكرهوا باقي المساجين الجنائيين على الهرب إلا أن عدد كبير منهم رفض الهرب كان من بينهم فأطلقوا عليه عيارا ناريا أصابه في فخذه ، وكانت أقوال الضباط والمجندين والمتهمين تلك في أطار التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في القضية ١٠٥٥ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة.

وفى شان حصر النتائج المترتبة على تنفيذ المخطط الاجرامى والدليل على تلك النتائج ففي شمال سيناء ثبت من كتاب الإدارة العامة للأمن المركزي أن الهجوم على النقاط والمنشآت الشرطية بشمال سيناء قد نجم عنه "تدمير مكتبي جهاز أمن الدولة برفح والشيخ زويد ، احتراق

أقسام الشرطة بمناطق (بلوظة ، الفرما ، السلام ، النصر ، بئر لحفن ، بغداد ، الخروبة ، صدر حيطان ، النقب) احتراق نقطة إطفاء رفح بالكامل ، إتلاف الأبواب والشبابيك لقسم شرطة المركبات وقسم شرطة المرافق ، احتراق إدارة مرور شمال سيناء وبعض الوحدات التابعة لها ، احتراق إدارة الحماية البيئة ، تلفيات بالاستراحة الخاصة بضباط معسكر الأحراش برفح نتيجة إطلاق قذائف آر بى جى على المعسكر ، إطلاق قذيفة آر بى جى على فرع جهاز أمن الدولة بشمال سيناء مما أسفر عن احتراقه. فضلا عن إصابة المقدم محمد بدير رضوان ، واختطاف ثلاثة ضباط وأمين شرطة ، واختطاف الرائد / محمد مصطفى إبراهيم ثم إخلاء سبيله ، مقتل أمين شرطة / جمعة حامد عبد الحميد ، كما ثبت من خطاب وزارة الخارجية أن مكتب الخارجية المصرية في رام الله رصد وجود العديد من السيارات التي تحمل لوحات الشرطة والحكومة المصرية تم تهريبها إلى رام الله فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ، وكذا رصد المكتب تواجد سيارتين ميكروباص مدرع تابعتين للأمن المركزي المصري برام الله .

وجاء بتقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية فى القضية رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١١ إدارى ثالث العريش أن الحريق الحادث بالسيارة المملوكة للمجني عليه / محمد حسن سعد قد حدث نتيجة سكب مادة معجلة للاشتعال إتصال مصدر حراري بها .

وبشأن سجن وادي النطرون أوري تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية – فى القضايا أرقام ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات ، رقم ٧٩٥ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات ، ٩٤٧ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات ، ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات – أنه بالانتقال واجراء المعاينة على ليمان ٤٣٠ ، سجن ٢ ، كتيبة تأمين سجون طره ، ليمان ٤٤٠ ، سجن الملحق بمنطقة سجون وادي النطرون فقد أثبتت المعاينة وجود آثار لكسر الباب الرئيسي للسجن باستخدام لودر ، وآثار لإطلاق أعيرة نارية على بعض أبواب السجن وفتح بعض الأبواب باستخدام آلة صاروخ في بعض الأحيان وطلقات نارية في أخرى وأحيانا بالطرق عليها ، كما تبين وجود آثار لحريق بالعديد من منشآت السجن وتلفيات بمحتواه. كما ورد بمعاينة النيابة العامة لمنطقة سجون وادي

النطرون وجود آثار احتراق به وآثار لطلقات نارية بأنحاء متفرقة من السجن واتلاف لمحتوياته واتلاف لعدد من سيارات الشرطة الموجود به.

وبشأن سجن أبو زعبل ثبت من تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أن واقعة إقتحام سجن أبى زعبل وتهريب ما به من مساجين كان ثمنها باهظا ونتيجتها فادحة إذ ثبت مما جرى فيها من تحقيقات ومعاينات وفحص بمعرفة الأدلة الفنية أن الاعتداء على السجن تم بمعرفة عناصر مسلحة وباستخدام أسلحة نارية وتم إضرام النيران بالعديد من منشآت السجن واتلاف غيرها وسرقة محتوياته من الأسلحة والذخيرة والمنقولات وقد ثبت من تقدير قيمة التلفيات والمسروقات بمعرفة اللجان المخصصة في هذا الشأن أن إجمالي الفاقد من السجن العسكري يتمثل بقيمة ١٤٩٣٥٥ جنيها ، ومن سجن ليمان أبى زعبل(١) ٨٠٤٥٥٩ ج ، ومن سجن ليمان أبى زعبل (٢) ١٠٥٩٣٠ ، سجن شديد الحراسة إجمالي الفاقد ٤٥٨٤٤٥ج، كتيبة أبى زعبل ٥٨٤٩٠٩ جنيها .

وبشأن سجن المرج ثبت من تحقيقات النيابة العامة فى القضية رقم ١٠٥٣ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة وما حوته تلك القضية من تقارير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ومعاينات النيابة العامة وجود آثار لإطلاق أعيرة نارية مختلفة من خارج السجن إلى داخله وحدوث تلفيات وحرائق بمبنى السجن فضلا عن هرب من بتلك السجون من أعداد غفيرة من السجناء المحكوم عليهم فى قضايا قتل كبرى والانضمام لتنظيمات إرهابية وعدد آخر من المساجين الجنائيين.

وبشأن الإصابات والوفيات ثبت من التقارير الطبية الشرعية المرفقة بالقضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أن الجاثمين الست بها إصابات وجزم بأن بعضها نتج عن أعيرة نارية أدت لإحداث الوفاة.

كما ثبت من التقرير الطبي الشرعي الخاص بالمجني عليه / أحمد سعيد محمد عبد الرحمن انه يعانى من إصابات متفرقة بالصدر والبطن والأطراف وأنها حدثت نتيجة عيار ناري رشي أطلق من سلاح يطلق المقذوفات النارية الرشية المتعددة.

كما ثبت من التقرير الطبي الشرعي للمجني عليه / وحيد حسن محمود أحمد أنه تخلف لديه من جراء إصابته عاهة مستديمة.

كما ثبت من الاطلاع على تقرير الصفة التشريحية للمجني عليه / شريف عبد الحليم محمد أن إصابته حدثت نتيجة إطلاق عيار ناري ٩ مم من سلاح نارى (مسدس).

وأضافت التحريات أن العناصر المسلحة إختتمت مشروعها الاجرامى بالبلاد بإختطاف ثلاثة ضباط وأمين شرطة منتدبين من مديرية أمن الدقهلية للعمل بمديرية أمن شمال سيناء فشهدت الشاهدة التاسعة والثلاثين / دعاء رشاد رياض على – زوجة الرائد محمد مصطفى الجوهري – بأن زوجها إنتدب لتأمين حدود مصر الشرقية بدءا من ٢٠١١/١/٢٢ وكان على إتصال دائم بها ، وأخبرها في إتصال بينهما مساء يوم ٢٠١١/١/٢٨ بقيام عناصر مسلحة بالعبور من قطاع غزة إلى الحدود الشرقية للبلاد والاعتداء على الأكمنة الحدودية الموجودة بها على طول مسافة ١٤ كم بين مصر وفلسطين وتفجيرها ، وكان

آخر إتصال بينهما بتاريخ ٢٠١١/٢/٤ وبعدها اختفى زوجها وأغلق هاتفه فلم تراه ولم تسمع صوته منذ ذلك اليوم .

وأيدتها في شهادتها الشاهدة الثانية والأربعين / ولاء سلامة كامل أبو زيد – زوجة النقيب / محمد حسين سعد – التي شهدت بفقدانها زوجها حال عمله فى تأمين الحدود الشرقية للبلاد بمدينة رفح بتاريخ ٢٠١١/٢/٤ وأنه وعدها فى محادثة هاتفية جرت بينهما في ذات يوم اختطافه بأنه سيعود فى اليوم التالي إلا أنه لم يعد حتي الآن .

وأيدتها الشاهدة الثالثة والأربعين / شيرين شمس الدين عبد الغفار – زوجة النقيب / شريف المعداوى – والتى شهدت أيضا بفقدانها زوجها بتاريخ ٢٠١١/٢/٤ حيث هاتفها فى ذات اليوم واعدا إياها بأنه سيعود في اليوم التالي ولكنه لم يعد.

وأيدتهم الشاهدة الأربعين / أسماء أبو بكر سعيد حماد – زوجة أمين الشرطة / وليد سعد الدين محمد والذي كان يعمل بمدينة العريش – والتى شهدت بإختطاف زوجها بتاريخ ٢٠١١/٢/٤ رفقة الضباط الثلاثة ، وأنها علمت من خلال أحد معارف زوجها المقيمين بمدينة

رفح بأن زوجها والضباط الثلاثة اختطفوا بمعرفة العناصر الجهادية والتكفيرية التابعة لحركة حماس بعد استيقافهم للسيارة التي يستقلونها .

وعلى ما سلف فقد استقر في يقين المحكمة أن ما حوته الأوراق من جرائم قد وقعت جميعا في إطار مشروع إجرامي واحد تم الاتفاق على تفاصيله الدقيقة واسناد أدواره إلى كل متهم من المتهمين الماثلين والهاربين وقد أدى كل منهم ما أسند إليه من دور بغاية واقتدار حتى تحققت نتائج الجرائم المسطر وقائعها بالأوراق.

وعلى ما سلف فقد وقر في وجدان المحكمة استخلاصا منها واستنتاجا لإحداثها المتعاقبة في الواقع والحقيقة على أن تلك الجرائم قد ارتكبت جميعا في إطار مشروع إجرامي واحد فالثابت مما سلف من أسباب أن إجتياح الحدود الشرقية للبلاد والاعتداء على المنشآت الشرطية والحكومية قد تم في وقت واحد وبعناصر مسلحة هائلة العدد مما يدل على وجود تنسيق – على الأقل – بين تلك العناصر. ومن الثابت أيضا أن تلك العناصر المسلحة قد انتشرت على الشريط الحدودي بين مصر وغزة بعدما فرغته من كل تواجد لقوات الشرطة وأن ذلك الشريط

الحدودي يبلغ طوله ١٤ كم مما يؤكد ذلك التنسيق بين تلك العناصر المسلحة. وأن اجتياز الحدود واقتحام السجون استلزم قوات هائلة وقد دخلت تلك القوات إلى سيناء ومنها إلى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ رغم أن أحدا لا يمكنه – قبل ذلك التاريخ – أن يتنبأ بما يمكن أن يحدث في ذلك اليوم من خلل أمنى ، فكيف لهذه العناصر أن تجمع شتاتها وأن تعد عدتها وعتادها إلا إذا كانت متفقة على الاقتحام سلفا ورسمت له خطته وأجمعت عليها أمرها.

ومن الثابت أيضا أن إقتحام السجون الثلاث قد تم في توقيت متقارب ولم يكن يفصل بين إقتحام كل سجن وآخر إلا بضع ساعات ويتمثل ذلك الفارق الزمني في مدى بعد السجن وقربه وهو ما يدل على أن ما حدث قد تخطى حدود التنسيق وبلغ حد الاتفاق المسبق ووحدة المشروع الاجرامى ، كما أنه من الثابت أن إقتحام السجون الثلاث قد تم بذات الأسلوب والمنهج والآليات والتي تتمثل في إشغال قوات تأمين السجن بما يحدث من هرج في الداخل ومباغتتها بإطلاق النار من الخارج من أماكن متفرقة ولمدة طويلة نسبيا لإستنفاذ ذخيرة القوات واذا ما نفذت حدث

الاقتحام بإستخدام لوادر وتحرير المساجين السياسيين والجنائيين أيضا والسرقة والتخريب ، ووحدة الوسيلة والآلية والنهج تدل على وحدة المشروع الاجرامى ، واتفاق منفذيه عليه سلفا ، ومن الثابت أيضا من خلال ما سلف من أسباب ومن أدلة أن الغاية من إقتحام السجون الثلاث كانت واحدة وهى تحرير السجناء التابعين لحماس وحزب الله والإخوان والجهاديين من شمال سيناء وأن تحرير السجناء الجنائيين كان أمرا تبعيا لوحدة الغاية التي تدل أيضا على وحدة المشروع الاجرامى ، من الثابت أيضا أن المتهمين بعد فرارهم قد عاد كل منهم إلى حيث كان فمن كان موطنه خارج البلاد عاد لموطنه ، ومن كان موطنه داخل البلاد عاد أدراجه في زمن قياسي مما يدل على أن ما حدث كان تنفيذا لمشروع إجرامي بلغت دقة تخطيطه واحكام تنفيذه درجة عالية حتى حققت النتيجة برجوع المساجين الهاربين سالمين إلى ديارهم في زمن قياسي ، وأخيرا ثبت من خلال ما أوردته تحريات قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة أن ما حوته الأوراق من جرائم لم يكن عملا عفويا وانما كان مشروعا إجراميا مخططا له ومتفقا عليه ومقسم الأدوار ، كما أنه من الثابت

أيضا أن المتهمين جميعا من المنتمين لجماعات (جماعة الإخوان المسلمين – حماس – حزب الله اللبناني – الحرس الثوري الإيراني) وبين تلك الجماعات أتفاق وتواصل مما يؤكد على أن ما تم من جرائم كانت تنفيذا لمشروع إجرامي واحد ، كما أنه من الثابت أيضا مما سلف أن جميع ما حوته الأوراق من جرائم لم يكن لكل منها باعث خاص يفصلها عن غيرها وانما كانت جميعها تنطلق من باعث واحد وتصب فى هدف واحد يتمثل في إسقاط النظام وتهريب السجناء ، مما يدل على أن تلك الجرائم ارتكبت في إطار مشروع إجرامي واحد ، كما أنه من الثابت أن من بين الجرائم التي حوتها الأوراق ما وقع في أماكن متباعدة جغرافيا عن بعضها وفى أزمنة مختلفة إلا أنه مع التباعد الجغرافي والتغاير الزمني قد أدت جميع تلك الجرائم إلى ذات الغاية وهى إرباك النظام تحقيقا لغاية واحدة تتمثل في إسقاطه وانفاذ المخطط الاجرامى بتهريب المساجين ، مما يدل على أن جميع تلك الجرائم قد ارتكبت في إطار مشروع أجرامى واحد وبتخطيط مسبق.

وترتيبا على ذلك فإن الأثر القانوني المترتب على كون ما وقع من جرائم كان في إطار مشروع إجرامي واحد يتمثل في ثبوت مسئوليه كل من كان شريكا في ذلك المشروع الاجرامى طالما كلف بدور فيه وأدى ما كلف به من دور في إطار الغاية من مشروعه الاجرامى ، ومن ثم فإنه متى ثبت أن أحد المتهمين كلف بدور في إطار المشروع الاجرامى سئل عن كل جريمة تمت في إطار ذلك المشروع طالما أدى ما كلف به من دور قاصدا إتمام المشروع الاجرامى يستوي في ذلك أن يكون من بين من اتفقوا عليه أو توافرت لديه نية التداخل فيه ولو كان ما أداه من دور لم يتجاوز نطاق الأعمال التحضيرية للجريمة.

فيتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن – يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة – وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع" .

وقد كان المشروع الاجرامى في دعوانا جديدا من نوعه فريدا في تخطيطه ممتدا في زمانه متسعا في نطاقه الجغرافي إتساعا جاب البلاد كلها بل وأمتد حتى خارج حدود البلاد فهناك اتفاقات جرت خارج البلاد مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وحماس وحزب الله ، وهناك أوجه لدعم المشروع الاجرامى من دول وأجهزة استخبارات تم أيضا الاتفاق عليها خارج البلاد ، وهناك أسلحة وعدة وعتاد تم تجهيزها خارج البلاد ، وأما داخل البلاد فهناك اتفاقات جرت مع عناصر جهادية مسلحة على المساعدة في إتمام المشروع الاجرامى مقابل الإفراج عن ذويهم من المسجونين ، وهناك من كلف بنشر إشاعات كاذبة للمساعدة على إثارة الفوضى أثناء التظاهرات وآخرين كلفوا بارتكاب أعمال عنف متفرعة على مستوى البلاد للضغط على جهاز الشرطة وافقاده القدرة على حماية جميع منشآته بكامل قوته ومنع قوات الشرطة من تدعيم وجودها في السجون التي يرغبون في إقتحامها .

وفى سبيل المحكمة لتحديد دور كل من المتهمين والدليل على تكليفه بذلك الدور واتيانه لما كلف به تنفيذا للمشروع الاجرامى السالف بيانه

ما أوردته تحريات قطاع الأمن الوطني – التي تطمئن إليها المحكمة تمام الاطمئنان – من اشتراك كلا من المتهمين الثمانين/ محمد سعد توفيق الكتاتنى ، الرابع والثمانين/ سعد عصمت محمد الحسيني في التنسيق مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين للإعداد للمشروع الاجرامى من ما جمع بينهم من لقاءات فضلا عن قيام المتهمين الثمانين/ محمد سعد توفيق الكتاتنى ، الثاني عشر بعد المائة/ حازم محمد فاروق منصور ، الثالث عشر بعد المائة / محمد محمد إبراهيم البلتاجى السادس عشر بعد المائة/ إبراهيم إبراهيم أبو عوف ، السابع عشر بعد المائة/ أسامة سعد حسن جادو بالاتفاق مع قيادات حركة حماس وحزب الله اللبناني على أدوارهم فى ذلك المشروع الاجرامى من خلال ما جمع بينهم من لقاءات ، وأضافت التحريات بأن مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين بقيادة المتهم الخامس والسبعين/ محمد بديع عبد المجيد سامي قد عقد إجتماعا في عام ٢٠١٠ أعتمد خلاله البنود التفصيلية للمشروع الاجرامى السالف بيانه وأصدروا التكليفات لأعضاء الجماعة بتنفيذه وأسند الأدوار على النحو التالي :

١- تكليف المتهمين/ حازم فاروق عبد الخالق منصور ، سعد عصمت سعد محمد الحسيني ، مصطفى طاهر على الغنيمى بالتواصل مع قيادات حماس وحزب الله اللبناني ودولة إيران والتنسيق معهم بشأن مواعيد الدفع بعناصرهم المسلحة داخل البلاد لتنفيذ المهمتين المذكورتين سلفا – إقتحام السجون والاعتداء على المنشآت والمقار الشرطية – وتقديم الدعم اللوجستى والمعلوماتى لهم وازالة ما يعترضهم من عقبات.

٢- تكليف المتهمين/ محمود أحمد محمد أبو زيد الزناتى ، أحمد على على عباس ، ماجد حسن حسن الزمر بتولي مسئولية توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ المهمتين المذكورتين وامداد حزب الله اللبناني وحماس بما يلزمهما من أموال فضلا عن إمدادهما ببطاقات هوية مصرية مزورة لتسهيل دخولهم الى البلاد.

٣- تكليف المتهمين/ أحمد رامي عبد المنعم عبد الواحد ، عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد ، أحمد عبد الوهاب على دله ، محمد حسن محمد الشيخ موسى بتولي مسئولية الدخول على مواقع التواصل

الاجتماعي وبث شائعات كاذبة من شأنها إثارة الرأي العام وحث الجماهير على التعدي على الأقسام والمنشآت الشرطية واحراقها لكي تخلق تلك الفوضى مناخا ملائما يسمح للعناصر المسلحة بالدخول إلى البلاد واتمام مهمتيها بنجاح.

٤- تكليف المتهمين/ السيد حسن شهاب الدين أبو زيد ، محسن يوسف السيد راضى ، ناصر سالم سالم الحافي ، صبحي صالح موسى أبو عاصي ، حمدي حسن على إبراهيم بتوفير الأسلحة والذخيرة للعناصر المسلحة ومعاينة المنشآت المستهدفة وتحديد المواعيد المناسبة والآلية المثلى لاستهدافها .

٥- تكليف المتهمين/ عبد الرحمن محمد مصطفى حسانين ، يحي سعيد فرحات سعد محمد ، أحمد محمد محمود دياب ، أحمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي ، أيمن محمد حسن حجازي بتوفير ما تحتاجه العناصر المسلحة من سيارات ودراجات نارية ومولوتوف لاستخدامه فى الاعتداء على المنشآت الشرطية والسجون العمومية.

٦- تكليف المتهمين/ عبد المنعم محمد أمين أحمد ، محمد أحمد محمد محمد إبراهيم ، أحمد أحمد على العجيزى ، رجب عبد الرحيم المتولي هبالة ، عماد شمس الدين محمد عبد الرحمن ، أحمد إبراهيم بيومي صبره بالاتفاق مع العناصر الجنائية وبعض مجموعات الالتراس وامدادهم بالأسلحة والذخيرة ودفعهم لمرافقة المسيرات الإخوانية التي كلفت بمهاجمة الأقسام والمنشآت الشرطية والمحال العمومية لإحداث حالة من الفوضى والانفلات الامنى بالبلاد.

٧- تكليف المتهمين/ السيد النزيلي محمد العويضة ، حسن على أبو شعيشع على ، رجب محمد البنا ، على عز الدين ثابت ، أحمد أبو مشهور أبو مشهور عوض بتولي نقل ما أصدره مكتب الإرشاد من تكليفات الى أعضاء الجماعة بالمحافظات لتنفيذها وتدريب عناصر الجماعة على ذلك التنفيذ.

٨- تكليف المتهمين/ محمد محمد البلتاجي ، يوسف عبد الله على القرضاوى ، متولي صلاح الدين عبد المقصود ، إبراهيم إبراهيم أبو عوف يوسف ، أسامة سعد حسن جادو بالسفر الى خارج البلاد لعدة

دول من بينها تركيا للقاء أعضاء التنظيم الدولي للإخوان المسلمين والتنسيق معهم بشان ذلك المخطط واطلاعهم على كل جديد بشأنه ونقل التكليفات من التنظيم الدولي إلى أعضاء مكتب الإرشاد في مصر.

كما أضافت التحريات أن عناصر حماس وحزب الله قامت بالتسلل إلى الحدود المصرية بمعاونة كلا من المتهمين السبعين/ عبد الرحمن داود سيد الشوربجى ، والواحد والسبعين/ عادل مصطفى حمدان قطامش ، والثاني والسبعين/ محمد محمد محمود عويضة ، وأضافت أن المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة أدوا دورا في تنفيذ المشروع الاجرامى تمثل في إحداثهم للشغب والفوضى داخل سجن وادي النطرون في وقت متزامن مع إطلاق الأعيرة النارية من الخارج تسهيلا للعناصر المسلحة لاقتحامه ، وأضافت بأن المتهمين الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج ، الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد هما من وفرا اللوادر اللازمة لهدم أسوار السجن واقتحامه.

وأضافت التحريات أن العناصر المسلحة التي تسللت إلى الحدود المصرية واقتحمت السجون هم المتهمين الثالث / عاهد عبد ربه خليل ، حسام عبد الله إبراهيم الصانع ، السابع/ أسامة فتحي على ، التاسع/ عيسى زهير عيسى ، العاشر/ سعيد سمير سعيد شبير ، الرابع عشر/ هارون جمال عبد الرحمن ، الخامس عشر/ وليد عادل خليل البطش ، السادس عشر/ بلال إسماعيل محمد ، السابع عشر/ توفيق خميس حامد القدرة ، الثامن عشر/ جمعة سالم جمعة السحجانى ، الحادي والعشرين / رامي حسن على صمصوم ، الثالث والعشرين/ سامي فايز أحمد أبو فسيفس ، وأضافت بأن تنفيذ المشروع الاجرامى كان بالتنسيق مع المتهمين الخامس والسبعين/ محمد بديع عبد المجيد سامي ، السادس والسبعين/ رشاد محمد على البيومى ، الثامن والسبعين/ السيد محمود عزت إبراهيم عيسى ، التاسع والسبعين/ محي حامد محمد السيد ، الثمانين / محمد سعد توفيق مصطفى الكتاتنى ، الحادي والثمانين / محمد محمد مرسى عيسى العياط.

كما تبين للمحكمة من الاستماع إلى المكالمات المسجلة بين المتهم/ محمد محمد مرسى وأحمد محمد محمد عبد العاطى من إتفاقهما على تنفيذ مشروعهم الاجرامى وأن يكون هناك دعم من المخابرات الأمريكية ، وكذا إتفاقهم على إتمام المشروع الاجرامى من خلال توفير الوسائل اللازمة لنجاحه من مال واعلام وسياسة من خلال الاستعانة بدويلة قطر ، فضلا عن ضمان نجاح مشروعهم الاجرامى من خلال الدفع بالمخابرات التركية – وهى إحدى الدول التي يسيطر عليها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين – لان تكون حلقة الوصل بينهم وبين دول عبر الاطنلطى. وثبت أيضا خلال تلك المحادثة من إسناد دور إلى المتهم الرابع عشر بعد المائة/ يوسف عبد الله على القرضاوى يتمثل في حضور عدد من اللقاءات مع مسئولين أمريكيين في قطر لتقريب وجهات النظر بشأن المشروع الاجرامى والحضور إلى البلاد إبان ثورة يناير والقاء الخطابات الدينية المؤدية والداعمة لحركة المتهمين كما القي من قبل خطابا دعما لما قامت به الجماعة في تونس وذلك إتماما للمشروع الاجرامى.

كما أكدت تحريات المخابرات العامة – التي تطمئن إليها المحكمة تمام الاطمئنان – أن المتهمين الخامس والسبعين/ محمد بديع عبد المجيد سامي ، السابع والسبعين/ صفوة حمودة حجازي رمضان الثامن والسبعين/ السيد محمود عزت إبراهيم ، والثمانين/ محمد سعد توفيق مصطفى الكتاتنى ، الواحد والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسى العياط ، ، الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان ، الرابع والثمانين/ سعد عصمت محمد الحسينى ، الثاني عشر بعد المائة/ حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور ، الثالث عشر بعد المائة/ محمد محمد إبراهيم البلتاجي ، الرابع عشر بعد المائة/ يوسف عبد الله على القرضاوى ، هم من قاموا بعمل العديد من اللقاءات مع قيادات حركة حماس وحزب الله اللبناني وبعض العناصر المتشددة بشمال سيناء والاتفاق معهم على إدخالهم إلى الاراضى المصرية بالتزامن مع ألأحداث والتنسيق مع عناصر حزب الله اللبناني وحماس وعناصر متشددة من شمال سيناء.

وأن المتهم التاسع والستين/ رائد العطار كان رئيس غرفة العمليات المسئولة عن التنسيق بين الجماعات الجهادية وحماس وحزب الله اللبناني أثناء إقتحام الحدود المصرية وأن إقتحامها كان بمساعدة المتهمين السبعين/ عبد الرحمن داود سيد الشوربجى ، الثاني والسبعين/ محمد محمد محمود عويضة ، وأضافت التحريات بأن إقتحام سجن وادي النطرون كان بالاتفاق والمساعدة من جانب المتهمين التاسع والسبعين/ محيي حامد محمد السيد ، والثمانين/ محمد سعد توفيق الكتاتنى ، الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسى العياط ، الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان ، الرابع والثمانين/ سعد عصمت محمد الحسينى ، الخامس والثمانين/ مصطفى طاهر على الغنيمى ، السادس والثمانين/ محمود أحمد محمد أبو زيد زناتى ، الثامن والثمانين / ماجد حسن حسن الزمر ، السادس والتسعين/ صبحي صالح موسى أبو عاصي ، السابع والتسعين/ حمدي حسن على إبراهيم ، المائة / أحمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي ، الحادي بعد المائة / أيمن محمد حسن حجازي ، الثالث بعد المائة / محمد

أحمد محمد محمد إبراهيم ، الثامن بعد المائة/ السيد النزيلى محمد العويضة ، التاسع بعد المائة/ حسن على أبو شعيشع على ، العاشر بعد المائة / رجب محمد محمد البنا ، الحادي عشر بعد المائة / على عز الدين ثابت على ، كما شارك المتهم الرابع والسبعين / السيد عبد الدايم إبراهيم عياد من خلال توفير وسائل النقل للمتهمين الهاربين ، وشارك المتهم/ الثالث والسبعين / إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج من خلال توفير اللوادر لاقتحام السجون.

وأن إقتحام سجن أبى زعبل كان بالاتفاق مع المتهمين الثامن عشر بعد المائة / كمال علام محمد على الحفنى ، التاسع عشر بعد المائة / أحمد زايد محمد عبد العال الكيلانى.

وأن المتهمين الفاعلين في عمليات إقتحام السجون بمراحلها الثلاث كانوا المتهمين من الأول / محمد احمد موسي حتي المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد .

وتستخلص المحكمة وفق ما تقدم من التدليل على أن المتهمين السبعين ، الواحد والسبعين ،ومن الخامس والسبعين وحتى السابع

عشر بعد المائة ، الحادي والعشرين بعد المائة هم قيادات جماعة الإخوان المسلمين عدا قلة منهم ممن تقتصر علاقتهم بالجماعة على العضوية بها ، فإن مفاد ذلك أن أيا من الأعضاء لا يبرم أمرا يتعلق بالجماعة إلا بتكليف من قادتها ، كما أن قادتها لا تصدر تكليفا إلى تابعيهم إلا نفذوه ، والا لما كان هناك معنى للجماعة ، والصلة الرابطة بينهم ، وهذا يعنى أنه إذا ثبت تنفيذ عدد كبير من قيادات وأعضاء الجماعة لحلقات مشروع إجرامي متصل بالجماعة فإن لدينا قرينة على أن ذلك المشروع الاجرامى كان بتكليف من قيادات الجماعة لأعضائها وليس عملا عفويا من تلك القيادات والأعضاء التي نفذتها .

ففي اقتحام سجن وادي النطرون كان للمتهمين دور فى تنفيذ ما حدث من إقتحام له ، وثبت ذلك من خلال ما شهد به الشاهد الحادي عشر / عبد الله محمد جاد عطية – كاتب أول بسجن ٢ صحراوى – من أنه فى الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ وحتى ٢٠١١/١/٢٧ تلاحظ له ظهور بعض الأشخاص يتحدثون بلهجة فلسطينية في مدينة السادات القريبة من سجن وادى النطرون.

وما شهد به الشاهد التاسع عشر / مجدي سعيد أبو مسلم توفيق – صاحب مطعم الإمبراطور – بأنه كان يقوم بتوريد ما يقرب من مائة وعشرون وجبة مأكولات للمتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج – وهو أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين – ولمدة خمسة أيام سابقة وتالية على إقتحام السجون وبما شهد به الشاهد الثالث والعشرين / عمرو مجدي محمد العيسوي – محام بمدينة السادات – والذي أيد ما شهد به سابقيه.

وما شهد الشاهد التاسع / محمد فوزى محمود عبد المقصود – رقيب أول شرطة بمباحث مركز السادات – من أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ – اليوم السابق على الاقتحام – أبصر المتهمين الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج ، الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد وبصحبتهما مجهولين يستقلون سيارة ويتجهون ناحية سجن وادي النطرون ، ثم أبصره مجددا فى ذات الطريق فى اتجاه سجن وادي النطرون في تمام الساعة الثانية والنصف صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ ، وهى ذات توقيت بداية إطلاق الأعيرة النارية على

السجن ومما شهد به الشاهد السابع / محمد مصطفى محمد أبو زيد – رئيس مكتب أمن الدولة بمدينة السادات سابقا – من أنه فى الساعات الأولى من يوم ٢٠١١/١/٣٠ أخطر بحدوث حريق فى العنبر المودع فيه المتهمين من التاسع والسبعين/ محيي حامد وحتى الحادي عشر بعد المائة/ على عز الدين ثابت ، وبالانتقال الى السجن رفقة الشاهدين الثامن محمد عبد الحميد نجم الصباغ ، الشاهد الرابع عشر / علاء عبد الحفيظ درويش وأن مرافقيه أبصرا المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد قادما من سجن وادى النطرون مستقلا سيارة وبرفقته ثلاثة أو أربعة أشخاص ، كما أنه فى ذات التو واللحظة تحدث هاتفيا مع المتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج والذي أقر له فى خلال المحادثة الهاتفية بأنه فى سجن وادي النطرون وأنه قد تمكن من تهريب المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة.

وما شهد به الشاهد الثامن / محمد عبد الحميد نجم الصباغ – ضابط مباحث أمن الدولة سابقا – بقيام عناصر مسلحة تابعة لحماس وأخرى

بدوية بإقتحام السجن وتهريب من به من مساجين ، وأنه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ أبصر المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد قادما من سجن وادى النطرون ومتجها الى مدينة السادات وبرفقته آخرين مجهولين ، وأن الشاهد السابع / محمد مصطفى محمد أبو زيد أتصل هاتفيا بالمتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج وأقر له الأخير بأنه داخل السجن وأخمد حريق به وهرب المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة.

وما شهد به الشهود الرابع عشر / علاء عبد الحفيظ درويش – أمين شرطة بقطاع الأمن الوطني – من أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ كلف بالتوجه الى سجن ٢ صحراوي بسجن وادي النطرون وفى الطريق أبصر عدد كبير من المساجين وأبصر المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد مستقلا سيارته في طريقه من سجن وادي النطرون إلى مدينة السادات وحدثت محادثة هاتفية بين الأخير وبين الشاهد السابع / محمد مصطفى محمد أبو زيد أخبره محدثه خلالها بتهريبه للمتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة.

وما شهد به الشاهد الثامن عشر / توفيق مسعود توفيق مسعود – خفير أمن وسجين سابق بسجن وادي النطرون – شهد بأنه لدى سجنه بسجن وادي النطرون بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ سمع خبرا مكذوبا على التلفاز مفاده إقتحام سجن وادي النطرون أعقبه تبادل لإطلاق الأعيرة النارية بين قوات تأمين السجن وعناصر مسلحة خارج السجن ، واستمر ذلك التبادل حتى تمكنت العناصر المسلحة من إقتحام السجن وتهريب من به من مساجين ، ولدى خروجه من السجن أبصر العناصر المسلحة وتبين له أن من بينهم فلسطينيين وآخرين تابعين لحركة حماس وكان المشرف على تلك العناصر المسلحة المتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج والذي أبصر بحوزته والعناصر المسلحة التابعة له لوادر وبنادق آلية وسيارات دفع رباعية. فضلا عما شهد به الضباط والمساجين بسجن وادي النطرون علي ما سلف وما أسفرت عنه تحريات قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة أنها جميعا تدل على أن الفلسطينيين المتواجدين بمدينة السادات هم في حقيقتهم العناصر المسلحة التابعة لحركة حماس وحزب الله وأنها

كانت تقيم لدى المتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج – بمدينة السادات – وأنه من دبر لها وسائل الإعاشة وأمدها بالدعم اللوجستى وأمدها باللوادر اللازمة للاقتحام ، وقد تواجدوا جميعا على مسرح الجريمة وعاونهم في إقتحام السجن بالاشتراك مع المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد وهما من هربا المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة.

فضلا عما يتوافر لدي المحكمة من قرينة أن المتهم الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج هو صاحب شركة مقاولات ولديه العديد من مواد البناء من بينها اللوادر التي إستخدمت فى هدم أسوار السجن ، وأن المتهم الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد هو صاحب شركة رحلات ولديه العديد من السيارات والتي إستخدمت في تهريب المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة وكلاهما أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين ومقيمين بمدينة السادات القريبة من سجن وادي النطرون ، فضلا عن قرينة أخرى ثبتت من تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ومعاينة النيابة العامة لسجن

وادي النطرون وجود تكسير لأسواره وبواباته بإستخدام لوادر وهو ما أكده كل من شهد الواقعة من ضباط ورجال شرطة ومساجين ، مما يؤكد تورط المتهمين الثالث والسبعين/ إبراهيم إبراهيم مصطفى حجاج ، الرابع والسبعين/ السيد عبد الدايم إبراهيم عياد في إرتكاب الجرائم التي تخللها إقتحام سجن وادي النطرون ، وعن دور المتهمين الموجودين داخل سجن وادي النطرون أورد الشاهد الحادي عشر / عبد الله محمد جاد عطية – كاتب أول بسجن ٢ صحراوي – في شهادته أنه أبلغ من الشاهد الثالث عشر بأنه وأثناء قيام الأخير بإيداع المتهمين من جماعة الإخوان المسلمين– وهم قيادات جماعة الإخوان المسلمين – أبلغه أحدهم بأنهم سيغادرون السجن خلال ساعات وسيحكمون البلاد خلال الفترة القادمة وتأيد ذلك بشهادة الشاهد الثالث عشر / عبد السلام سعيد عبد العليم – رقيب شرطة بقطاع مصلحة السجون – والذي قرر بأنه لدى مباشرة عمله بسجن ٢ صحراوي بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ وحال أستقبل المتهمين من جماعة الإخوان المسلمين تحدث المتهم الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد

حسين العريان محدثا مأمور السجن بأنه لن يمكث في السجن أكثر من أربع وعشرين ساعة وسيخرج ويصبح رئيس مصر القادم ، ونفاذا لوعده فقد قامت مجموعة من العناصر المسلحة فجر يوم ٢٠١١/١/٣٠ بإطلاق الأعيرة النارية على قوات تأمين السجن وبادلتها القوات بإطلاق الأعيرة النارية حتى نفذت ذخيرتها واقتحمت السجن وهربت من به من مساجين بلغ عددهم ٢١٢٥ سجين وما شهد به الشاهد الثامن والعشرين / أحمد عبد الفتاح أحمد الوكيل – رئيس مباحث سجن ٢ صحراوي – والذي شهد بأنه لدى إيداعه المتهمين من المتهم/ محيي حامد محمد حتي على عز الدين ثابت بالسجن قرر له المتهم الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان بأنه ورفاقه لن يمكثوا فى السجن طويلا وأنهم خارجون فضلا عما شهد به الشاهد السابع / محمد مصطفى محمد أبو زيد – رئيس مكتب أمن الدولة بمدينة السادات سابقا – من إخطاره من الشاهد الثامن الضابط/ محمد نجم بأنه تقابل مع المتهم السابع والتسعين/ حمدي حسن على إبراهيم بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ لدى إيداعه والمتهمين

بسجن وادي النطرون وآنذاك أبلغه الأخير بأن أمن الدولة سيلغى وأنه خارج ورفاقه المتهمين التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة وهو أيضا ما شهد به الشاهد الثامن / محمد عبد الحميد نجم الصباغ – ضابط مباحث أمن الدولة سابقا – الذى شهد بأنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ ولدى إيداعه والمتهمين التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة بسجن وادي النطرون أخبره المتهم السابع والتسعين/ حمدي حسن على إبراهيم بأنه ورفاقه سيخرجون من السجن خلال يوم أو يومين وسيتولون الحكم في البلاد ويلغون مباحث أمن الدولة. مما يعنى علمهم المسبق بخروجهم من السجن ، ولا يكون ذلك إلا لمن كان شريكا فى أمر التخطيط لاجتياح الحدود واقتحام السجون وكل بند من بنود المشروع الاجرامى.

فضلا عما شهد به جميع من شهدوا بالتحقيقات و معظمهم بجلسات المحاكمة من ضباط ومن دونهم من رجال الشرطة أكدوا أن إقتحام السجن قد سبقه إحداث حالة من الفوضى والهياج بين المتهمين الماثلين – لان المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد

المائة كانوا بداخل السجن - أدت إلى إنشغال قوات تأمين السجن بتأمين داخله عن خارجه وهو ذات الوقت الذي تم فيه إطلاق الأعيرة النارية على السجن لاقتحامه ، مما يدل على أن من بالداخل كان لهم دورا فاعلا في إنفاذ المشروع الاجرامى وكذا ما قرره المساجين بسجن وادي النطرون - ممن تم سؤالهم على سبيل الاستدلال - من أن المتهمين أحدثوا حالة من الشغب أعقبها إطلاق نار من خارج السجن أعقبها إقتحام عناصر أجنبية للسجن وتهريبهم ، ومن كان بداخل السجن آنذاك كان المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة ، كما ثبت من تحريات قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة وأقوال الضباط والمساجين من أن الغاية من الاعتداء على السجن واقتحامه كان تهريب المتهمين من التاسع والسبعين وحتى الحادي عشر بعد المائة وغيرهم من العناصر الجهادية المتطرفة ، ولم يكن أبدا داخلا فى تلك الغاية تهريب المساجين الجنائيين بدليل رفض معظمهم - ومن بينهم من تم سؤالهم - للهرب وعودتهم وتسليم أنفسهم مرة أخرى - وقد تحققت الغاية من إقتحام السجن بهروب

هؤلاء المتهمين مما يدل على إشتراكهم فى تنفيذ المشروع الاجرامى الهادف إلى تهريبهم فضلا عن أن معاينة النيابة العامة للسجن وتقارير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية بمعاينته قد أثبتت وجود آثار لإطلاق أعيرة نارية على أسوار السجن وأبوابه .

فضلا عن أن جميع الضباط والمساجين أقروا مشاهدتهم لعناصر أجنبية اللهجة والملبس اقتحمت السجن ، وهو ما تأيد بمشاهدة مشاهد الفيديو المقدمة للمحكمة فإذا أضيف لذلك أن المتهمين قد اتفقوا في روايتهم على أنهم آخر من خرج من سجن وأدى النطرون ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم حول كيفية فتح العنبر المودعين بداخله ، فمنهم من قرر بأنهم فتحوه لاستشعارهم الخطورة على حياتهم ، ومنهم من قرر بأنه تم فتحه بمعرفة الاهالى.

وعن المحادثة الهاتفية التى جرت بين المتهم الواحد والثمانين / محمد محمد مرسى عيسى العياط مع قناة الجزيرة القطرية الفضائية فقد استمعت إليها المحكمة والمتهمين الحاضرين مرتين بجلسة المرافعة كما أستمع شعب مصر بأكمله لها وقد عدد المتهم/ محمد محمد مرسي

فيها من كان معه وبجواره من المتهمين بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ عقب هروبهم من السجن ، وحين سئل المتهمين لدى استجوابهم بالتحقيقات عن مصدر الحصول على الهاتف المحمول رفض المتهم الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى العياط الإجابة وتمسك بالشرعية ، وأجاب غيره من المتهمين بأن هذا الهاتف تحصلوا عليه من الاهالى بينما أجاب المتهم الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان بأن هذا الهاتف تحصلوا عليه من أحد سائقي سيارات الميكروباص التي أستقلها والمتهم الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسى العياط وآخرين وأن السائق تطوع بتوصيلهم وتطوع بتقديم الهاتف إلى المتهم محمد مرسى ومكنه من إجراء تلك المحادثة الهاتفية مبررا ذلك بأنه كان ذلك تعاطفا من جانب السائق معهم ، بيد أن المحكمة عند مناقشتها للمتهم / محمد محمد مرسي عيسي العياط بالجلسة – بموافقة محاميه – عن مصدر حصوله علي الهاتف أجاب انه تحصل علية من احد الأشخاص لا يعرفه وهو هاتف نوكيا صغير وانها كانت أمام السجن قاصدا منها أنهم غير هاربين. وحين سؤالهم بالتحقيقات

على مكان إجراء تلك المحادثة الهاتفية منهم من قرر بأنها أجريت أمام باب السجن ، إلا أن المتهم الثاني والثمانين/ عصام الدين محمد حسين العريان قرر أنها أجريت من هاتف السائق أثناء استقلاله والمتهم الحادي والثمانين/ محمد محمد مرسى عيسى العياط للسيارة متجهين إلى مدينة السادات. ونظر إلى الاختلاف البين فى الإجابات بالتحقيقات وأمام المحكمة مع ما هو ثابت من عبارات المحادثة الهاتفية التي استمعت إليها المحكمة مرتين بجلسة المرافعة فتبين للمحكمة أن المتهم / محمد محمد مرسى عيسى العياط قرر بأن المحادثة تتم من أمام أبواب سجن وادي النطرون ، وبأن الهاتف معه وسيظل معه طوال اليوم وطلب من أي جهة حكومية تريد أن تتواصل معه أن تتصل به على ذات الهاتف وأكد وكرر بأن الهاتف سيظل معه طوال اليوم ولن يغلقه وهو ما يفصح بجلاء عن تضليلهم وكذبهم ويؤكد ارتكابهم لجرائمهم المنسوبة إليهم .

وعن سجن المرج أكدت تحريات المخابرات العامة أن المساجين المودعين بعنبر أ/١ به هم المتهمين الثاني والعشرين بعد المائة/

محمد رمضان الفار ، الثالث والعشرين بعد المائة / معتصم وليد القوقا ، الرابع والعشرين بعد المائة / أيمن أحمد نوفل ، والخامس والعشرين بعد المائة / محمد محمد محمد الهادي ، السادس والعشرين بعد المائة/ محمد محمد حسن السيد ، وأضافت التحريات أنهم بعد هروبهم وصلوا إلى قطاع غزة بتاريخ ٢٠١١/٢/٣ وهو ما يفصح عن ان المتهمين سالفي الذكر كانوا متواجدين بداخل سجن المرج قبل إقتحامه وأنهم علموا بالمخطط ، إذ ثبت من أقوال الضباط والمساجين حدوث حالة من الشغب والفوضى تسهيلا لتابعيهم من العناصر المسلحة لاقتحام السجن مما يؤكد أنهم كلفوا بدور فى إطار المخطط الاجرامى وقد أدوا ما كلفوا به من دور وحققوا ما صبوا إليه من نتيجة.

اما عن سجن أبى زعبل فقد شهد الشاهد السابع عشر / بلال محمد محمد حسانين – أمين شرطة بقطاع مصلحة السجون – من أنه ولدى عمله بمنطقة سجون أبو زعبل بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ علم بوقوع حالة من الهياج بين المسجونين بسجن شديد الحراسة المحتجز به عناصر من الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتشددة وأنهم هددوا

الضباط بأنهم خارجون من السجن وسيودعون الضباط بالسجون بدلا منهم ، وأضاف بأنه في ذات اليوم فوجئ بوقوع حالة من الهياج بين المساجين المحتجزين بليمان ١ المحتجز به عناصر من حماس وحزب الله وبدو سيناء أعقب حالة الهياج تلك هجوم مسلح من عناصر ترتدي الملابس البدوية على السور الشرقي للسجن استخدموا خلاله الأسلحة الآلية فقام بتبادل إطلاق النيران معهم حتى نفذت ذخيرته واقتحموا السجن وهربوا ما به من مساجين ، وأضاف أن العناصر المقتحمة من حركة حماس استنادا إلى طريقة ملبسهم ولهجة حديثهم إذا حدثت حالة مفتعلة من الهرج والمرج داخل السجن بين المساجين التابعين لحماس وحزب الله وهو ما تأيد بأقوال من أسلفنا ذكرهم من الضباط والمساجين ، وهنا يظهر الدور الداخلي للسجناء لتوعدهم للضباط على أنهم خارجون لا محالة بما يثبت علمهم بالمشروع الاجرامى وأنهم أدوا ما كلفوا به من دور في إطار المشروع الإجرامي فقد أكدت تحريات المخابرات العامة أن هؤلاء المساجين من بينهم المتهمين الثامن عشر بعد المائة / كمال علام محمد على الحفنى ،

التاسع عشر بعد المائة / أحمد زايد محمد عبد العال الكيلانى ، السابع والعشرين بعد المائة / محمد يوسف أحمد منصور (وشهرته/ سامي شهاب) ، الثامن عشر بعد المائة/ إيهاب السيد محمد مرسى مما يدل على إشتراكهم فى تنفيذ المشروع الاجرامى المرسوم .

و بشأن باقي العناصر الفلسطينية واللبنانية التي وردت بأمر الإحالة فتستخلص المحكمة إن الثابت من الأوراق أن العناصر المسلحة التي نفذت الجرائم التي حواها المشروع الاجرامى قد دخلت إلى البلاد من الحدود الشرقية الفاصلة بين مصر وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس وأن إقتحامها للحدود المصرية رافقه فراغ الشريط الحدودي من قوات الشرطة المصرية مما تضحى معه السيطرة على الشريط الحدودي لحركة حماس وحدها ، ومن ثم فإن دخول عناصر مسلحة إلى البلاد في تلك الظروف كان بموافقة حركة حماس وبتدبيرها فضلا عن ذلك فقد رصدت الخارجية المصرية وجود سيارات شرطية وحكومية وعربات مدرعة تابعة لقوات الأمن المركزي المصري بقطاع غزة في وقت لاحق مباشرة على إقتحام السجون فإن ذلك يدل على أمرين أولهما أن

عناصر فلسطينية هي من اقتحمت الحدود وثانيهما أن ذلك الاقتحام كان بدعم وتدبير من حركة حماس والا ما سمحت لتلك السيارات بالتواجد على الاراضى الخاضعة لسلطانها ، فضلا عما ثبت من رصد وصول العديد من العناصر التابعة لحركة حماس إلى قطاع غزة في زمن قياسي وظهورهم في أحاديث عبر وسائل الإعلام ما يدل على ضلوع عناصر حركة حماس فى تهريبهم لاسيما وأن حماس لم تسلم تلك العناصر حتى الآن مما يدل على أنها من هربتهم.

بالإضافة إلى ما ثبت من رصد وصول العديد من العناصر التابعة لحزب الله اللبناني إلى لبنان في زمن قياسي وظهورهم في أحاديث عبر وسائل الإعلام ما يدل على ضلوع عناصر حزب الله في تهريبهم وانها لم تسلم تلك العناصر حتى ألان مما يدل على أنها من هربتهم ، فضلا عما شهد به الشاهد الأول / خالد محمد زكى عكاشة – عقيد شرطة ووكيل الإدارة العامة للحماية المدنية بمديرية أمن شمال سيناء – من أن العناصر المسلحة من حركة حماس وحزب الله التي اقتحمت الحدود الشرقية للبلاد ودمرت المنشآت الأمنية والحكومية هي ذاتها التي

أبصرها من خلال التلفاز لمشاهد مسجلة عن إقتحام السجون والتي اقتحمت السجون وهربت من بها من مساجين ، وما ثبت من شهادات جميع الشهود فى الواقعة واقرارات المساجين فيها من العناصر المقتحمة للسجون كانت تابعة لحماس وحزب الله اللبناني.

أما بشان المتهمين من الأول وحتى التاسع والستين ، والمتهم الثاني والسبعين ، والمتهمين الرابع والعشرين بعد المائة والخامس والعشرين بعد المائة – وهم قيادات وأعضاء بحركة حماس وفق ما أسفرت عنه تحريات الأمن الوطني وتحريات المخابرات العامة – و أن المتهمين الثامن عشر بعد المائة ، والمائة وعشرين ، والمائة أثنين وعشرين ، والمائة وثلاث وعشرين ، والمائة ستة وعشرين هم من العناصر الجهادية المتشددة بشمال سيناء المرتبطين بالجماعات الجهادية الموجودة بها وذلك وفق ما ثبت من تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة ، و أن المتهمين السابع والعشرين بعد المائة والثمانية وعشرين بعد المائة وهما القياديين بحزب الله وفق ما أكدته أيضا تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة.

وحيث انه فيما يتعلق بشان واقعة إختطاف الضباط والجنود فالراسخ في وجدان المحكمة انه تم ضبط المتهم / محمد عبد الحليم حميدة صالح – على ذمة القضية رقم ١٩٩ حصر أمن الدولة العليا – وضبط بحوزته جهاز حاسب آلي محمول وبفحصه بمعرفة مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية المرفق صورته بالقضية تبين ان به ملفات نصية من بينها تدوينات للمتهم لمعلومات مفادها أن المتهم التاسع عشر بعد المائة – احمد زايد كيلانى – مواليد ١٩٨٥ من مدينة العريش – سبق اعتقاله عام ٢٠٠٤ على خلفية أحداث طابا والتحق مرة ثانية بجماعة التوحيد والجهاد الفلسطينية فى غزة عام ٢٠٠٨ وأعيد اعتقاله بسجن شديد الحراسة بأبي زعبل ، وهرب ومجموعته التي ذكر أسمائها ومن بينها – المتهم الثامن عشر بعد المائة –كمال علام على – من المعتقل أثناء أحداث ٢٥ يناير ، كما قام بالاستيلاء هو ومجموعته على أسلحة كتيبة تأمين سجن أبو زعبل ، ومن أبرز أعمال مجموعته خطف أحد عشر جنديا من سيناء من بينهم الضباط الثلاثة وأمين الشرطة المخطوف ، وتم وضع الجنود المختطفين فى منطقة جبل الحلال فى سيناء ، وأضاف

أن مصدر حصوله على تلك المعلومات يتمثل في أحد أفراد مجموعة المتهم/ أحمد زايد كيلانى والدليل على صدق تلك الكتابات ، أنه أتى بمعلومات لا تتوافر لا لقطاع الأمن الوطني ولا للمخابرات العامة ، وأنها كانت موثقة فذكر كاتبها مصدرها كما أن المتهم من اهالى سيناء ومنتمى إليها ويمكن تواجد تلك المعلومات لديه ، فضلا عما شهدت به الشاهدة التاسعة والثلاثين / دعاء رشاد رياض على – زوجة الرائد محمد مصطفى الجوهري من إخبارها من قبل الضابط / أشرف عبد العزيز عبد الرؤوف – مقدم بقوات حرس الحدود – بأن اتصالاته توصلت إلى أن من أختطف زوجها وضابطين آخرين وأمين شرطة هم عناصر مسلحة من قطاع غزة وأن من بينهم المتهم الثامن عشر بعد المائة / كمال علام محمد على.

وتضيف المحكمة انه في شان الاتهام الوارد بالبند رابعا من أمر الإحالة في حق المتهم التاسع والعشرين بعد المائة وما صدر عنه من نشاط مادي تقوم به جريمة إخفاء محكوم عليهم بالسجن المشدد وهما المتهمان – السابع والعشرون بعد المائة و الثامن والعشرون بعد

المائة- واعانتهما علي الفرار من وجه العدالة فتستخلص المحكمة من تقرير جهاز المخابرات العامة التي تطمئن إليه ، أنه بناءا علي طلب حزب الله اللبناني من وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية تهريب المتهمين - السابع والعشرون بعد المائة و الثامن والعشرون بعد المائة وهما / محمد يوسف احمد منصور وشهرته / سامي شهاب ، وايهاب السيد محمد مرسي وشهرته / مروان إلي دولة لبنان عقب قيام المجموعات المسلحة من عناصر حزب الله اللبناني وعناصر أجنبية أخري باقتحام سجن أبو زعبل وتهريبهما منه ونفاذا لذلك الأمر قام عنصر استخبارات إيراني متستر بعمله الدبلوماسي كسكرتير أول بمكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة بالتعاون مع القائم بالأعمال الإيراني بإخفاء المتهمين الهاربين داخل مقر رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة عقب هروبهما من سجن أبو زعبل في الثلاثين من يناير عام ٢٠١١ وبتاريخ السادس من فبراير عام ٢٠١١ سافر عنصر الاستخبارات الإيراني سالف البيان رفقة زوجة القائم بالأعمال الإيراني إلي مدينة الأقصر مستخدما إياها كساتر طبيعي يوحي بأنهما زوجان في رحلة سياحية صحبة المتهمين الهاربين

وقام باستغلال المتهم / التاسع والعشرين بعد المائة / طارق احمد قرعان السنوسي و السابق رصد علاقته واتصالاته بعنصر المخابرات الإيراني سالف الذكر منذ عام ٢٠٠٩ في تهريب المتهمين سالفي الذكر إلي دولة السودان عبر الحدود المصرية حيث تم رصد أحاديث هاتفية لعنصر المخابرات الإيراني مأذون بتسجيلها من نيابة امن الدولة العليا في الأول من فبراير عام ٢٠١١ والتي ثبت فيها انه وجد عنصر الاستخبارات الإيراني بمدينة الأقصر بتاريخ السادس من فبراير عام ٢٠١١ رفقة سالفة الذكر مدعيا أنها زوجته وقيام المتهم / طارق احمد قرعان السنوسي باستئجار إحدى الشقق لإقامتهما صحبة المتهمين الهاربين فيها بمدينة الأقصر ، كما تم رصد إبلاغ المتهم / طارق احمد قرعان السنوسي لعنصر الاستخبارات الإيراني أن موعد السفر مساء يوم السادس من فبراير عام ٢٠١١ ما بين الساعة العاشرة والنصف والحادية عشرة من مساء ذلك اليوم . كما تم رصد تقدم المتهم / طارق احمد السنوسي بالشكر والترحاب للإيراني سالف الذكر علي المبالغ النقدية السخية التي تلقاها منه نظير ذلك الأمر الذي ظهر جليا وفقا لما ثبت

بذلك التقرير إن المتهم / طارق احمد قرعان السنوسي علي اتصال وثيق بعنصر المخابرات الإيراني منذ أمد بعيد وقام بتهريب المتهمين سالفي الذكر إلي دولة السودان عبر حدودها مع مصر مقابل تلقيه مبالغ مالية طائلة .

وبشان الاتهام المنسوب إلى المتهمين من التاسع والسبعون حتى الحادي عشر بعد المائة على ما اسند إليهم بالبند خامسا بأمر الإحالة ارتكابهم جريمة الهروب من سجن وادي النطرون بالقوة الموضحة وصفا بالبند أولا بأمر الإحالة فان الراسخ في يقين المحكمة ووجدانها المستمد من تقرير جهاز المخابرات العامة و من أقوال المقدم الشهيد / محمد مبروك – الضابط بجهاز الأمن الوطني ومن أقوال اللواء / حسن عبد الرحمن – رئيس جهاز مباحث أمن الدولة و من شهادة العقيد / محمد مصطفي محمد أبو زيد . رئيس مكتب مباحث امن الدولة بمدينة السادات وما شهد به أمين الشرطة / علاء عبد الحفيظ بالتحقيقات و من ما شهد به / محمد عبد الحميد نجم الصباغ–الضابط بجهاز مباحث أمن الدولة– بالتحقيقات و من أقوال اللواء / عادل حلمي محمد عزب – الضابط

بقطاع الأمن الوطني –و من أقوال كل من اللواء / عدلي عبد الصبور احمد عبد الله – مأمور سجن ٢ صحراوي سابقا و/ احمد عبد الفتاح احمد الوكيل – رئيس مباحث ذات السجن – ومن الدليل المستمد من أقوال المتهمين التاسع والسبعين والثمانين والثاني والثمانين و السابع والتسعين والمائة إذ أقروا بالتحقيقات إلقاء مباحث أمن الدولة القبض عليهم في فجر اليوم الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وايداعهم بمعسكر قوات الأمن الكائن بطريق مصر الإسكندرية الصحراوي علي ذمة العرض علي نيابة أمن الدولة العليا وبترحيلهم إلي سجن وادي النطرون بتاريخ التاسع والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وانهم وباقي المتهمين الأربعة والثلاثين غادروا السجن عقب اقتحامه يوم الثلاثين من يناير عام ٢٠١١ ، ومستمد كذلك من أقوال باقي المتهمين الماثلين إذ قرروا بالتحقيقات بالقبض عليهم من قبل مباحث امن الدولة وايداعهم بسجن ٢ صحراوي وخروجهم منه عقب اقتحامه يوم الثلاثين من يناير عام ٢٠١١ وما كشفت عنه المكالمة الهاتفية للمتهم/ محمد مرسي عيسي العياط حيث اقر فيها بخروجه وأتباعه من سجن وادي النطرون عقب فتحه وهو

ما يؤكد ارتكابهم جريمة الهروب من سجن وادي النطرون بالقوة الموضحة وصفا بالبند أولا بأمر الإحالة.

وبشان الاتهام المنسوب إلى المتهمين من الثامن عشر بعد المائة حتي الثامن والعشرين بعد المائة وعلى ما اسند إليهم بالبند خامسا بأمر الإحالة فان الراسخ في يقين المحكمة ووجدانها ارتكابهم جريمة الهروب من سجني المرج وأبو زعبل بالقوة الموضحة وصفا بالبند أولا بأمر الإحالة حال كونهم محكوما عليهم على النحو المستمد من تقرير جهاز المخابرات العامة الذي تطمئن إليه المحكمة الثابت فيه هروب المتهمين المحكوم عليهم في قضايا جنائية من سجني المرج وأبو زعبل عقب اقتحامه بواسطة مجموعات مسلحة من عناصر حزب الله وكتائب القسام وآخرين وفرار بعضهم عقب ذلك إلي قطاع غزة عبر أنفاق سيناء وفرار آخرين إلي دولة لبنان عبر دولة السودان وكذا الدليل المستمد من أقوال اللواء / حسن عبد الرحمن - مساعد أول وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة – حيث شهد انه علي اثر اقتحام مجموعات مسلحة من عناصر حزب الله وكتائب القسام وعناصر اخوانية لسجني المرج وابو زعبل هرب

منها المتهمون السجناء المحكوم عليهم جنائيا منها فارين لخارج البلاد وكذا الدليل المستمد من أقوال اللواء / عاطف شريف عبد السلام – مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون سابقا – حيث شهد بالتحقيقات بهروب السجناء السياسيين من مختلف التيارات سواء السلفية الجهادية أو الإخوان المسلمين و العناصر المنتمية لحركة حماس ومنهم المتهم/ أيمن نوفل والعناصر المنتمية لحركة حزب الله اللبناني ومنهم المتهم/سامي شهاب عقب اقتحام أسوار وبوابات سجني المرج وأبو زعبل باللوادر ونفاد ذخيرة قوات تأمين السجون وكذا الدليل المستمد من أقوال اللواء / محمود وجدي – وزير الداخلية السابق – حيث شهد بالتحقيقات هروب المساجين السياسيين والجنائيين من سجني المرج وأبو زعبل عقب اقتحامها بواسطة عناصر مسلحة و الدليل المستمد من أقوال اللواء / شوقي محمود محمد الشاذلي – وكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية سابقا – حيث شهد بالتحقيقات انه حال تواجده بمنطقة سجون أبو زعبل وحال ومباشرته مهامه الوظيفية انه حال تواجده بمنطقة سجون أبو زعبل وحال ومباشرته مهامه الوظيفية قامت عناصر مسلحة باقتحام

سجني المرج وأبو زعبل.. مما أدي لهروب عدد من السجناء من ذوي الأهمية لدي حماس وحزب الله هم / أيمن نوفل – احد قادة الجناح العسكري بحركة حماس و/ محمد يوسف منصور وشهرته سامي شهاب – رئيس مجموعة حزب الله التي ارتكبت أعمالا إرهابية بالبلاد بالإضافة إلي بعض السجناء من منفذي عملية انفجارات طابا ونويبع والسجين / رمزي موافي الشهير بالكيماوي وهو طبيب بن لادن والمتهم / يسري نوفل المحكوم عليه في محاولة اغتيال اللواء/ حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق الدليل المستمد من أقوال كل من / احمد جلال الدين توفيق – الضابط بسجن شديد الحراسة بابو زعبل- وأمين الشرطة/ بلال محمد محمد حسانين – بذات السجن حيث شهدا بالتحقيقات علي هروب السجناء السياسيين والجنائيين.. المحكوم عليهم من سجن ابو زعبل عقب اقتحامه وكذا الدليل المستمد من أقوال اشرف محمد نظير احمد – السجين بسجن المرج – إذ قرر بالتحقيقات انه عقب اقتحام السجن قام المتهم / أيمن احمد نوفل سجين حركة حماس المودع بعنبر/ أ بالاتصال هاتفيا مع احد الأشخاص والاتفاق معه علي التقابل في سيناء لتهريبه

إلي قطاع غزه عبر الأنفاق وهروبه عقب ذلك من السجن وهو ما جاء متوافقا مع الحوار الذي أجراه السجين الهارب / أيمن احمد نوفل بوسائل الإعلام من انه قام بالتنسيق مع عناصر كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس عبر هاتف محمول لتهريبه إلي قطاع غزة فأرسلوا إليه ثلاث سيارات يفر من السجن متجها إلي قطاع غزة عبر سيناء الدليل المستمد من أقوال اللواء / عاطف شريف عبد السلام – مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون سابقا – حيث شهد بالتحقيقات بهروب السجناء السياسيين من مختلف التيارات سواء السلفية الجهادية أو الإخوان المسلمين و العناصر المنتمية لحركة حماس ومنهم المتهم/ أيمن نوفل والعناصر المنتمية لحركة حزب الله اللبناني ومنهم المتهم/ سامي شهاب عقب اقتحام أسوار وبوابات سجني المرج وابو زعبل باللوادر ونفاد ذخيرة قوات تأمين السجون . الدليل المستمد من أقوال اللواء / محمود وجدي – وزير الداخلية السابق – حيث شهد بالتحقيقات هروب المساجين السياسيين والجنائيين من سجني المرج وأبو زعبل عقب اقتحامها بواسطة عناصر مسلحة الدليل المستمد من أقوال اللواء /

شوقي محمود محمد الشاذلي – وكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية سابقا – حيث شهد بالتحقيقات انه حال تواجده بمنطقة سجون ابو زعبل وحال ومباشرته مهامه الوظيفية قامت عناصر مسلحة باقتحام سجني المرج وأبو زعبل مما أدي لهروب عدد من السجناء من ذوي الأهمية لدي حماس وحزب الله هم / أيمن نوفل – احد قادة الجناح العسكري بحركة حماس و/ محمد يوسف منصور وشهرته سامي شهاب – رئيس مجموعة حزب الله التي ارتكبت أعمالا إرهابية بالبلاد بالإضافة إلي بعض السجناء من منفذي عملية انفجارات طابا ونويبع والسجين / رمزي موافي الشهير بالكيماوي وهو طبيب بن لادن والمتهم / يسري نوفل المحكوم عليه في محاولة اغتيال اللواء/ حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق الدليل المستمد من أقوال كل من / احمد جلال الدين توفيق – الضابط بسجن شديد الحراسة بابو زعبل وأمين الشرطة/ بلال محمد محمد حسانين – بذات السجن حيث شهدا بالتحقيقات علي هروب السجناء السياسيين والجنائيين المحكوم عليهم من سجن أبو زعبل عقب اقتحامه .

وحيث ان الوقائع سالفة البيان جميعها قد قام الدليل على صحتها وسلامة إسنادها للمتهمين وذلك مما شهد به كل من خالد محمد زكي عكاشة وعاطف شريف عبد السلام سليمان ومحمد ناجي فؤاد منصور ومحمود وجدي محمد محمود سلية وعادل حلمي محمد عزب ومحمد عبد الباسط عبد الله ومحمد مصطفي محمد أبو زيد ومحمد عبد الحميد نجم الصباغ ومحمد فوزي محمود عبد المقصود وعدلي عبد الصبور احمد عبد الله وعبد الله محمد جاد عطية وأيمن كمال فتوح الزهيرى وعبد السلام عبد العليم وعلاء عبد الحفيظ درويش وشوقي محمود محمد الشاذلي واحمد جلال الدين توفيق محمد وبلال محمد حسانين عبد الفتاح وتوفيق مسعود توفيق مسعود ومجدي سعيدة أبو مسلم توفيق وعاصم عمر محمد قنديل والسعيد محمد محمد الشوربجي والسيد عبد الفتاح عبد الخالق وعمرو مجدي محمد العيسوي ومحمد محمود أبو سريع وحسام الدين احمد محمد إبراهيم وعصام احمد على القوصى وسامح احمد رفعت ذكري واحمد عبد الفتاح احمد الوكيل واحمد عصمت سيد عبد الرحمن وعبد الخالق ناصر علي واحمد جمال الدين محمود إبراهيم ومنصور

محمد عبد المطلب الشناوي وفيصل مجاهد عبد العزيز محمد بدوي ونادر عبد الحليم رشدي محمد سليمان العروس واحمد محمد عبد السلام أبو العزم ونادر ربيع محمد إبراهيم ومجدي سعيد إبراهيم جاد مرعي واحمد عبد العاطي محمد معوض ودعاء رشاد رياض على محمد وأسماء أبو بكر سعيد حماد وعايدة عبد المجيد شلبي محمد وولاء سلامة كامل أبو زيد وشيرين شمس الدين عبد الغفار محمد وما جاء بشهادة المقدم المرحوم الشهيد/ محمد مبروك ابو خطاب الضابط بقطاع الأمن الوطني وحسن عبد الرحمن ومن سئل على سبيل الاستدلال كل من وليد محمد لبيب محمود واحمد عبد التواب عبد النبي شعبان ومصطفي محمد عبد العليم عبد اللطيف وما اوراه خطاب السفير ايهاب فوزي المشرف على مكتب وزير الخارجية وما ثبت من الاطلاع على القضية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف الإسماعيلية وما ثبت من محضر المشاهدة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢ بمعرفة السيد/سامي عبد الجواد رئيس النيابة المنتدب وما أوراه تقرير المخابرات العامة-هيئة الأمن القومي- وما ثبت من الاطلاع على تقارير مصلحة الادلة الجنائية المودع بالقضايا أرقام ٦٤٧ لسنة

٢٠١١ إداري السادات و ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ إداري السادات و ٧٩٥ لسنة ٢٠١١ إداري السادات و ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ إداري السادات وما ثبت من الاطلاع على القضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إداري الخانكة وما ثبت من الاطلاع على تقرير الصفة التشريحية للمجني عليه/ شريف عبد الحليم محمد المودع ملف القضية رقم ١٠٤٤ لسنة ٢٠١١ اداري الخانكة وما ثبت من تقرير اللجنة المشكلة من قطاع السجون لفحص تلفيات ومفقودات سجن المرج وابو زعبل وما ثبت من الاطلاع على تقرير مصلحة الادلة الجنائية المودع ملف القضية رقم ١٠٥٣ لسنة ٢٠١١ ادارى الخانكة وما ثبت من الاطلاع على القضية رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١١ اداري ثالث العريش .

فشهد خالد محمد زكي عكاشة الضابط بالمعاش بمديرية امن جنوب سيناء بالتحقيقات وأمام المحكمة بقيام مجموعات من أفراد يزيد عددهم عن مائة وخمسون شخص مسلحون بأسلحة نارية متنوعة ما بين اسلحة آلية وقذائف أر بي جي مستقلين لسيارات دفع رباعي حديثة نصف نقل مثبت عليها مدافع آلية طويلة المدي مرتدين ملابس

مدنية بالهجوم علي كافة المنشآت الحكومية والشرطية والامنية بمدينة رفح صباح يوم ٢٠١١/١/٢٩ لمدة اربعة ساعات متصلة بشكل منظم ووفقا لخطة موضوعة مسبقا استهدفت تفريغ المدينة بالكامل من اي تواجد امني وتخلل ذلك تخريب المنشآت سالفة الذكر وسرقة محتوياتها فتمكنوا من السيطرة علي المدينة واحداث الفراغ الأمني بها ، ثم انطلقت تلك المجموعات إلي مدينة الشيخ زويد مستهدفين المبني الأمني الرئيسي بالمدينة والذي يحتوي فضلا عن قسم الشرطة منشآت أمنية أخري ودارت اشتباكات بين المهاجمين وقوات تأمين المبني استمرت لأربع ساعات أخري انتهت بفرض المهاجمين السيطرة الكاملة علي المدينة بأسرها بعد تراجع قوات الأمن إلي مدينة العريش وباتت المنطقة من الشريط الحدودي من قطاع غزة حتي الحدود الشرقية لمدينة العريش خالية من القوات الشرطية ثم عاودت تلك العناصر المسلحة اعتبارا من التاسع من فبراير عام ٢٠١١ حتي نهاية الشهر الهجوم ليلا علي سجن العريش بهدف إنهاك قوات التأمين واستنزاف ذخيرتها وتوقفت تلك الهجمات عقب نقل المسجونين من سجن

العريش إلي سجن الإسماعيلية ، وأنه علم في تاريخ لاحق من وسائل الأعلام ومشاهد الفيديو المذاعة علي شبكة المعلومات الدولية بقيام مسلحين بالهجوم علي سجون المرج ، وادي النطرون ، أبو زعبل وبمشاهدته لمقاطع الفيديو سالفة الذكر وشهادة شهود الواقعة يمكنه الجزم أن من هاجموا تلك السجون هم ذاتهم من هاجموا مدينتي رفح والشيخ زويد وسجن العريش وذلك لوحدة أسلوب الهجوم والخطة المتبعة فيه فضلا عن تمسك المهاجمين بالتواجد بالمدينتين لعدة أيام فرضوا خلالها حظر التجوال علي السكان وتجنبوا التعامل معهم حتي يتمكنوا من تهريب المسجونين من السجون آنفة البيان ، وأضاف أن معلوماته تؤكد تسلل تلك العناصر من قطاع غزة إلي البلاد عبر الأنفاق غير الشرعية وأنهم ليسوا مصريين ولكن يتحدثون اللغة العربية بلهجة أهالي سيناء ويرجح أنهم من أهالي فلسطين وأنهم لا يمكنهم إرتكاب الأفعال السالف بيانها دون مساعده من بعض القبائل السيناوية .

وشهد عاطف شريف عبد السلام سليمان – لواء شرطة بالمعاش– وسابقا مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون بالتحقيقات وامام المحكمة أنه حال اندلاع ثورة ٢٥ يناير كان يمارس عمله مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون وقام آنذاك بتوزيع القوات الاحتياطية الموجودة بمنقطة طره على السجون المختلفة تحسبا لأى اقتحامات وكانت الخطط المعدة سلفا بالتنسيق مع الأمن المركزى ومديريات الأمن المختلفة هي المقاومة لأي إقتحام لحين ورود الدعم من الأمن المركزي أو من المديريات المختلفة ولكن تلك الخطط لم تنفذ لكثافة حجم الإقتحام الخارجي وعدم ورود الدعم من الأمن المركزي ومديريات الأمن بالإضافة للشغب الجماعي ومحاولات الهرب وذلك في سجون أبو زعبل، منطقة وادي النطرون، سجن ٢صحراوى، المرج وتمت عمليات إقتحام تلك السجون ونفذت بطريقة منظمة محددة الأهداف والخطط و بسيناريو واحد وهو قيام المهاجمين بإستخدام سيارات دفع رباعي مثبت على بعضها مدافع جرينوف وبدون لوحات معدنية واطلاق الأعيرة النارية بكثافة تجاه السجون مما أضطر قوات التأمين

في السجون المختلفة بالرد عليها حتى نفذت ذخيرتها وآنذاك حطمت العناصر المهاجمة أسوار السجون بإستخدام لوادر مكنوا المساجين من الهروب مضيفا أن العناصر المهاجمة استهدفت تهريب العناصر السياسية من مختلف التيارات سواء السلفية الجهادية والإخوان المسلمين والعناصر المنتمية لحماس وحزب الله ومن بينهم أيمن نوفل عضو حركة حماس وسامي شهاب اللبناني حيث أن تلك السجون التي اقتحمت تتفق في أن جميعها كان يأوي نزلاء سياسيون كما يجمعها كونها واقعة في مناطق صحراوية يعيش فيها البدو وتنتشر بها تجارة المخدرات بالإضافة لتوفير اللوادر ببعض المحاجر المجاورة للسجون وأضاف أنه تابع تلك الأحداث من خلال الإخطارات والبلاغات التي وردت إليه في تلك الأثناء من السجون المختلفة مضيفا أنه قام بالاتصال بالقيادات المتواجدة بتلك السجون لرفع معنوياتها وأخطر مكتب وزير الداخلية آنذاك لتنفيذ خطط التأمين المعدة سلفا والمحرر بشأنها محاضر التنسيق كما قام بالاتصال بقيادات الأجهزة المعنية مثل أمن الدولة والأمن العام والأمن المركزى ومديريات الأمن لذات

الشأن وأنه روى له الضباط وبعض المساجين الذين رفضوا الخروج من السجون أن منفذي الإقتحام كانوا مجموعات ترتدى الزى الخاص بالبدو وتتحدث بلهجات غير مصرية أغلبهم ملثمين وأضاف أن وصول عناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني الهاربين إلي موطنهم في زمن قياسي لدليل علي إنهما ضالعين في تنفيذ مخطط إقتحام السجون وتهريب السجناء ويؤكد ذلك ما قررته تلك العناصر بوسائل الأعلام المختلفة من أنهم خرجوا بمعرفة عناصر التنظيم الخاصة بهم مستخدمين في ذلك أسلحة متطورة وتأكد ذلك من أن بعض الفوارغ المضبوطة كونها غير مستخدمة داخل البلاد سواء في الشرطة أو الجيش المصري وأضاف انه نتج عن إقتحام السجون إصابة العديد من قوات التأمين الخاص بها ووفاة مجندين أثناء إقتحام سجن أبو زعبل واحراق المنشآت التى توجد بها ملفات المسجونين بالكامل بالإضافة إلى الاستيلاء على بعض الأسلحة وبعض التجهيزات الخاصة بالسجون واتلاف غالبية مبانى وأبواب وأسوار ومكاتب تلك السجون ووفاة بعض المساجين واجبار أحد السجناء على الهرب وأصابته بطلق

ناري في قدمه ومكنوا ما يزيد علي عشرين ألف سجين من الهرب ، وأضاف بعدم صحة ما قرره السجين الهارب محمد محمد مرسي العياط من قيامه بالاتصال بقناة الجزيرة من خلال هاتف جوال قدمه إليه أحد أهالي المنطقة حيث أنه لا يوجد مواطنين بدائرة منطقة السجون وأن من تواجد بها هم من العناصر القائمة بالاقتحام مما يدلل علي علاقتهم به شخصيا وأنهم من أمدوه بذلك الهاتف .

وشهد محمد ناجي فؤاد منصور لواء شرطة بالمعاش وسابقا مساعد رئيس قطاع مصلحة السجون للشئون المالية والإدارية – أنه كان يشغل أثناء أحداث ثورة يناير ٢٠١١ منصب مساعد رئيس قطاع مصلحة السجون للشئون المالية والإدارية ويختص بالإشراف على جميع النواحي المالية والإدارية الخاصة بالأفراد والعاملين المدنيين بقطاع مصلحة السجون وأنه كان يباشر عمله من مكتبه إبان أحداث الثورة ووردت إليه إخطارات تليفونية منذ مساء الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ بقيام مجموعات مسلحة ترتدي ملابس البدو وتتحدث بطريقة بدوية بمهاجمة منطقة سجون أبو زعبل باستخدام أسلحة آلية ولوادر لتدمير الأسوار الخارجية

واجبار المسجونين على الخروج من السجن وتكرر ذلك في سجون المرج ووادي النطرون وسجن ٢ صحراوي وتم ذلك الإقتحام من عناصر خارجية مسلحة على أعلى مستوى من التدريب تحمل أسلحة حديثة وتقوم بإطلاق الأعيرة النارية بكثافة وقامت باقتحام تلك السجون مستغلين سيارات دفع رباعي وباستخدام لوادر ونجم عن الإقتحام إتلاف وتدمير أغلب مرافقها وسرقة تجهيزاتها المختلفة والأسلحة التي كانت بكتائب التأمين بالإضافة لهروب جميع المساجين مضيفا أن جميع السجون التي اقتحمت تجمعها صلة واحدة هي أنها جميعا كان بداخلها مساجين سياسيين. وغير مأهولة بالسكان سوى العاملين بالسجن.

وأضاف أن الهجوم كان منظما ويدل على إنتماء القائمين به إلى تنظيمات مدربة على أعلى مستوى استخدمت ذخائر غير متداولة في جمهورية مصر العربية وتعمدت إضرام النيران في السجون المقتحمة لحرق ملفات المسجونين .

وشهد اللواء محمود وجدي محمد محمود سلية وزير الداخلية الأسبق

بأن السجون المصرية لا يمكن إقتحامها من خلال مجموعات عادية أو أهالي وأن في مصر جهتين لديهما القدرة علي إقتحام تلك السجون وهما القوات المسلحة والأمن المركزي عند تسليحه بالمعدات الثقيلة وأن ما حدث عند منطقة السجون هو نتاج إقتحام عناصر مؤهلة لتنفيذه مستخدمة في ذلك معدات ثقيلة وأنه رصد معلومات باتفاق بين جهات خارجية مع جهات داخلية وعناصر ملثمة من حماس وحزب الله وكتائب القسام والجهاد والجيش الإسلامي الفلسطيني تسللوا عبر الأنفاق بالتنسيق مع بعض بدو من سيناء لعملية الإقتحام وأن جهاز أمن الدولة رصد وقوع إعتداءات علي المقرات الشرطية الهامة بمدينة رفح والشيخ زويد سهلت دخول تلك العناصر إلي البلاد وتمكنت تلك العناصر من تهريب أعضاؤها من سجون أبو زعبل ووادي النطرون والمرج وغيرهم من السجناء الجنائيين والسياسيين وبتاريخ ٢٠١١/٢/١٨ أخطرت وزارة الخارجية المصرية وزارة الداخلية برصد مكتب الخارجية المصرية في رام الله وجود عشرات السيارات المصرية التي تحمل لوحات شرطة وحكومة وسيارتين ميكروباص تابعتين للأمن المركزي وأنه تم سرقة ١٨ سيارة من

السفارة الأمريكية في يوم ٢٠١١/١/٢٨ ومن ضمنها السيارات البيضاء التي دهست المتظاهرين أثناء ثورة ٢٥ يناير .

وأضاف أن نائب رئيس الجمهورية الأسبق المرحوم اللواء عمر سليمان ذكر له أنه رصد أثناء توليه مسئوليته كرئيس لجهاز المخابرات العامة المصرية تسلل بعض العناصر الفلسطينية من حماس وكتائب عز الدين القسام والجهاد والجيش الفلسطيني الاسلامي وأعضاء من حزب الله اللبناني إلي البلاد . وأفاد بأنه أثناء أحد المؤتمرات بحضور اللواء مراد موافي صرح خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بأنه من أول يوم مشاركين في الثورة المصرية .

وأضاف أن العناصر الأجنبية التى أشار إليها مع بعض بدو سيناء تمكنت من إقتحام سجن وادي النطرون بإستخدام لوادر وأنه أثناء توليه منصبه – تم ضبط بعض من عناصر حركة حماس بمعرفة الأهالي والشرطة العسكرية وضبط فوارغ طلقات مستخدمة في عملية الإقتحام غير متوفرة لدي الشرطة أو الجيش مدللا أن مقتحمي السجون هم من عناصر أجنبية .

وشهد اللواء عادل حلمي محمد عزب بقطاع الامن الوطني بوصول معلومات إليه باحتراق سجن وادي النطرون وهروب العناصر الإخوانية المودعة به فكلف الشاهد محمد مصطفي أبو زيد مسئول أمن الدولة سابقا بمدينة السادات للتأكد من تلك المعلومات ولتنفيذ ذلك اتصل بأحد العناصر الإخوانية للاستعلام عن العناصر الموجودة داخل السجن فأنكر وجوده داخل السجن في بداية المكالمة ثم اخبره بأنه موجود داخل السجن وقام بتحرير المجموعة الإخوانية من داخله وعددهم أربعة وثلاثون معتقل صدر قرار باعتقالهم من وزير الداخلية لدواعي أمنية من بينهم عصام الدين حسين العريان ومحمد مرسي العياط ومحمد سعد الكتاتني وحمدي حسن ومحمد إبراهيم وصبحي صالح وعلي عز الدين ثابت ومحي الدين حامد وأضاف ان عناصر من حماس والبدو وعناصر اخوانية هي التي قامت بتهريب السجناء والتنظيمات الجهادية والمعتقلين السياسيين بعد ان اقتحمت السجن وحال الانفلات الأمني آنذاك دون ضبطهم ، وأضاف ان علاقة التنظيم الإخواني بحركة حماس قائمة منذ إنشاء الحركة وان كلمة حماس هي اختصار لعبارة حركة المقاومة الإسلامية وان المعتقلين

الهاربين لم يتم تسوية أمرهم قانونا حتي الآن وانه رصد معلومات عن وجود عناصر من حركة حماس بدءا من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ داخل البلاد وقامت الشرطة العسكرية بالقبض علي بعضهم أثناء تلك الفترة .

وشهد محمد عبد الباسط عبد الله عقيد شرطة بقطاع الأمن الوطني بالتحقيقات وامام المحكمة أنه حاليا مسئول التنظيمات اليسارية الغير شرعية بقطاع الامن الوطني،وأنه ابان ثورة٢٥يناير٢٠١١ كان يشغل منصب رئيس مجموعة تلقي الاخطارات من أفرع جهاز أمن الدولة سابقا على مستوى الجمهورية وورد اليه اخطار في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد الموافق٢٠١١/١/٣٠مفاده قيام مجموعات مسلحة باقتحام منطقة سجون وادي النطرون وتهريب السجناء.

كما تلقى إخطارا من فرع الجهاز بالعريش من تمكن الأهالي من ضبط سيارة يستقلها اثنين من بدو سيناء و فلسطينيين و بحوزتهم سلاحين آليين و أربعة قنابل يدوية مدون عليها أحرف عربية و كلمة حماس و تم تسليمهم للقوات المسلحة إلى جانب إخطار بضلوع عناصر من كتائب القسام و بدو سيناء في واقعة تفجير خط الغاز بسيناء. وباقتحام

منطقتي سجون وادي النطرون و أبو زعبل من قبل جماعات مسلحة منظمة ،وان عملية اقتحامهما تمت بذات الأسلوب باستخدام لوادر وعلل باقتحام هذين السجنين لكون نزلائهما جنائيين ومعتقلين سياسيين ومن الجماعات الإسلامية و من المتهمين في قضايا تخابر ورجح ضلوع عناصر فلسطينية في ارتكاب هاتين الواقعتين نظرا لظهور أحد السجناء الهاربين في حوار تليفزيوني في مدينة غزة الفلسطينية بعد عملية الاقتحام بسبع ساعات.

وشهد العقيد/ محمد مصطفى محمد أبو زيد - ضابط شرطة - بالتحقيقات وأمام المحكمة بأنه وفي يوم٢٩/١/٢٠١١ وابان عمله رئيسا لمكتب أمن الدولة بمدينة السادات أخطره جهاز مباحث أمن الدولة بقبول عدد ٣٤ معتقلا من قيادات جماعة الإخوان المسلمين بسجن ٢ صحراوي بمنطقة سجون وادي النطرون ، وهاتفه بعدها الرائد / محمد نجم - المسئول بالمكتب عن متابعة منطقة سجون وادي النطرون - ليخطره بوصول العميد / سامح ناصف - من إدارة جهاز أمن الدولة بمدينة السادس من أكتوبر - وبرفقته المعتقلين ، فأمره بقبولهم بالتنسيق مع

إدارة السجن ، وعلم بتسكينهم بعنبر ٣ بسجن ٢ صحراوي ، ولدى عودة الرائد محمد نجم للمكتب أخبره أن من ضمن المعتقلين / محمد مرسي ، عصام العريان ، أبو شعيشع ، الكتاتنى ، صبحي صالح ، حمدي حسن ، وأن الأخير على سابق معرفة به واستنكر عليه التحاقه للعمل بجهاز مباحث أمن الدولة مؤكدا أن أمن الدولة ستلغى ، وأنهم سيخرجون خلال أيام قلائل وسيتولون تشكيل الحكومة ، وتلقى اتصالا هاتفيا مساء ذات اليوم من العقيد / أشرف فتحي – مفتش مباحث منطقة سجون وادي النطرون – ليخبره بورود معلومات إليه تفيد وجود سيارتي ميكروباص تحومان حول منطقة السجون ، وفي الساعات الأولى من صباح ٢٠١١/١/٣٠ أخطر من الجهاز بنشوب حريق بعنبر ٣ بسجن ٢ صحراوي ، فاصطحب معه الرائد / محمود طه – رئيس مباحث قسم السادات – ، وأمين الشرطة / علاء سليم – من مكتب أمن الدولة بمدينة السادات – وانطلقوا تجاه السجن ، وأبصر مرافقيه القيادي الإخواني / السيد عياد قادما من ناحية منطقة السجون مستقلا سيارة ملاكي وبرفقته آخرين ، كما أبصروا جميعا السجناء يهربون على الطريق بصورة

عشوائية ، فاتصل هاتفيا بالقيادي الاخواني / إبراهيم حجاج ، مستخدما هاتف الرائد محمود طه ، فأكد له القيادي الاخواني أنه بسجن وادي النطرون وتمكن من تهريب المعتقلين من الجماعة ، أعراب من البدو الملثمين المسلحين بالاتفاق مع عناصر إخوانية من بينها القيادي المذكور.

وشهد محمد عبد الحميد نجم الصباغ ضابط شرطة بجهاز مباحث أمن الدولة بأنه وفي أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان ضابط أمن الدولة المشرف علي منطقة سجون وادي النطرون وكان عدد المعتقلين السياسيين داخل سجن ٢ صحراوي مائة وستة وستون معتقل سياسي وكان مخصص للعناصر الإخوانية عنبر رقم ثلاثة وأضاف أن منطقة سجن ٢ صحراوي غير مأهولة بالسكان سوي قرية خلف السجن ويسكن بها العاملين بالسجن وان السجن يبعد عن طريق مصر أسكندرية الصحراوي مائة متر فقط وانه كان دائم التواجد بصفة مستمرة بالسجن ٢ صحراوي قبل ايام من أحداث ٢٨ يناير وذلك لوجود حالة تمرد بين المعتقلين السياسيين والجنائيين وبتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١١ تم استقبال

مأمورية معتقلين سياسيين بها ٣٤ معتقل من قيادات جماعة الأخوان المسلمين حيث أبصر القيادي الإخواني حمدي حسن الذي استفسر منه عن سبب تواجده بسجن ٢ صحراوي فقرر له انه ضابط أمن الدولة بالسجن والمسئول عن متابعة المعتقلين السياسيين بالسجن ثم سأله عن سبب عدم مغادرته السجن حتي الآن مبلغا إياه إنهم سوف يغادرون السجن اليوم أو غدا علي الأكثر وسوف يقومون بتشكيل الحكومة وسيتم الغاء جهاز مباحث امن الدولة كما أبصر القيادات الإخوانية صبحي صالح ومحمد مرسي العياط وعصام العريان وسعد الحسيني وسعد الكتاتنى وحسن أبو شعيشع وايمن حجازي ورجب البنا ومحمد احمد إبراهيم والمعروفين لديه بحكم عمله وعقب تسكينهم بعنبر ثلاثة اخبر العقيد محمد مصطفي ابوزيد رئيس مكتب أمن الدولة بالسادات تليفونيا بمضمون ما قرره القيادي الإخواني حمدي حسن وقام العقيد محمد مصطفي ابوزيد بأخطار اللواء مدير أمن الدولة بالمنوفية لاتخاذ أخطار مديرية أمن المنوفية لضرورة اتخاذ اللازم في شأن تعزيز السجون بقوات كافية وتلقي إخطار في الواحدة والنصف صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ بقيام

مجموعة مسلحة تستقل سيارات نصف نقل مزوده بأسلحة جرينوف ورشاشات سريعة الطلقات وسيارات دفع رباعي ويرتدون الملابس البدوية ويتحدثون بلهجة بدوية مرجحا كونهم من بدو سيناء وتضامن معهم عناصر من حركة حماس الزراع العسكري لجماعة الأخوان المسلمين بإطلاق وابل من الأعيرة النارية علي نقاط التامين والحراسة الخارجية لمنطقة السجون وقامت القوات بالرد عليهم بإطلاق الأعيرة النارية حتي نفذت ذخيرة تلك القوات وانسحبت وقامت تلك العناصر باقتحام السجن عقب الدفع بلودر لكسر باب السجن الرئيسي ثم كسر بوابات السجون الثلاثة بالمنطقة بواسطة لودر وتدمير جميع العنابر والأقفاص الحديدية التي إمامها والتي يقطن فيها أبناء سيناء المحبوسين في قضايا المخدرات وحيازة الأسلحة وتحطيم غرف عنبر الإعدام بالكامل ومنهم عدد ثمان مساجين من بدو سيناء واستخدام منشار كهربائي في نشر الأبواب الخاصة بالزنازين عقب فشلهم في كسر تلك الأبواب من خلال أطلاق وابل من الرصاص علي تلك الأبواب كما تناهي لسمعه وفاه ثلاثة عشر نزيل بسجون مجمع وادي النطرون وفي الساعة الرابعة والنصف صباحا

ورد اتصال تليفوني من المقدم احمد الوكيل رئيس مباحث سجن ٢صحراوي وأفاد بقيام مساجين بكسر الهواية الخاصة بالزنازين وصعودهم لأسطح العنابر ووقوع اعتداء مسلح علي السجن من الخارج باستهداف أفراد الحراسة المعينة لتامين السجن مستخدمين في ذلك سيارات نصف نقل مثبت بها أسلحة جرينوف وسيارات دفع رباعي الأمر الذي أدي لنفاذ ذخيرة القوات عقب قيامها بالرد عليهم بالذخيرة الحية حتي اضطرت القوات في الساعة السادسة صباحا إلي الانسحاب مضيفا انه وبالنسبة لعنبر ثلاثة فقد تم تحطيم الباب الخاص بالعنبر وكسر القفص الحديدي المتواجد أمام الباب وكسر ابواب غرف الزنازين واضاف رؤيته الفرد السري السيد عياد احد القيادات في التنظيم الاخواني والذي يمتلك شركة تأجير أتوبيسات وسيارات رحلات مستقلا سيارة شاهين قادمة من اتجاه سجن ٢ صحراوي المعاكس لهما ويرفقته عدد من الأشخاص الغير معلومين له فابلغ العقيد محمد مصطفي أبو زيد بذلك وصادق الرائد محمود طه علي تلك المشاهدة مما دعي العقيد محمد مصطفي ابوزيد إلي الاتصال بالمدعو إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج احد

قيادات التنظيم الإخواني بمدينة السادات وصاحب شركة مقاولات بمدينة السادات من هاتف الرائد محمود طه رئيس مباحث مركز السادات آنذاك حيث راوغ سالف الذكر في ذكر مكان تواجده حتي قام العقيد محمد مصطفي أبو زيد بإبلاغه بأنه علي علم بأنه متواجد بسجن ٢ صحراوي فاقر له بصحة ذلك وانه يقوم بإخماد حريق نشب بالسجن وانه تم فك اسر الاخوه المعتقلين وعددهم أربعة وثلاثين معتقل.

وشهد محمد فوزي محمود عبد المقصود رقيب اول شرطة بمباحث مركز السادات أنه و بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ أبصر المدعو/ إبراهيم مصطفى حجاج – صاحب شركة مقاولات و عضو جماعة الإخوان المسلمين – يقف و بصحبته ثلاثة آخرين غير معلومين لديه أمام ديوان مركز شرطة السادات أثناء قيام المساجين بإثارة الشغب بإشعال الأغطية داخل الحجز حتى يتسنى لهم الهرب، إلا أنه تم إحباط تلك المحاولة، فقام سالف الذكر بالانصراف. و أنه وبذات التاريخ الساعة ١١:٤٥ م و أثناء قيامه و الأهالي بتشكيل لجانا شعبية بمداخل مدينة السادات

وتحديدا بمدخل المنطقة السكنية أبصر المدعو/ إبراهيم مصطفى حجاج و يتبعه المدعو/ السيد عياد – العضو بجماعة الإخوان المسلمين – و بصحبتهم شخصين آخرين مجهولين لديه يستقلوا سيارة و يسيروا في الطريق المؤدى إلى سجن وادي النطرون ٢ (ك٩٧) الذي يبعد حوالي خمسة كيلومترات. ثم أبصرهم مجددا يسيروا على ذات الطريق في ذات الاتجاه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ الساعة ٢:٣٠ صباحا ويرافقهما محمود عبد اللطيف – محامى جماعة الإخوان المسلمين بمدينة السادات – و قد استدل بذلك على أنهم قد عادوا من منطقة سجون وادي النطرون من طريق آخر. و أضاف بأنه عقب اقتحام السجن نشأت علاقة وطيدة بين كل من القيادي الاخواني إبراهيم مصطفى حجاج والمسجلين خطر معتمد سيد أحمد عارف و وليد سيد أحمد عارف تمثلت مظاهرها في مرافقتهما باستمرار و قيامه بتجهيز وليمة للمسجلين خطر الذين قاموا باحتلال المساكن المملوكة للدولة بالمنطقة الرابعة بمدينة السادات وتولى تنظيمها سالفي الذكر. كما أضاف أن الشقي خطر معتمد سيد أحمد عارف تم ضبطه وبحوزته ذخائر آلي وخرطوش وقنبلة غاز ويشتبه ان يكون

استولى عليهم من السجن وان الشقي خطر وليد سيد أحمد عارف قد قام في وقت لاحق بتزعم مجموعة من المسجلين خطر واقتحموا مركز شرطة السادات لقتل احد المحتجزين بداخله. و مما يؤكد ضلوعها والقيادي الإخواني إبراهيم حجاج في وقائع اقتحام سجن وادي النطرون.

وشهد اللواء عدلي عبد الصبور أحمد عبد الله مأمور سجن ٢ صحراوي بالتحقيقات وبجلسة المحكمة بأن سجن ٢ صحراوي مقام على مساحة ٦ أفدنة محاط بأسوار ارتفاعها ستة أمتار وله بوابة واحدة رئيسية فقط وعدد ست أبراج حراسة ويكل برج مجند بسلاح آلي وآخر بسلاح خرطوش كل برج حراسة له باب حديدي مغلق من الخارج والسجن به سبعة عنابر لتسكين المساجين وأنه مخصص للمساجين السياسيين العنابر الثلاثة الأول والباقي للمساجين الجنائيين كما يوجد بداخل السجن مبني الإدارة ومبني الزيارة الداخلية ومبني المرافق وكل منهم مبني مستقل عن الآخر بالإضافة لحجرة ملحقة بالبوابة الخارجية للحراسة وتفتيش الزائرين.

و أنه منذ اندلاع أحداث الثورة تم تعزيز الأبراج بستة مجندين بسلاح خرطوش وثلاثة مجندين بسلاح آلى أمام البوابة الرئيسية بالإضافة إلى خمسة عشر مجند بخوذه ودرع وعصا داخل السجن مشيرا إلى أن السجن لا يوجد به مخزن للسلاح وأن دوره وتلك القوات التصدي لأي هجوم خارجي لحين وصول الدعم من قوات الأمن المركزي وقوات من مديرية أمن المنوفية وكتيبة التأمين بمجمع وادي النطرون مشيرا الى ان عدد المساجين في احدث الثورة كان ٢٠١٥ سجين منهم ١٦٦ مسجون سياسى حيث كان مخصص عنبر واحد للجماعات الإسلامية وعنبر اثنين لبدو سيناء التكفيريين والجهاديين وعنبر ثلاثة للإخوان المسلمين وكان يسمح لجميع المساجين بالزيارات الا انه كان من الوارد تهريب هواتف محمولة داخل الزنازين وكان بكل زنزانة جهاز تليفزيون وتم منع الزيارات من يوم ٢٠١١/١/٢٧ وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ الساعة الخامسة مساء تم ايداع ٣٤ معتقل سياسي من بينهم صبحي صالح وسعد الكتاتنى وعصام العريان والرئيس المعزول محمد مرسى وانه ورد اليه معلومات من المساجين السياسيين بقرب خروجهم من السجن فأبلغ بها قياداته .

وأضاف أن اقتحام سجن ٢ صحراوي كان ممهد له منذ يوم ٢٠١١/١/٢٨ ليلا حيث قامت سيارات دفع رباعي يستقلها أشخاص بحوزتهم أسلحة آلية بإطلاق النيران الكثيفة على السجن وتم التصدي لهم حتي مساء اليوم التالي ٢٠١١/١/٢٩ عاودت ذات المجموعات الهجوم واطلاق الأعيرة النارية واستمر ذلك الهجوم على فترات متقطعة وفى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ علم من ضباط بمنطقة وادي النطرون بأنه قد تم اقتحام منطقة سجون وادي النطرون والاستيلاء على ما بمخازنها من اسلحه وتهريب السجناء منه فكتم داخله تلك المعلومات بهدف الحفاظ على الروح المعنوية للقوات وخلال ذلك طلب تعزيز القوات من مساعد الوزير لشئون قطاع السجون وأمن الدولة والجيش ووصلت إليه فصيلة فض اشتباك من مديرية أمن المنوفية وعندما شاهدوا ضرب النار بكثافة تراجعت مرة أخرى لكونها كتيبة فض وليست قتالية.

ومع شروق نور صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ فوجئ بثلاث سيارات شرطة كبيرة قادمة في اتجاه السجن فظن أنها قوات دعم وفوجئ بكونهم

مساجين يرتدون الملابس الزرقاء ويحوزتهم أسلحة وقاموا بإطلاق الأعيرة أثناء مرورهم وأتجهوا ناحية الإسكندرية وبعدها مباشرة تم تصعيد ا لهجوم على السجن واطلاق الأعيرة النارية والجرينوف على أبراج السجن وصاحب ذلك شغب داخلى بالسجن وصعود المساجين فوق أسطح العنابر مما أضطره لاستخدام الغاز وخراطيم المياه والخرطوش وطفايات الحريق وكهربة باب عنبر ٢ في حين نفذت ذخيرة المجندين في مواجهة المقتحمين من الخارج وقام المقتحمين بأقتحام الباب العمومي للسجن من الخارج باستخدام معدات ثقيلة وتمكنوا من كسر الباب العمومي ثم توجهوا لعنبري ٢، ٧ وباقي العنابر وهربوا جميع المساجين عدا ١٨٥ مسجون منهم ٥ سياسيين لم يستطيعوا الهرب ثم تم اضرام النيران بمبني الإدارة وحرق جميع ملفات المسجونين.

وشهد عبد الله محمد جاد عطية كاتب اول بسجن ٢ صحراوي بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه في الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ و حتى ٢٠١١/١/٢٧ – قبل اقتحام السجون - تلاحظ له ظهور بعض

الاشخاص يتحدثون بلهجة فلسطينية يتجولون بمدينة السادات القريبة من منطقة سجون وادي النطرون و بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ علم بتعرض سجن ٢ صحراوي للهجوم من اشخاص مجهولين مستخدمين اسلحة نارية واضاف بأن سبب اقتحام سجن ٢ صحراوي تهريب اعضاء جماعة الاخوان المسلمين و بعض التكفيريين الذين كانوا متواجدين انذاك بالسجن حيث ابلغه الرقيب عبدالسلام سعيد انه واثناء تسليم القيادات الاخوانية بعنابرها بالسجن ابلغه احدهم انهم سيغادرون السجن خلال ساعات وسيحكمون البلاد خلال الفترة القادمة.

وشهد أيمن كمال فتوح الزهيري عقيد شرطة قائد كتيبة تأمين منطقة سجون وادي النطرون سابقا بالتحقيقات وبالمحكمة بأنه بصفته السابقة يختص بتأمين منطقة سجون وادي النطرون من الخارج والداخل و التصدي لمحاولات الشغب و هياج المسجونين ، وأن منطقة السجون تنقسم الي جزئين الأول بالكيلو ٨٤ من طريق مصر – الأسكندرية الصحراوي و يشمل مقر كتيبة التأمين بالأضافة الي ليماني ٤٤٠ و ٤٣٠ و سجن الملحق، أما الجزء الثاني فيقع بالكيلو ٩٧ من ذات

الطريق و هو عبارة عن سجن ٢ صحراوي، وانه كان متواجدا بمنطقة السجون حال أقتحامها صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ والذي تم عن طريق أختراق سور منطقة السجون من الناحية الشرقية الجنوبية المطلة علي "عزبة ٨٤" و أختراق البوابة رقم "٢" ، حيث قامت عناصر أجرامية مجهولة الهوية منظمة و مدربه و مجهزة بالسلاح و الذخائر زاد عددهم عن ثلاثمائه شخص يرتدي بعضهم الملابس الأفرنجية والبعض الأخر الجلباب القصير و يعلوه بالطو مرجحا كونهم عناصر بدوية لأستخدامهم للهجه غير مفهومة مستخدمين سيارات دفع رباعي ونصف نقل وميكروباص ودراجات نارية و مسلحين بالبنادق الأليه و مدافع الجرينوف و عدد من اللوادر ، حيث قامت اللوادر بهدم السور الخارجي من الناحية الشرقية الجنوبية وأطلقت العناصر الأجرامية أعيرة نارية من بنادقها الألية فتصدت لها القوات حتي نفذ ما بحوزتها من ذخيرة، و حال عودتة لمقر كتيبة التأمين للتزود بالذخائر من مخزن السلاح أبصر تلك العناصر وقد استولت علي ما بالمخازن من سلاح.

واضاف انه لاحظ ان العناصر الأجرامية المقتحمه لمنطقة السجون تتعمد عدم اصابة اي من افراد الشرطة لالصاق واقعة فتح السجون بجهاز الشرطة تنفيذا لمخططهم الاجرامي لاسقاط الدولة.

وشهد عبد السلام سعيد عبد العليم رقيب شرطة بقطاع مصلحة السجون بالتحقيقات وبالمحكمة انه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ اثناء مباشرته لعمله كمسئول عن دفتر ١٤٤ الخاص بأمانات المساجين ودفتر الحضور والانصراف بسجن ٢ صحراوي حضرت مأمورية من مديرية امن ٦ اكتوبر لعدد ٣٤ اخوانيا من بينهم عصام العريان واخبر المأمور بأنه سوف يمكث ٢٤ ساعة وسوف يكون رئيس الجمهورية القادم ، وفجر يوم ٢٠١١/١/٣٠ حضرت مجموعة من الافراد وقامت بإطلاق النيران علي السجن من الخارج وقامت قوات التأمين بالتعامل معها حتي نفاذ الذخيرة وانسحبت القوات واسفر الاقتحام عن هروب ٢١٢٥ سجين ومعتقل .

وشهد علاء عبد الحفيظ درويش امين شرطة بقطاع الامن الوطني بالمنوفية

بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ ، كان يعمل بجهاز امن الدولة مكتب السادات ، وتلقى رئيس المكتب تكليف بالتوجة لسجن ٢ الصحراوى للتاكد من نشوب حريق فى العنبر الخاص بقيادات الاخوان وانتقلنا صحبة رئيس مباحث السادات وفى الطريق شاهد على الاتجاة المعاكس سيارة القيادى الاخوانى/ السيد عياد، فى اتجاهة من السجن الى مدينة السادات وكان المساجين على الطريق بكثافة فقام الرائد/ محمد ابو زيد بالاتصال بالقيادى الاخوانى ابراهيم حجاج الذى اخبرة انه كان فى السجن وان الاربعة والثلاثون المعتقلين من قيادات الإخوان المسلمين هربوا فقاموا بالرجوع مرة اخرى للسادات.

وشهد شوقى محمود محمد الشاذلى لواء شرطة وكيل الإدارة العامة للسجون المنطقة المركزية سابقا بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة بأنه أبان عمله فى يناير سنه ٢٠١١ كوكيل للأدارة العامة للسجون وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ وأثناء تواجده بمنطقة سجون أبو زعبل لمتابعه هياج المسجونين والتعامل معهم فوجىء بأطلاق أعيرة نارية من السور الشرقى لليمان أبو زعبل وكذلك أمام بوابة المنطقة المواجهة لترعة

الاسماعيلية وبإستطلاع الأمر شاهد أفراد بأعداد كبيرة ترتدى الجلباب الأبيض والصعيدى بدون أكمام وغطاء الرأس العربي الفلسطني مزودين بأسلحة نارية ألية ورشاشات جرينوف ولوادر لإستخدامه فى تحطيم سور السجن الشرقى ويستقلون سيارات ذات دفع رباعى – يطلق عليها مارادونا – لا يقل عددها عن ثلاثين سيارة وكل سيارة يستقلها أربعة أو خمسة أفراد مسلحين ، يتحدثون اللهجة العربية البدوية ، ويعاونهم أعداد كبيرة من بدو سيناء فتصدت لهم قوات التأمين حتى نفذت الذخيرة فقام بمغادرة السجن ومن معه من قوات خشية علي حياتهم وان حال التصدي استشهد مجندان من قوة أبراج السور الشرقى أثناء دفاعهم عن السجن ، وأضاف أنه كان بداخل سجن المرج وليمان أبو زعبل عدد من المسجونين لهم أهمية خاصة لدى حماس وحزب الله هم أيمن نوفل أحد قادة الجناح العسكرى بحماس ومحمد يوسف منصور وشهرته سامى شهاب – رئيس مجموعة حزب الله التى أرتكبت أعمال أرهابية بالبلاد وعددهم (٢٢) مسجون – خلية حزب الله اللبنانى – بالاضافة إلى بعض المسجونين من منفذى عملية طابا ونويبع . والمسجون كمال علام من شمال سيناء ،

ورمزى موافى المشهور بالكيماوي (طبيب بن لادن) ، ووليد معتصم من المتهمين الخطرين من العريش ، وكذا يسرى نوفل المتهم بمحاولة أغتيال حسن أبو باشا وقد تأكد هروبهم جميعا فضلا عن هروب حوالى ٧٠٠٠ مسجون تقريبا من السجون التابعه لاشرافة بمنطقة أبو زعبل والمرج وتم الإستيلاء على الأسلحة والذخائر من المخازن وسرقة محتويات جميع ملحقات السجون المخصصة لتأهيل المسجونين ، وأتلاف ونهب العيادات بالمستشفى الخاص بالسجون والدفاتر والسجلات الخاصة بقيد بيانات المتهمين المسجونين واضرام النار فى الزنازين لاحراقها واتلافها وحرق مبانى كامله بالسجون وكذا المبانى الادارية الخاصة بالضباط وتدميرها تدميرا كاملا ، واضاف ان القائمين بإقتحام السجون سالفة البيان هم عناصر ينتمون لحماس وحزب الله وبعض الجهادين المتشددين من بدو سيناء وعناصر من الأخوان الذين أتفقوا معهم لتهريب المسجونين الموالين لهم وذلك بقصد إحداث الفراغ الأمنى فى البلاد فى جهاز الشرطة المصرية ليتمكنوا من تنفيذ مخطط إسقاط الدولة المصرية والتعدى على

سيادتها وأراضيها ومنشآتها وأمنها ومواطنيها وزعزعة الاستقرار الأمنى داخل البلاد.

وشهد احمد جلال الدين توفيق محمد ضابط شرطة بسجن شديد الحراسة بأبو زعبل بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه فوجئ يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ بقيام مجموعة من الاعراب المدججين بالاسلحة ومعهم سيارات دفع رباعي نصف نقل محملة بأسلحة نارية جرينوف بإطلاق وابل من النيران الكثيفة علي منطقة سجون وادي النطرون وابو زعبل فتصدت قوات التأمين لهم حتي نفاذ ذخيرتها وتمكنوا من اقتحام السجن وتهريب جميع السجناء السياسيين والجنائيين.

وانه ضبط عقب الاقتحام صندوق فارغ لتجميع الاسلحة وبجواره طلقات فارغة تبين انها غير مستخدمة في مصر واضاف بان غالبية الهاربين عقب عودتهم للسجون قرروا ان المجموعة المقتحمة تنتمي الي حركة حماس الفلسطينية وساعدهم اشخاص من بدو سيناء كما قرر له ضباط الاسلحة والذخيرة ان الطلقات المستخدمة اسرائيلية الصنع وغير مستخدمة في مصر كما اضاف بأن من بين الهاربين يسري نوفل

والدكتور رمزي موافي الطبيب الشخصي لاسامة بن لادن والمحكوم عليه بالسجن المشدد في تهمة التخابر مع دولة اجنبية .

وشهد بلال محمد محمد حسانين عبد الفتاح أمين شرطة بقطاع مصلحة السجون بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه حال وصوله الي عمله بمنطقة سجون أبى زعبل يوم ٢٠١١/١/٢٩ علم بوقوع هياج بين المسجونين بسجن شديد الحراسه المحتجز به عناصر جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتشددة منذ اليوم السابق ، وتمثلت مظاهر الهياج فى خروجهم من الزنازين وتهديدهم للضباط بأنهم سيخرجون من السجون وسيسجنوا الضباط بدلا منهم كما أضاف أنه وأثناء تمركزه لتأمين البوابة الخلفية للمنطقة فوجىء بوقوع حالة هياج بين المساجين المحتجزين بليمان (١) – الذى يقع ناحية السور الشرقى للسجن – المحتجزين عناصر من حماس وحزب الله ويدو سيناء أعقبها هجوم مسلح من عناصر ترتدى الملابس البدوية على السور الشرقى للسجن استخدموا خلاله الأسلحة الآلية فقام بتبادل إطلاق النيران معهم حتى نفذت ذخيرته مما أضطره للإنسحاب ، وبرر شهادته التى أدلى بها

فى نيابة شمال بنها الكلية أنه استنتج أن المهاجمين من حماس نظرا لطريقة ملبسهم ولهجتهم الغير مألوفة وسؤالهم عن أناس بعينهم من السجناء من حماس .

وشهد توفيق مسعود توفيق مسعود بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة – سجين سابق بسجن ٤٤٠ بوادي النطرون انه كان سجين وقت اقتحام سجن وادى النطرون وسمع من التلفاز عن اقتحام السجون وبعدها سمع تبادل اطلاق نار ثم قام المساجين بكسر الهواية الخاصة بالغرفة وقاموا بالهرب وعند خروجة شاهد عرب كثير من المغاربة وكبيرهم جودة فرج عبد السلام ،الشهير (جويدة) ، وشقيقة سليمان فرج عبد السلام وكذا من عرب المشارقة وحمساوية فلسطين وكان يشرف عليهم /ابراهيم حجاج كما شاهد لودر داخل بوابة السجن وسيارات دفع رباعى كثيرة واسلحة آلى معهم.

وشهد مجدي سعيد ابو مسلم توفيق صاحب مطعم الإمبراطور بمدينة السادات بأنه كان يقوم بتوريد ما يقرب من مائة وعشرون وجبة مأكولات للمتهم ابراهيم حجاج ولمدة خمسة ايام سابقة وتالية علي اقتحام

السجون واضاف بانه قد انتقل للسجن رقم ١ عقب اقتحامه وأبصر المساجين خارجه حاملين أسلحة ناريه يقومون بعرضها علي المارة مقابل نقود فاستحصل منهم علي عدد ١٢ بندقية آلية .

وشهد عاصم عمر محمد قنديل – محام- بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه بتاريخ ٢٠١٣/٤/٦ تقدم بالبلاغ محل التحقيقات موضوع القضية الماثله بطلب التحقيق فيما تضمنه من عدة وقائع من بينهما إقتحام السجون والأقسام المصرية بمعرفة عناصر من حركة حماس وعناصر تابعه للاخوان وعناصر تابعة لحزب الله اللبنانى لتهريب الموالين لهم وأشاعه الفوضى فى البلاد إبان يناير سنه ٢٠١١ واسقاط الدولة المصرية وكذا خطف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة من مدينة رفح بمحافظة شمال سيناء، وقدم تاييدا لذلك ما نشر بجريدة الأهرام العربى فى العدد ٨٣٧ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٦ وعدة مقاطع فيديو على سى ديهات تضمنت قيام عناصر من حماس بإقتحام السجون أثناء يناير سنه ٢٠١١ بالإتفاق مع عناصر من الأخوان وحزب الله بإستخدام سيارات ذات دفع رباعى يستقلها أفراد مسلحين أغلبهم ينتمى إلى كتائب القسام

– الذراع العسكرى لحركة حماس وحزب الله وأن اقتحام السجون تم وفق خطة ممنهجة ، تم خلالها تهريب محمد يوسف منصور الشهير بسامى شهاب القيادى بحزب الله ، محمد عبد الهادى وايمن نوفل من كتائب القسام ورمزى موافى طبيب بن لادن وعدد ٣٤ من قيادات الاخوان ، وأنه من واقع الاحداث التى تابعها فى بداية الثورة يؤكد بوجود تنسيق بين عناصر من جماعة الأخوان وعناصر من حركة حماس وحزب الله وتنظيمات أخرى بشأن إقتحام السجون وتهريب المسجونين وذلك أبان يناير ٢٠١١ وكذا أنم من قام بخطف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة هم عناصر من حركة حماس وعناصر من بدو سيناء لمبادلتهم بعناصر مواليه لهم بالاتفاق مع قيادات من الإخوان.

وشهد السعيد محمد محمد الشوربجى بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة بانه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ واثناء وجوده بمقر عمله ، بجهاز مباحث أمن الدوله فرع الاسماعيليه، شاهد تجمع من المتظاهرين المنتمين إلى الإخوان المسلمين ويحوزتهم الحجارة والمولوتوف والأسلحة النارية ، وقاموا بالتعدى على مقر عمله لمدة تقرب من ستة ساعات متواصلة ،

الـى ان صـدرت الأوامـر بمغـادرة المبنـى ، أعقبهـا قـاموا بـسرقة الملفـات المحفوظـة بالارشيف والإستيلاء علـى بعض الاسلحـة الخاصـة بالفرع ثـم اشعلوا النيران فية بالكامل بعد القائهم علية مولوتوف كانوا يحملوة وقتئذ.

وشهد السيد عبد الفتاح عبد الخالق ويعمل عميد شرطة بقطاع مصلحة الـسجون بالتحقيقـات وبجلـسة المحاكمـة بانـه خـلال فتـرة ثـورة ٢٠١١/١/٢٥ ، كـان جهـاز مباحـث امـن الدولـة هـو الجهـة الوحيـدة المنوط بها تسكين المعتقلين السياسيين والاجانب وخاصة المتهمين فـى قـضايا التخـابر علـى مستوى سجون البلاد ، وكـان الجهاز وقتئـذ يقـوم بتوزيـع هـؤلاء المعتقلـين علـى سجنى المـرج أو أبـو زعبـل وفـى بعـض الاحيـان يـتم تـسكينهم أيـضا بليمـان طـرة اوسـجن وادى النطـرون، وانـة بخلاف الحالات والوقت سالفى الذكر، يتم توزيع المساجين والمعتقليين سواء كـانوا جنـائيين اوسياسيين وفقـا للقواعد التـى نـص عليها قـانون السجون.

وشـهد عمرو مجدي محمد العيسوي مقيم بمدينـة السادات – محافظـة المنوفيـة رقـم قـومي ٢٨٠٠٧٢٧١٨٠١١٥٧ بالتحقيقـات وبجلـسة

المحاكمة بأن عدد كبير من المسلحين الفلسطينين والاعراب المصرين هم من قاموا باقتحام السجن مستخدمين اسلحة غير متداولة بالبلاد واضاف بان المتهم ابراهيم حجاج قد استضاف قبل واقعة الاقتحام عدد كبير من الاشخاص بفيلا مستأجرة وبالفندق المواجه للسجن كما انه قد شوهد بصحبة هؤلاء الافراد بجوار السجن يومي ٢٧ ، ٢٨ يناير وبحوزتهم لوادر ومعدات خفيفة.

وشهد محمد محمود ابو سريع- مقدم شرطة رئيس مباحث سجن القاهرة حاليا ورئيس مباحث ليمان ٤٣٠ بمجمع سجون وادي النطرون سابقا بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة بأن ليمان ٤٣٠ وسجن الملحق و ليمان ٤٤٠ يتبعون منطقة سجون وادي النطرون والتي تقع بالكيلو ٨٢طريق القاهرة- الاسكندرية الصحراوي وكذا سجن ٢ الصحراوي بالكيلو ٩٧ بذات الاتجاه.وأضاف بأن ليمان ٤٣٠ يبلغ عدد نزلائه ما يزيد على ستة ألاف سجينا وتتراوح عقوبتهم ما بين السجن المشدد والاعدام،وأضاف بأن ليماني ٤٣٠و ٤٤٠ خاصين بالسجناء الجنائيين

وسجني الملحق و ٢ صحراوي خاصيين بالسجناء الجنائيين و المعتقلين السياسيين.

وفي يوم السبت الموافق ٢٠١١/١/٢٩ تم اقتحام منطقة سجون ابو زعبل والمرج من قبل جماعات مسلحة مما أدى الى هروب سجناء هذين السجنين،الأمر الذي حدا به لاتخاذ التدابير اللازمة تحسبا لوقوع أي محاولة لاقتحام ليمان ٤٣٠ ،فقام على اثر ذلك بالغاء زيارة أهالي السجناء في ذلك اليوم و توزيع الوجبات الغذائية على السجناء بالزنازين وغلق كافة أبواب وعنابر و زنازين السجن مع طلب تعزيزات أمنية من الادارة المركزية لسجون بحري و قطاع الأمن المركزي ومديرية أمن المنوفية، الا أنه لم تحضر اية تعزيزات نظرا لحالة الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة ، وفي تمام الساعة الحادية عشر مساء ذلك اليوم وأثناء تواجده بليمان ٤٣٠ وحال مشاهدته التلفاز فوجيء بمداخلة تليفونية من إحدى السيدات في أحد البرامج لإحدى القنوات الأرضية تستغيث من هروب سجناء وادي النطرون وتعديهم على أهالي منطقة مدينة السادات في منازلهم-و ذلك على خلاف الحقيقة-، مما

اثار حالة من الهياج و الفوضى وسط السجناء، فقام على اثر ذلك باستدعاء تشكيل من كتيبة قوات التأمين التابعة لمنطقة سجون وادي النطرون وتم السيطرة على الموقف، وأضاف بأن تلك المداخلة التليفونية كان مخططا لها في عملية اقتحام منطقة سجون وادي النطرون و الهدف منها احداث حالة فوضى داخل سجون المنطقة لاشغال القوات،الا ان تحرياته لم تتوصل لمعرفة تلك السيدة.

وفي تمام الساعة الثانية و النصف صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١١/١/٣٠تناهى الى سمعه دوي اطلاق نيران كثيفة على منطقة سجون وادي النطرون وتم تبادل اطلاق النيران بين قوات التأمين وجماعات مسلحة حتى نفدت ذخيرة قوات التأمين وتم فقد السيطرة على منطقة السجون في الساعة الرابعة صباحا،و تمكنت تلك الجماعات من اقتحام مجمع سجون وادي النطرون عن طريق استخدام لودر في فتح أبواب السجون،و أضاف بأنه حال خروجه خلسة بسيارته من ليمان ٤٣٠خشية اصابته من قبل الجماعات المسلحة أو تعدي السجناء الهاربين عليه،أبصر سيارات ميكروباص وملاكي وربع نقل يعلوها

رشاشات يستقلها المقتحمين ويقومون باطلاق الاعيرة النارية في الهواء وأضاف بأن المقتحمين يرتدون ملابس عادية و ملثمين و يتحدثون بلهجة عربية غير مصرية.

وفي صباح اليوم التالي توجه الى ليمان ٤٣٠ وقام بعمل معاينة على مكان الاحداث والتقط بعض الصور الفوتوغرافية من الكاميرا الخاصة به وقد تلاحظ له اتلاف الليمان بالكامل وما به من سيارات للشرطة وعربة الاطفاء وابواب العنابر و الزناين و اثار لاطلاق النيران وكذا سرقة الأموال التي كانت بالخزائن بعد فتحها ووضع النار عمدا بعدة مكاتب منها مكتب المأمور ومدير المستشفى و مكتب ملفات السجناء و اتلاف محتوياتهم بالاضافة الى هروب كافة السجناء عدا ما يقرب من مائتي سجينا رفضوا الهروب لاسباب خاصة بهم واستمع منهم وممن عاد من السجناء بإرادته ومن تم ضبطه لاحقا عن كيفية اقتحام الليمان. وقد أفادوه بأن المقتحمين يتحدثون بلهجة عربية غير مصرية وأنهم استطاعوا فتح العنابر و الزنازين باطلاق الأعيرة النارية على كوالين العنابر و الزنازين وكذا استخدام صاروخ نشر حديد واستخدام أجنة

ومطرقة وأغطية البالوعات وبعض الكتل الخرسانية، بالاضافة الى قيام السجناء من الداخل بتكسير أبواب الزنازين باستخدام طفايات الحريق الموجودة بالزنازين بعد تفريغ محتوياتها،وأن المقتحمين قاموا بتهديد من امتنع عن الهرب منهم بالقتل،وأنهم ساعدوهم في الاتصال بذويهم من هواتفهم المحمولة الخاصة بهم،وأضاف أحدهم بأنه حال قيام أحد المقتحمين بكسر كالون أحد العنابر باستخدام سلاحه الالي ارتدت الطلقة في عنقه و قام أحد زملائه بنقله للخارج ، وأضاف اخر بأنه شاهد مقتحمين ملتحين خارج أسوار المنطقة على الطريق الصحراوي يرتدون جلابيب قصيرة،و أضاف أنه لم يلحظ خلال المعاينة العثور على اثار دماء أو فوارغ طلقات ونفى علمه عما اذا كان هناك قتلى أو مصابين سواء من القوات أو المقتحمين أو السجناء جراء عملية الاقتحام و اطلاق النيران،كما أضاف أن القصد من اقتحام منطقة سجون وادي النطرون و أبو زعبل و المرج من قبل جماعات مسلحة ومنظمة هو تهريب بعض السجناء بعينهم ممن ينتمون لتيارات سياسية معينة وكذا بعض الاجانب المتهمين في قضايا تخابر وقد أجرى أحدهم مداخله

تليفونية لاحدى القنوات الفضائية لحظة هروبه وظهر أحدهم في احدى القنوات الفضائية بعد هروبه بساعات،كما أضاف أن عملية تهريب السجناء الجنائيين كان بغرض احداث فوضى بالبلاد.

وشهد حسام الدين أحمد محمد ابراهيم رئيس مباحث سجن ملحق وادي النطرون بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه بصفته رئيس مباحث ملحق وادي النطرون ابان أحداث يناير لسنة ٢٠١١ وحال تواجده داخل السجن يوم الأحد ٢٠١١/١/٣٠ الساعة الثانية صباحا نما الى سمعه دوى إطلاق النيران الكثيف خارج السجن ليفاجئ بدوى اصطدام الآلات ببوابة السجن ففتحت البوابة على اثر ذلك وتم اقتحام السجن لمدة زمنية طالت حتى طلوع النهار تمكن خلالها من اتخاذ ساتر وترقب الحدث لعدم قدرته أو قدرة زملائه على المجابهة وقد تخلف عن الواقعة هروب كافة المسجونين وحرق واتلاف أجزاء من السجن واختفاء بعض المستندات دون الوصول الى هوية مرتكبيها عدا أنه علم من بعض المسجونين العائدين ان الجناة كانوا يرتدون ملابس أهل الصحراء من البدو .

وشهد عصام أحمد علي القوصي عميد شرطة بالمعاش بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه في ليلة ٢٠١١/١/٣٠ فوجئ بهياج المسجونين وقيامهم بتخريب وكسر مصبعات الحديد باستخدام طفايات الحريق على أثر سماعهم لأخبار بشأن هروب مساجين من سجون أخرى ، فاستعان بكتيبة التأمين التي تعاملت مع كل عنبر على حده بالقنابل المسيلة للدموع ، وما أن هدأ السجناء حتى ثاروا مرة أخرى على أثر مداخلة هاتفية لإحدى السيدات على قناة النيل للأخبار ادعت فيها هروب مساجين منطقة سجون وادي النطرون وأنهم يهجمون على الأهالي بمدينة السادات ، وفي قرابة الساعة الثالثة والنصف صباحا ليلة ٢٠١١/١/٣٠ قامت مجموعةكبيرة من الملثمين منظمون مدربون – لهجة بعضهم غير مصرية – يستقلون سيارات ميكروباص وسيارات نصف نقل دون لوحات يعلوا بعضها رشاشات ثقيلة ولوادر ، ومعهم بنادق آلية ومعدات هدم ومعدات تقطيع حديد وسيارات إسعاف ؛ بالهجوم على منطقة سجون وادي النطرون ، حيث تبادلوا إطلاق النار مع المجندين بأبراج الحراسة ليغطوا مجموعة أخرى هرعت إلى تحطيم البوابة

العمومية لمنطقة سجون وادي النطرون وأخرى هاجمت كتيبة التأمين وثالثة هاجمت سجن الملحق وأخرتين هاجمتا ليمان ٤٣٠ و ليمان ٤٤٠ ، وأن المجموعة التي هاجمت ليمان ٤٣٠ اقتحمت بوابته باستخدام لودر ، وشرعوا في تهريب السجناء وعددهم أربعة آلاف وثمانمائة نزيل ليس فيهم نزلاء سياسيون، وقاموا بإضرام النار بمبنى إدارة السجن وأنحاء متفرقة بالليمان وحرق غالبية ملفات المسجونين وكذا الدفاتر والسجلات الإدارية بالسجن ، وسرقة بعض محتويات الليمان من معدات ومهمات وأموال بالخزائن وخاتم شعار الجمهورية ، وحرق سيارة شرطة واتلاف أخرتين ، وأكد إصابة بعض المهاجمين بأعيرة نارية ، وقيام مرافقيهم بنقلهم ، ونفى علمه بوقوع وفيات لدى المهاجمين أو نزلاء الليمان ، ونفى وقوع وفيات بين ضباط الشرطة وأفرادها ، وأضاف تعذر صد الهجوم لضراوته ولتزامنه مع الهجوم على سجون أخرى والتعدي على كتيبة التأمين وقت لجوئه إليها لتأمين السجن ، وأكد أن المهاجمين مدربين مسلحين رفعوا المكان طبوغرافيا قبل الهجوم عليه وأضاف أن

هجومهم على السجن كان لتهريب السجناء السياسيين بسجن الملحق وسجن ٢ صحراوي.

وشهد سامح أحمد رفعت زكري مأمور ليمان ٧٣٠ صحراوي بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة بأنه نمى إلى علمه وقوع هجوم مسلح على منطقة سجون وادي النطرون ليلة ٢٠١١/١/٣٠ أثناء عمله مأمورا لسجن القطا العمومي ، وأضاف أن مسئولية تأمين منطقة سجون وادي النطرون تقع على عاتق كتيبة تأمين منطقة السجون ، وأضاف أن عمليات اقتحام السجون التي تمت إبان تلك الفترة كانت لتهريب سجناء سياسيين.

وشهد أحمد عبد الفتاح أحمد الوكيل رئيس مباحث سجن ٢ صحراوي بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه ومنذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير عمد نزلاء عنبر ٢ بسجن ٢ صحراوي بوادي النطرون – والخاص بالمعتقلين الجهاديين وجماعات التكفير والهجرة وعناصر من شمال وجنوب سيناء – بإثارة الفوضى لإخراجهم من السجن ، وأنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ مساء حضرت مأمورية من مديرية أمن ٦ أكتوبر

وبرفقتهم عدد أربع وثلاثون من قيادات جماعة الإخوان المسلمين عرف منهم عصام العريان ومحمد مرسي عقب هروب الأخير من السجن ، وأضاف بأن السجن استلمهم بناء على خطاب مبين به اسمائهم من مديرية أمن ٦ أكتوبر وتم ايداعهم بعنبر ٣ ، وأنه فور علم المساجين بأنباء عن اقتحام السجون مساء يوم ٢٩ / ١ / ٢٠١١ قاموا بإثارة الفوضى بعنبر ٢ وتمكنوا من كسر أبواب الزنازين والتجمهر في ساحة العنبر فقامت قوات التأمين الداخلي للسجن بالرد عليهم بقنابل الغاز حتى لا يتمكنوا من الخروج من العنبر وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساء وبذات التاريخ ناوشت عناصر مسلحة السجن من الخارج وردت عليها قوات التأمين الخارجي ، وظلت تلك المناوشات حتى كانت الساعة الخامسة أو السادسة صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ حيث تمركزت مجموعة من سيارات الدفع الرباعي - حوالي أربع سيارات محملين بمدافع الجرينوف - حول السجن ، وبرفقتهم حوالي أربعون أو خمسون فردا مسلحا ببنادق أليه ، وأمطروا السجن بوابل من النيران ، وردت عليهم قوات التأمين الخارجي حتى نفذت ذخيرتهم حيث كانت الساعة الثامنة

صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ ، وحال ذلك قامت لوادر باقتحام بوابة السجن ، تزامنا مع تمكن نزلاء عنبر ٢ من الخروج من العنبر ، وأضاف بان عدد نزلاء سجن ٢ صحراوي بلغ حوالي ٢٠٠٠ نزيل منهم حوالي ٢٥٠ نزيل سياسي ما بين معتقل ومحكوم عليه ، وقد هربوا جميعهم فيما عدا حوالي مائة مسجون جنائي وثلاثة مساجين سياسيين ، وأضاف بأن من هاجموا السجن هم عناصر تتحدث بلهجة بدوية ويرتدون الملابس البلدية وملثمون ومنهم من يرتدي نقابا ، وقد تخلف من جراء ذلك الهجوم اضرام النيران بمبنى الإدارة واتلاف محتوياته بما فيها ملفات السجناء وكذا حرق مكاتب الضباط ، واتلاف الزنازين والعنابر ، وأضاف بأن سجن ٢ صحراوي يتكون من سبعة عنابر وعنبر شديد الخطورة ، وقرر بأن العنابر ١ ، ٢ ، ٣ هي عنابر المعتقلين السياسيين ، وبالعنابر ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ المساجين الجنائيين .

وشهد أحمد عصمت سيد عبد الرحمن مدير ادارة المعلومات بقطاع مصلحة السجون بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه تولى منصب مدير إدارة المعلومات بقطاع مصلحة السجون اعتبارا من شهر أغسطس

٢٠١١ وان الإدارة محل عمله تختص بتجميع كافة البيانات المتعلقة بنزلاء السجون على مستوى الجمهورية سواء كانوا مسجونين لتنفيذ عقوبات مقضي بها أو محبوسين احتياطيا أو معتقلين وفقا لأحكام قانون الطوارئ حال سريانه وتشمل تلك البيانات المعلومات الشخصية للسجين وبيانات القضية أو أمر الاعتقال الخاص به وكذا كافة تحركاته بين سجون الجمهورية منذ إيداعه حتى الإفراج عنه حيث يتم إرسال تلك المعلومات للإدارة من قبل كافة السجون لتتولى إدراجها في قاعدة بيانات معدة لذلك وأضاف أن العمل قد جرى على قيام كل سجن بتجميع ما يستجد به من تحركات يوميا ويقوم بإرسالها للإدارة دفعة واحدة عقب إغلاق السجن الساعة السادسة صيفا والخامسة شتاءا على أن يتم الإخطار بأي تحرك يحدث بعد ذلك التوقيت فور حدوثه وأضاف انه وخلال يومي ٢٧ ، ٢٠١١/١/٢٨ تلقت الإدارة محل عمله أخر إخطار بتحركات السجون عقب إغلاقها يوم ٢٠١١/١/٢٧ولم تتلقى ثمة إخطارات أخرى خلال اليومين سالفي الذكر ثم وردت للإدارة معلومات

مفادها اقتحام إحدى عشر سجنا بمناطق وادي النطرون وأبى زعبل والمرج .

وشهد اللواء عبد الخالق ناصر على مأمور سجن ملحق وادي النطرون بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه بصفته مأمور سجن ملحق وادي النطرون ابان أحداث يناير لسنة ٢٠١١ وحال تواجده داخل السجن يوم الأحد ٢٠١١/١/٣٠ الساعة الثانية ونصف صباحا نما الى سمعه دوى إطلاق النيران الكثيف خارج السجن وبإستطلاع الأمر من احد النوافذ المؤمنة أبصر عدد كبير من السيارات ومعدات البناء قادمة باتجاه البوابة الخارجية للسجن يصاحبها إطلاق مكثف للنيران في كل اتجاه وسرعان ما اقتربت تلك السيارات ليفاجئ بدوى اصطدام آلاتهم ببوابة السجن ففتحت البوابة على اثر ذلك وتم اقتحام السجن لمدة زمنية طالت حتى طلوع النهار تمكن خلالها هو ومرؤوسيه من اتخاذ ساتر وترقب الحدث لعدم قدرتهم على المجابهة وقد تخلف عن الواقعة هروب كافة المسجونين وحرق واتلاف أجزاء من السجن واختفاء بعض المستندات دون الوصول

الى هوية مرتكبيها عدا أنه علم من بعض المسجونين العائدين ان الجناة كانوا يرتدون ملابس أهل الصحراء من البدو ويتحدثون بلسانهم.

وشهد أحمد جمال الدين محمود إبراهيم مقدم شرطة – رئيس قسم العمليات بإدارة قوات الأمن بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ حوالى الساعه ١٢.٣٠ ظهرا أخطر بوجود هياج بليمان أبو زعبل ١ فتوجه إليه للتعامل مع ذلك الهياج من المساجين وفوجىء بعدد كبير من الأشخاص الملثمين يطلقوا الأعيره الناريه بكثافه من أسلحة ناريه كانت معهم من خارج السجن أبصرهم حين أعتلى سور السجن من على بعد وكانت قوات التأمين تتبادل معهم رد الاعتداء من ابراج الحراسه أعلى السور من الناحيه الشرقيه وأستمر ذلك حتى الساعه ٥ م ، كما أبصر عدد (٢) لودر يقودهم أشخاص من بين المهاجمين لكسر وتحطيم أسوار السجن وبعد ذلك ولنفاذ الذخيره قام بالانسحاب وحال ذلك أبصر سيارتين شرطة محترقتين وهما من السيارات المخصصة لأفراد الشرطة بالسجن.

وشهد منصور محمد عبد المطلب الشناوي – لواء شرطة – مدير الأدارة العامة لسجون المنطقه المركزية بقطاع السجون بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه حين سئل بالمحضر رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكه أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ أبلغه اللواء / شوقى الشاذلى وكيل المنطقه المركزيه بوجود هياج بين المساجين ثم أخطره بحدوث أعتداء على السجن من الخارج من خلال مجموعة من الأشخاص داخل سيارات بيك أب يطلقون الأعيرة النارية على قوات تأمين السجن الذين يتبادلوا معهم أطلاق النار حتى نفذت ذخيرتهم وأنسحبوا حرصا على حياتهم ، وأضاف أنه أخطر كذلك بقيام الأشخاص المعتدين بتحطيم وأختراق السجن بإستخدام لودر كان معهم وباخراج المساجين وتهريبهم من السجن بعد تمكنهم من إقتحامه.

وشهد فيصل مجاهد عبد العزيز محمد بدوى مدير ادارة الأمن بشركة ابو زعبل للأسمدة بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه حين سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠السنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ حوالى الساعه ٤ مساء وحال مباشرته عمله كمدير ادارة

الأمن بمصنع سماد أبو زعبل فوجىء بإقتحام أشخاص ترتدى الجلابيب وعليها جواكت أو بلاطى وملثمين للمصنع بإطلاقهم أعيره ناريه على البوابه مما أدى إلى فتحها وقاموا بالدخول إليه واجبروا سائقى ثلاث لوادر على الخروج معهم من المصنع تحت تهديد السلاح وبعد ربع ساعة عادوا وتمكنوا من سرقة لودر كبير قاده أحد رجالهم ، وأضاف أنهم كانوا يستقلون سيارات ملاكى ونصف نقل بيضاء بدون لوحات ، وأنه تم العثور على اللودر الكبير على مسافة حوالى ٣٠٠ م بجوار سور ليمان أبو زعبل بعد إستخدامه فى كسر السور الخاص به .

وشهد نادر عبد الحليم رشدى محمد سليمان العروس- مقيم شبين القناطر- حين سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠السنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه سائق لودر بمصنع الاسمده بأبو زعبل ، وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ حوالى الساعه ٣ عصرا كان يجلس مع زميليه أحمد وحسام أبو حرب سائقى لوادر وفوجىء بعدد من الأشخاص يرتدون الجلابيب وملثمين ويحملون أسلحة ناريه وأجبروهم على الرقود أرضا مع أطلاق الأعيرة الناريه فى الهواء لإرهابهم ثم أمروهم بقيادة ثلاث لوادر

وبعد خروجهم من المصنع تحدثوا بأن اللوادر صغيره فعادوا مره أخرى وسرقوا لودر كبير وقاده أحد رجالهم وتوجهوا به إلى سور ليمان أبو زعبل وقاموا بتحطيمة فى أجزاء منه وأضاف أنه سمع صوت أطلاق أعيرة ناريه بكثافه وشاهد خروج المساجين من السجن فى مجموعات وقد حاول الاتصال بقسم الشرطة ولكنه علم أنه تم أحراقه.

وشهد أحمد محمد عبد السلام أبو العز سائق لودر – مقيم كفر براش مركز مشتول السوق – محافظه الشرقيه – لدى سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وشهد نادر ربيع محمد إبراهيم – رقيب شرطة بليمان أبو زعبل/ ٢ – بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة انه لدى سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه يعمل أمين عهدة المهات بليمان أبو زعبل ٢ وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ قام عدد كبير من الأشخاص العرب وأخرين بإقتحام السجن يحملون أسلحة نارية حديثه يطلقون منها نيران كثيفه على قوات التأمين واستمر ذلك حتى الساعه الخامسة عصرا تقريبا وأستمرت مقاومة قوات تأمين السجن حتى نفذت ذخيرتهم وتركوا أماكنهم

حفاظا على حياتهم وبعد ذلك تم سرقة العهده الخاصة به من لاسلكيات وأجهزة كهربائيه وملابس المساجين والضباط والمضبوطات من هواتف محموله وخلافه فضلا عن إحراق غرفة الحاسب الآلى وغرفة السويتش بجميع محتوياتها . وأضاف أن ما بقى بالعهده ولم يسرق تم حرقه واتلافه بمعرفة الأشخاص المقتحمين للسجن .

وشهد مجدى سعيد إبراهيم جاد مرعي – مجند شرطة بمنطقة سجون أبو زعبل وقت الأحداث ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١ – بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة لدى سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه بعد إنتهاء خدمتة يوم إقتحام منطقة السجون سمع نوبة الكبسه والنفير فتوجه إلى برج الحراسة رقم ١٨ من الناحيه الشرقية للسجن ووجد المساجين فوق سطح العنبر واطلاق نار كثيف من تلك الناحيه بمعرفة أشخاص من العرب معهم أسلحة نارية وقامت قوات التأمين بمحاولة رد الاعتداء وتبادل أطلاق النار معهم ولم تتمكن من الإستمرار لنفاذ الذخيره ونتج عن ذلك وفاة المجند / رضا عاشور وآخرين ، وأضاف أن المعتدين أستخدموا لوارد فى الهجوم على السجن لتحطيم أسواره وأن

هؤلاء الأشخاص كانوا ملثمين ويستقلون سيارات جيب ومعهم أسلحة نارية (جرينوف – آلية) وكان قصدهم من الإقتحام تهريب المساجين .

وشهد أحمد عبد العاطى محمد معوض مجند شرطة بمطقة سجون أبو زعبل – بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق لدى سؤاله فى المحضر رقم ١٠٥٠ السنة ٢٠١١ إدارى الخانكة.

وشهدت دعاء رشاد رياض علي محمد - محاسبة – بنك التنمية والائتمان الزراعي المنصورة بالتحقيقات بأن زوجها / الرائد محمد مصطفي الجوهري انتدب بتاريخ ٢٠١١/١/١٩ في مأمورية تعزيز الحدود الشرقية بين مصر وقطاع غزة بفلسطين من مديرية امن الدقهلية وبدأ في تنفيذها اعتبارا من ٢٠١١/١/٢٢ وكان علي اتصال دائم بها هاتفيا ، وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ المعروف بجمعة الغضب اخبرها مساءا بوجود انفلات امني بسيناء غير طبيعي ووجود اشخاص ملثمة اقتحمت الحدود الشرقية وقاموا بتفجير الاكمنة الحدودية علي طول ١٤ كيلو متر بين مصر وفلسطين والمتواجد بها ضباط وجنود الشرطة وكان اخر اتصال بينهما بتاريخ ٢٠١١/٢/٤ حوالي الساعة ١١.٣٠ مساء وبعد

ذلك حاولت الاتصال به علي هواتفه المحموله الثلاثة التي كانت معه وجدتها مغلقة وفي فجر يوم ٢٠١١/٢/٥ علمت بتفجير خط الغاز بالعريش فقامت بالاتصال بكل من زوجتي الضابطين الاخرين النقيب شريف المعداوي ، والملازم / محمد سعد للسؤال عن ثمة معلومات لديهن بشأن الضباط الثلاثة فتبين غلق الهواتف الخاصة بهم جميعا وعلمت بعد ثلاثة ايام من احد الضباط الاصدقاء لشقيقها انه تم العثور علي سيارة زوجها محترقة ، كما علمت باختفاء امين الشرطة في ذات الوقت من زوجته التي تواصلت معها ، وقد ابلغت عن الواقعة وتم تحرير محضر بها ارفقت صورة بالاوراق ، واضافت انها استقبلت شخص يدعي احمد محمد احمد الشاعر للعلاج بمستشفي الهدي بطلخا اخبرها بعبور الضباط وامين الشرطة الي غزة عبر الانفاق من رفح بعد تاريخ اختفائهم ، كما اضافت ان المقدم اشرف عبد العزيز زوف الضابط بحرس الحدود اخبرها هاتفيا انه توصل الي شخص يدعي / عبد الله نصير من بدو سيناء شاهد الضباط اثناء اختطافهم من قبل اشخاص ملثمة يتراوح عددهم ما بين ٢٥ الي ٣٠ شخص وكان معهم سيارتين بيجو استيشن وربع نقل

شيفروليه وتم اصابة احد الضباط بعيار ناري في ساقه وان من بين هؤلاء الاشخاص من ينتمي الي الجهادية التكفيرية وان المتهم / كمال علام من بين المعتدين والخاطفين ، واكد لها ذلك اللواء احمد جمال الدين واللواء منصور العيسوي حين متابعتها معهما آخر ما توصلت اليه الداخلية في هذا الشأن واضافت ان الضباط الثلاثة وامين الشرطة ما زالوا مخطوفين حتي الان .

وشهدت اسماء ابو بكر سعيد حماد – مراجعة تحصيل المرور – بمحكمة هيا الجزئية بالتحقيقات بمضمون ما شهدت به الشاهدة السابقة وأضافت ان زوجها / وليد سعد الدين محمد أمين الشرطة بالعريش اختطف بعد وصوله العريش مساءا وقد علمت من شخص يدعي محمد عياد مقيم برفح اتصل بها هاتفيا ان الضباط الثلاثة وامين الشرطة تم خطفهم في يوم ٢٠١١/٢/٤ حوالي الساعة ١١.٣٠ مساء بعد ايقاف الطريق بالعريش من الاتجاهين بمعرفة الجهاديين التكفيريين والعناصر التابعين لحركة حماس بعد إيقاف السيارات التي كانوا يستقلونها واحتجاز من ينتمي الي الشرطة المصرية واختطافهم وأضافت أنها تعرفت علي

الحقيبة الخاصة بزوجها وما بداخلها من ملابس شخصيه بعد مواجهتها بها في مكتب مخابرات العريش والتي تم العثور عليها بجوار السيارة التي كان يستقلها الضباط الثلاثة وانهت شهادتها بتوجيه الاتهام الي الرئيس محمد مرسي في ذلك الوقت باعتباره رئيس السلطة التنفيذية وتبعيته للاخوان وباعتبار ان حماس تابعة للإخوان .

وشهدت عايدة عبد المجيد شلبي محمد ربة منزل بالتحقيقات بأنها وآخرين تقابلوا مع محمد الظواهري لطلب التوسط لاحضار الضباط المختطفين من قطاع غزه التى تحكمها حركة حماس فأخبرهم بأنه اذا احضرتم تفويض من رئاسة الجمهورية والامن بذلك سأذهب الي قطاع غزة واحضرهم للعلاقات التي تربطني بجميع المنظمات والجهات الموجودة في سيناء وغزة .

وشهدت ولاء سلامة كامل أبو زيد – موظفة بالتهرب الضريبي بوزارة الداخلية بالمنصورة بالتحقيقات بأنها زوجة النقيب شرطة محمد حسين سعد معاون مباحث مركز بلقاس مديرية امن الدقهلية وانه كلف بمأمورية يوم ٢٠١١/١/١٩ بعمل أكمنة لتعزيز الحدود المصرية برفح

خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٢ حتي ٢٠١١/٢/٤ وسافر ومعه الرائد محمد مصطفي الجوهري والنقيب شريف المعداوي وبعد قيامه بتنفيذ المأمورية وفجر يوم ٢٠١١/١/٣٠ بعد الانفلات الامني واحداث يناير رجع البيت ثم سافر مرة اخري ويوم ٢٠١١/٢/٤ اتصل بها واخبرها انه سيحضر اليوم .وبتاريخ ٢٠١١/٢/٥ علمت انه تم خطفه.

وشهدت شرين شمس الدين عبد الغفار محمد – موظفة مدنية بالتهرب الضريبي بالمنصور بالتحقيقات بان زوجها النقيب شريف المعداوي معاون مباحث المنزلة ورئيس وحدة تنفيذ الاحكام بمديرية امن الدقهلية .

كلف بمأمورية يوم ٢٠١١/١/١٩ بعمل اكمنة لتعزيز الحدود المصرية برفح خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٢ حتي ٢٠١١/٢/٤ وسافر ومعه الرائد محمد مصطفي الجوهري والنقيب محمد حسين سعد وبعد قيامه بتنفيذ المأمورية وفجر يوم ٢٠١١/١/٣٠ بعد الانفلات الامني واحداث يناير رجع البيت ثم سافر مرة اخري ويوم ٢٠١١/٢/٤ اتصل بها واخبرها انه سيحضر اليوم .وبتاريخ ٢٠١١/٢/٥ علمت انه تم خطفه.

وشهد المرحوم الشهيد المقدم/ محمد مبروك أبو خطاب – ضابط بقطاع الأمن الوطني بالتحقيقات – لإستحالة تكليفه للحضور أمام المحكمة وفقا للمادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية نظرا لإغتياله بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ وهو موضوع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة في القضية رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠١٣ حصر امن دولة عليا – ان تحرياته السرية دلت علي ان اقتحام سجن وادي النطرون يأتي ضمن حلقات مخطط ضم أطرافه كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة تركيا وجماعة الأخوان المسلمين والتنظيم الدولي الإخواني بالاستعانة بحركة حماس ودولة إيران وحزب الله اللبنانى وذلك بهدف هدم الدولة المصرية ومؤسساتها وتقسيمها على أساس ديني حتى تكون جماعة الأخوان هي القائم على وضع الترتيبات الإقليمية بالمنطقة بصفة عامة وبجمهورية مصر العربية بصفة خاصة ووضع نظم جديدة بالمنطقة تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل تتمثل فى إقتطاع جزء من الأراضى المصرية بشبه جزيرة سيناء لتوطين الفلسطنيين المقيمين بقطاع غزه فيه وهو ما تلاقى مع أهداف جماعة الإخوان المسلمين والتى

لا تمانع فى توطين الفلسطنيين من قاطنى غزه بذلك الجزء من الأراضى المصرية بإعتبارهم من المنتمين إلى حركة حماس التى تعتبر جزءا من التنظيم الدولى لجماعة الإخوان المسلمين وان حلقات هذا المخطط بدأت منذ عام ٢٠٠٤ وأستمرت حتى قيام الثورة المصرية فى العام ٢٠١١ وانه من خلال عمله فى متابعة نشاط جماعة الإخوان المسلمين بجهاز مباحث أمن الدولة قد رصد بناء على أذن صادر من نيابة أمن الدولة العليا إتصالات للرئيس المعزول محمد محمد مرسي العياط مع عضو التنظيم الدولى للإخوان المسلمين أحمد محمد عبد العاطى المقيم فى ذلك الوقت بدولة تركيا بدأت من تاريخ٢٠١١/١/٢١ وتضمنت التنسيق بين تنظيم الإخوان المسلمين وعناصر من الاستخبارات الامريكية وبعض المسئولين الأتراك وعلى رأسهم رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركى وعضو تنظيم الإخوان المسلمين وذلك لإستعراض سبل إستغلال الأحداث الجارية فى مصر لتنفيذ هدف المخطط المشار إليه كما أن جماعة الإخوان المسلمين قد اتخذت من الترتيبات والخطوات فى سبيل ذلك ما تمثل فى التواصل مع حركة حماس الفلسطينية والتى تعد جزء من التظيم

الإخوانى وحزب الله اللبنانى بهدف تكوين بؤر إرهابية تتولى تنفيذ المهام التى يتم تكليفها بها عن طريق التسلل عبر الأنفاق الى داخل الاراضى المصرية وازاء رصد تلك التحركات واظهار جماعة الإخوان المسلمين نيتها فى تأجيج المشاعر السياسية للشباب المشاركين فى فعاليات الخامس والعشرين من يناير وصولا إلى تحقيق مخططهم فى إسقاط الدولة والقفز على السلطة فى مصر فقد تم القبض على أربعة وثلاثين من قيادات الجماعة على رأسهم الرئيس المعزول / محمد مرسي مسئول النشاط السياسي بالجماعة إيداعهم سجن وادى النطرون تمهيدا لإستكمال الإجراءات قبلهم وعرضهم على نيابة أمن الدولة العليا ، كما أشارت تحرياته إلى أنه بحلول الثامن والعشرين من يناير ٢٠١١ بدأ تنفيذ المخطط الذى رسمته جماعة الإخوان المسلمين وأستعانت فى تنفيذه بعناصر من حركة حماس وحزب الله اللبنانى حيث تسلل ما يقرب من ثمانمائة عنصر منها عبر الأنفاق مستهدفين التعدى على المنشآت الشرطية وتهريب كوادر الإخوان المسلمين وبعض عناصر حركة حماس وحزب الله الموجودين بالسجون وكذا تهريب المساجين الجنائيين لإشاعة

الفوضى وقد تولى كل من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين / حازم فاروق عبد الخالق و سعد عصمت الحسينى و مصطفى طاهر على الغنيمى التواصل مع العناصر المذكورة وتحديد مواعيد وطرق الدفع بهم الى داخل البلاد كما تولى كل من / محمود احمد محمد زناتى و احمد على على عباس و ماجد حسن حسن الزمر توفير المبالغ المالية للإنفاق على تلك العملية وامداد عناصر حركة حماس وحزب الله ببطاقات هوية مصرية مزورة لإستخدامها أثناء تنفيذ مخططهم وتولى كل من السيد حسن شهاب الدين أبو زيد و محسن يوسف السيد راضى و ناصر سالم سالم الحافى و صبحى صالح موسى ابو عاصى و حمدى حسن على ابراهيم مسئولية توفير الأسلحة والذخائر لعناصر التنظيم التى أشتركت فى إقتحام السجون كما قام كل من / عبد الرحمن محمد مصطفى ويحيي سعد فرحات سعد واحمد محمد محمود دياب و احمد محمود عبد الرحمن عبد الهادى و ايمن محمد حسن حسن حجازى بتوفير السيارات والدراجات النارية وتجهيز المواد البترولية المستخدمة فى تصنيع قنابل المولوتوف والتى أستخدمت جميعها فى عملية أقتحام السجون ، وأضاف أن تحرياته

قد توصلت إلى أن عناصر حزب الله وحركة حماس قد بدأت بالتسلل عبر الانفاق مساء يوم ٢٠١١/١/٢٨ بمعاونة بعض العناصر البدوية حيث ظهرت تلك المجموعات تستقل سيارات الدفع الرباعى حاملة مدافع الأر بي جي والأسلحة الرشاشة وتولت قصف كافة المنشآت الشرطية فى طريقها مما ادى إلى مقتل العديد من ضباط وأفراد الشرطة كما اختطف ثلاثة ضباط وامين الشرطة من سيناء بمعرفة تلك العناصر خلال الاحداث ثم تم تقسيم تلك العناصر إلى ثلاثة مجموعات توجهت إلى سجون وادى النطرون وأبو زعبل والمرج وذلك بهدف تحرير قيادات الإخوان المسلمين المعتقلين سجن وادى النطرون وعلى رأسهم الرئيس المعزول / محمد مرسى بالإضافة إلى المسجونين من عناصر حركة حماس وحزب الله وقد وصلت إحدى هذه المجموعات إلى سجن وادى النطرون صباح يوم ٢٠١١/١/٣٠ وتواكب ذلك مع قيام المعتقلين السياسين بإحداث شغب داخل عنابرهم بالسجن فقامت المجموعات المهاجمة بإطلاق نار كثيف مكنها من إقتحام السجن عقب هدم جزء من السور بواسطة معدتي لودر تم تدبيرهما بمعرفة الإخوانين / إبراهيم ابراهيم مصطفى حجاج والسيد

عبد الدايم ابراهيم عياد مما أدى إلى هروب جميع المساجين وعددهم أحدى عشر ألفا ومائة وواحد وستين مسجونا ووفاة قرابة الأربعة عشر سجينا ومقتل عدد من ضباط وأفراد الشرطة ثم قامت العناصر الإخوانية الأربعة والثلاثون بإستقلال السيارات ومغادرة منطقة السجون وقد أضافت التحريات أن تسلل عناصر حزب الله وحركة حماس وقيامهم بمهاجمة المنشآت الشرطية وأقتحام السجون قد تم بالتنسيق فيما بينهم وبين قيادات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم محمد بديع عبد المجيد سامى والسيد محمود عزت ومحمد رشاد بيومى ومحمد محمد مرسي العياط ومحيى الدين حامد ومحمد سعد الكتاتنى ، وأضاف أن الغرض من أقتحام سجن وادى النطرون وتهريب قيادات جماعة الإخوان المسلمين المعتقلة به كان إستكمالا لتنفيذ مخطط هدم الدولة المصرية والسيطرة على مفاصلها الرئيسية .

وقرر وليد محمد لبيب- خراط – مسجون بليمان أبو زعبل وقت أحداث ثورة ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١ حين سئل على سبيل الإستدلال فى المحضر رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه بتاريخ

٢٠١١/١/٢٩ وحال قضائه عقوبة فى قضية مخدرات بليمان أبو زعبل /١ حوالي الساعة ٣ عصرا سمع إطلاق نيران كثيفه من الناحيه الشرقيه للسجن وأبصر أشخاصا من العرب بأعداد كبيرة يرتدون الجلباب وملثمين هم من يطلقون الأعيرة الناريه على قوات تأمين السجن على ابراج الحراسة من أسلحة آلية كانت معهم وكان قصدهم من ذلك تهريب المسجونين الموالين لهم وشاهدهم يحطمون سور السجن عند عنبر ليمان ١ بإستخدام (بلدوزر) لكونه يأوى العرب من المسجونين وقرر أنه نتج عن اطلاق الأعيرة النارية والهجوم قتل العديد من المساجين وأصابة أخرين وأضاف أن القائمين بالإقتحام أجبروه على الهرب من السجن وباقى المسجونين مهددينهم بالقتل حال عدم اطاعة اوامرهم بالهرب .

وقرر أحمد عبد التواب عبد النبي شعبان – سائق – مسجون بليمان أبو زعبل/١ وقت أحداث ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١حين سئل على سبيل الاستدلال فى المحضر رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ وحال تنفيذه عقوبه محكوم بها عليه بسجن أبو زعبل ١ أبصر عدد كبير من العرب يقتحمون السجن من الناحيه الشرقية

يرتدون الجلباب وملثمين ويحملون أسلحة نارية آلية ويتحدثون بلهجه عربيه (غير مصرية) وأطلقوا النيران بكثافة على الناحيه الشرقيه من السجن على أبراج الحراسة وبها قوات التأمين وتمكنوا من تحطيم سور السجن بإستخدام لودر كان معهم وكانوا يقصدون أثناء الإقتحام أفراد بعينهم بداخل السجن لتهريبهم وأجبروه ومن معه علي مغادرة السجن والهرب منه أو التهديد بالقتل وحال خروجه أبصر عدد كبير من السيارات ربع نقل ونصف نقل بها عدد حوالى ١٥٠ فرد من الاشخاص القائمين بالهجوم على السجن .

قرر مصطفى محمد عبد العليم عبد اللطيف – فنى دش – مسجون بليمان أبو زعبل/٢ اثناء احداث ثورة ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١ بمضمون ما قرره كل من سابقيه.

** أورى خطاب السيد السفير / إيهاب فوزى – المشرف على مكتب وزير الخارجية المؤرخ ٢٠١٣/٧/٢٠ أنه مرفق خطابى السفيرة / وفاء بسيم مساعد وزير الخارجية إلى وزارة الداخلية بشأن ما تبين بمكتب مصر فى رام الله من وجود العديد من السيارات التى تحمل لوحات

الشرطة والحكومة المصرية ، وكذا وقائع سرقة سيارات من السفارة الامريكية يوم ٢٨ يناير لسنة ٢٠١١ وعددها (٢٠) سيارة والاشارة إلي الخبر المنشور على موقع CNN بشأن قيام سيارات تابعة للسفارة الامريكيه بدهس عدد من المتظاهرين فى ميدان التحرير والى سرقة ٢٠ سيارة سالفه الاشارة حال انسحاب الشرطة المصرية من شوارع القاهرة . وكذا الاشارة إلي مشاهدة عشرات السيارات المهربة من مصر إلى قطاع غزة تحمل لوحات شرطة وحكومة منها عدد (٢) سيارة أمن مركزى (ما يطلق عليه الميكروباص المدرع).

***** بالاطلاع علي القضية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف الاسماعيلية تبين ورود تقرير الادارة العامة لمنطقة الامن المركزي بسيناء بشأن الوقائع التي حدثت خلال المظاهرات التي بدأت اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/١/٢٥ بقيام بعض العناص من البدو بقطع الطريق الدولي المؤدي لمدينة رفح وورود معلومات لاحتمالية توجه عناصر من البدو مستقلين سيارات عددها حوالي ٣٠ سيارة محملة بالاسلحة الآلية من منطقة المهدية لمدينة العريش وكذا بيان الاحداث***

عن يوم الاربعاء الموافق ٢٠١١/١/٢٦ بتجمع حوالي ٢٧ سيارة يستقلها عدد ٦٠ شخص وقاموا بإشعال بعض اطارات الكاوتشوك علي جانبي الطريق الماسورة / الجورة بإزدياد اعداد المتظاهرين لحوالي ٥٠٠ شخص امام قسم الشيخ زويد .

** وكذا بيان الاحداث عن يوم الخميس الموافق ٢٠١١/١/٢٧ بإزدياد اعداد المتظاهرين لحوالي ٩٠٠ شخص امام قسم الشيخ زويد وورود معلومات تفيد احتمال قيام بعض العناص من البدو باستهداف شركة الغاز لاعمال عدائية ..

** وكذا بيان الاحداث عن يوم الجمعة الموافق ٢٠١١/١/٢٨ تفيد باحتمال قيام بعض العناص من البدو بإستهداف المدراعات المتواجدة بالشيخ زويد وورود معلومات بإحتمال قيام العناصر البدوية بإستهداف قسم رفح لعمليات عدائية .

** وتضمن ايضا الاعمال التخريبية خلال التحركات الاحتجاجية بالتعدي علي اقسام الشرطة وتدمير مكتبي جهاز مباحث امن الدولة برفح والشيخ زويد واشعال النيران بسيارة شرطة متواجدة بدائرة قسم ثاني العريش

والاعتداء علي الضباط والافراد واختطاف مجموعة من الاعراب لثلاث ضباط شرطة واحتراق عدد من السيارات الخاصة ووفاة امين شرطة .

***** بمطالعة محضر المشاهدة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢ بمعرفة السيد / سامي عبد الجواد – رئيس النيابة المنتدب لإجرائه بالنسبة لمحتوى الأحراز فى القضية رقم ٣٣٨ لسنه ٢٠١٣ جنح مستأنف الإسماعيلية تم تفريغه فى عدد ٣٦ صفحه فى حجم الفلوسكاب يتضمن اللقاءات تم تفريغها وفقا للاحتراز المقدمة .***

<u>الحرز الأول</u> يحتوى على أربعه مقاطع فيديو الأول تحت عنوان " أسباب أعتقال محمد مرسى "بين الدكتور / عبد الرحيم على والمذيع توفيق عكاشه .

<u>والمقطع الثانى والثالث</u> تحت عنوان " الضابط الذى أعتقل محمد مرسى يتحدث عن التفاصيل ".

<u>والمقطع الرابع</u> تحت عنوان " محمد مرسى أثناء هروبه من وادى النطرون ".

والحرز الثانى " مكالمة مرسى للجريدة " وهذه هى الاحراز التى تم تفريغها بمعرفة محكمة الإسماعيلية بجلسة ٢٠١٣/٥/١٢ .

أما الأحراز التى تم تفريغها بجلسة ٢٠١٣/٥/٢٦ بمعرفة ذات المحكمة فبيانها كالتالى :-

- ***الحرز الأول : تحت عنوان " اعترافات بالهروب من سجن وادى النطرون " .***
- ***الحرز الثانى : بعنوان " محمود دحلان – عضو المجلس التشريعي الفلسطيني " ويتحدث فيه عن إقتحام حماس للأمن المصري والاعتداء على الشرطة المصرية .***
- ***الحرز الثالث : تفريغ لس دى مقدم من الأستاذ / أمير سالم المحامى يتضمن " حالة فتح السجون فى مصر وهروب المساجين وحقيقة المتورطين فيه " .***
- ***الحرز الرابع : مقدم من الأستاذ / أمير سالم المحامى عبارة عن أسطوانه مدمجة بعنوان فيديو مجمع لحالة فتح السجون***

فى مصر يوضح كيفية هروب المساجين وأثار الرعاية على السجون.

- الحرز الخامس : مقدم من الأستاذ / أمير سالم المحامى – أسطوانه مدمجة عن تقرير أخبارى على القناة الفضائية المصرية بشأن تعرض السجون المصرية للهجوم والتدمير من قبل جماعات وأفراد مسلحين وغير مصريين وبطريقة منظمة وبإستخدام لوادر لهدم الاسوار .... الخ.
- الحرز السادس : مقدم من الأستاذ / أمير سالم المحامى اسطوانه مدمجه عن مشاهد لقتل المساجين فى سجن وادى النطرون .
- الحرز السابع : اسطوانه مدمجة عن شهادة أحد الهاربين من سجن وادى النطرون .
- الحرز الثامن : اسطوانة مدمجة عن تقرير من داخل سجن أبو زعبل ولقاءات مع المساجين والضباط ويظهر به اثار تفحم واحتراق السجن فى بعض غرفه ...الخ.

- **الحرز التاسع : أسطوانة مدمجة عن أهالى وادى النطرون يتحدثون عن إقتحام السجن فى يناير ٢٠١١ .**
- **الحرز لعاشر : أسطوانة مدمجة عن هروب المساجين من سجن وادى النطرون وكاميرا هروب المساجين.**
- **الحرز الحادى عشر : أسطوانة مدمجة عن تقرير بإقتحام السجون إبان ٢٥ يناير سنه ٢٠١١ مذاع على القناه الأولى المصرية .**
- **حرز بداخله عدد ١٢٦ صورة فوتوغرافية عن ليمان ٤٣٠ صحراوى وادى النطرون.**

اوري تقرير المخابرات العامة – هيئة الامن القومي ان عناصر من أجهزة الأمن الايرانية قامت بالتردد علي قطاع غزة بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ وتدريب عناصر من مجموعة " عماد مغنية " لتطوير البنية العسكرية لتلك العناصر بالمجموعة والاستعداد لتنفيذ عمليات ارهابية علي ان تتلقي تلك العناصر ومجموعاتها تعليماتها من حزب الله اللبناني انطلاقا من غزة الي مصر .

وانه تم رصد اتصالات لعناصر قيادية لجماعة الإخوان المسلمين مع عناصر اجنبية من حركة حماس وحزب الله والجماعات الجهادية والتكفيرية بسيناء ، والتنظيم الدولي للاخوان المسلمين بالخارج لإحداث الفوضي بالبلاد في اعقاب احداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وقيام عناصر تلك التنظيمات بإقتحام السجون المصرية بالقوة والاعتداء علي القوات الامنية بأماكن متعددة بمحافظة شمال سيناء والقوات المتواجدة لحراسة السجون المصرية بإطلاق النيران بأعيرة مختلفة ومتنوعة وقاموا بتهريب المسجونين التابعين لهم نفاذا لمخططاتهم ، وفي سبيل ذلك قاموا بقتل العديد من المسجونين والمواطنين والعناصر المكلفين بتأمين تلك المنشأت ، مما ساهم في إحداث حالة الفوضي بالبلاد والإضرار بالامن القومي المصري ومصالح البلاد.

***** ثبت من الاطلاع علي تقرير مصلحة الادلة الجنائية المؤدع بالقضية رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠١١ اداري السادات وجود اثار حريق بحجرة حفظ ملفات المسجونين بسجن ٢ التابع لمنطقة سجون وادي النطرون واحتراق حجرة الخزينة واثار طرق علي اماكن تثبيت***

كوالين ابواب عنابر المساجين واثار عنف علي ابواب عنابر التأديب .

** ثبت من الاطلاع على تقرير مصلحة الأدلة الجنائية المودع بالقضية رقم ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ اداري السادات أنه بمعاينة ليمان ٣٤٠ بمنطقة سجون وادى النطرون تبين وجود اثار اصطدام جسم صلب بالبابان المؤديان الي فناء عنابر المسجونين واحتراق محتويات مكتب مأمور السجن ورئيس المباحث وحجرة الحاسب الآلي وحجرة شئون الافراد والمسجونين واحتراق دولابان بهما ملفات المسجونين .

وتهشم زجاج السيارتين رقمى ٤/٣٣٣٣٨ ، ٤/٣٩٠٨ شرطة واحتراق السيارة رقم ٤/٢٨٩٥١ شرطة وتبين وجود أثار عنف وحريق وسطو مسلح علي مبني السجن باستخدام لوادر ومطرقة وصاروخ كهربائي واجنة في فتح الابواب المؤدية الي داخل مبني السجن..

** ثبت من الأطلاع على تقرير مصلحة الأدلة الجنائية المودع فى القضية رقم ٧٩٥ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات أنه بمعاينة مبنى كتيبه منطقة سجون وادى النطرون تبين تهشم زجاج وأبواب سيارات الشرطة

ارقام ٤/١٢٠٠٨ و٤/٣٢٤٠٥ و٤/٣٤٤٨٤ شرطة وتحطيم أبواب المكاتب الإدارية وأثار عنف بالباب المودى لمخزن السلاح المتداول وأختفاء ما به من اسلحه وأثار طلقات نارية وعنف على أقفال الباب المودى لمخزن السلاح الاستراتيجي

** ثبت من الاطلاع على تقرير مصلحة الادله الجنائية المودع فى القضية رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات أنه بمعاينة ليمان ٤٤٠ بمنطقة سجون وادي النطرون.

- تبين تفحم السيارة رقم ٢٢٣٧٠ اسعاف الخاصة بمستشفي السجن .
- ووجود اثار عنف في فتح الابواب المؤدية الي كل من مبني السجن وعنابر المسجونين والعنبر الخاص بالاعدام والحبس الانفرادي واثار حريق بحجرة حفظ ملفات المسجونين ومكتب مأمور السجن ورئيس المباحث وبلوكامين المباحث ، واثار طلقات نارية ببعض الابواب الحديدية المؤدية الي العنابر وعلي الباب المؤدي الي مستشفي السجن في الخارج ، كما شوهد

امام العنابر التي تم تحطيمها اثار لاطارات كاوتشوك لودر مع وجود اثار للشوك الحديدية الخاصة بكبشة اللودر علي بعض الابواب ووجهات الحوائط التي تم تحطيم جزء منها .

** بالاطلاع علي القضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إداري الخانكة

- ثبت من الاطلاع على التقرير الطبى الشرعى للمجنى علية/ أحمد سعيد محمد عبد الرحمن المودع بالقضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة أن اصاباته ذات طبيعة نارية رشية حدثت من عيار ناري رشي معمر بمقذوفات رشية متعددة (طلقه خرطوش) اطلق من سلاح ناري معد لاطلاق طلقه خرطوش مثل البندقية الخرطوش .
- كما ثبت من الاطلاع على تقرير الطب الشرعي المودع بذات القضية أنه بالكشف الظاهري على ست جثث مجهولى الهوية.
- تبين أصابه جثتين بكسور مضاعفه بعظام الجمجمة .

وأن الجثة الثالثة بها فتحة دخول وخروج لعيار ناري مفرد يسار الصدر ويسار الظهر مع كسور شطفية بالضلع الرابع الامامي الايسر والضلع السابع الخلفي الايسر.

والجثة الرابعة بها تأكل شديد في مساحة متسعة من أنسجة وعضلات الجثة مع سلامة عظام الجثة من الكسور.

- الجثة الخامسه : بها جرح مشرزم بخلفية فروة الرأس مع وجود اسوداد

- الجثة الاخيره : وجد جميع عظامها مفككه وتحولت جميع انسجة وعضلات الجثة الي عجينه رمية ويعزى وفاه جميع الجثث إلى الاصابة بإعيره ناريه يتعذر تحديد نوعها أو عيارها لعدم استقرارها بالجثث وتبين من إجراء تحاليل البصمه الوراثيه أن إحدى الجثث هى جثة نجل المدعو / جابر أحمد حسين بهلول والجثه الثانيه لشقيق المدعو / وليد عاشور محمود إبراهيم والجثه الثالثه للمجنى عليه محمود محسن السيد الشرقاوى.

** كما ثبت من الاطلاع على التقرير الطبى الشرعى للمجنى عليه وحيد حسن محمود أحمد المودع بذات القضيه. انه تخلف لديه من جراء اصابته عاهه مستديمه متمثله في كسر غير ملتحم بأسفل عظمة الفخذ الايسر مع تراكب عظمي وقطع بالرباط الصليبي الخلفي للركبة اليسري خلف صعوبة واعاقة في منتصف جميع حركات الطرف السفلي الايسر.

** وثبت من الاطلاع على تقرير الصفه التشريحيه للمجنى عليه / شريف

عبد الحليم محمد المودع ملف القضية رقم ١٠٤٤ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكه وجود اصابه ناريه حيويه حديثه بمقدم يسار اعلي الصدر حدثت من عيار ناري مفرد المقذوف (رصاصه) من عيار ٩ مم طويل اطلق عليه من سلاح ناري معد لاطلاق الاعيره الناريه مششخن الماسوره ومن مسافة جاوزت حد الاطلاق القريب.

** وثبت من تقرير اللجنه المشكله من قطاع السجون لفحص وتقدير تلفيات سجن المرج أن قيمة تلك التلفيات بلغ ٥٥٦٩٢٩ جنيه على النحو المبين وصفا وقيمه بالكشوف المرفقه بالتقرير.

** وثبت من الاطلاع علي تقرير مصلحة الادله الجنائيه المودع ملف القضيه رقم ١٠٥٣لسنة ٢٠١١ اداري الخانكة ان حريق عنابر سجن المرج شب نتيجة ايصال مصدر حراري سريع ذو لهب مكشوف كلهب اجسام مشتعله ويرجح الاستعانه بمواد معجله للاشتعال.

** وثبت من الاطلاع على تقرير اللجنه المشكله من قطاع مصلحة السجون لحصر قيمه تلفيات ومفقودات منطقة سجون أبو زعبل وتلفيات الانتاج الصناعى بليمان أبى زعبل والمودع ملف القضية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكه أن اجمالي قيمه التلفيات والمفقودات بلغ ٤٨٧٥٤٦٨٣ جنيه علي النحو الموضح تفصيلا بالكشوف المرفقه بالتقرير .

** وثبت بالاطلاع علي القضيه رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١١ اداري ثالث العريش المقيده برقم ٦ لسنة ٢٠١٣/٢٥ فحص المكتب الفني تبين ورود تقرير قسم الادله الجنائيه بشمال سيناء رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ والمتضمن انه بفحص الحريق الذي شب بالسيارة ماركة بيجو ٥٠٤ عثر عليها بمدق بمنطقة صحراويه بطريق جهاد ابو طبل منطقة المسمي وان سبب الحريق ايصال مصدر حراري سريع ذو لهب مكشوف وتم رفع عدة مسحات قطنيه من البقعتين المعثور عليهما بالطريق الدائري وارسالها الي الفحوص المعملية بالمعامل الجنائية عما اذا كان ايا منهم به اثار دماء ادمية من عدمه وثبت بتقرير قسم الفحوص البيولوجية والبصمة الوراثية رقم ٢٠١١/١٧٢٠ انه بفحص العينة تبين انها ليست لدماء آدمية.

- ومرفق عدد (٣) صور احتراق السيارة التى كان يستقلها الضباط الثلاثه المختطفين.

وثبت من تقرير لجنة غرفة صناعة السينما والذي انتهي لنتيجة مؤداها تقر اللجنة أنه بالاضطلاع على كافة الأحراز المسلمة إليها من ملفات صوتية وفيديو وصور أن كافة هذه الملفات أصلية ولم يتم التغيير فيها بالإضافة ولم يتم التدخل باي شكل من أشكال الخدع.

وقد قامت اللجنة بكتابة تقريرها وتفريغات الأحراز في ملف مكون من ٣٥١ صفحة مرفق مع هذا التقرير.

** مرفق القضايا أرقام ١٠٥٠ لسنة ٢٠١١ ، ١٠٥٥ لسنة ٢٠١١ ، ١٠٥٣ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة وأرقام ٧٩٥ لسنة ٢٠١١ ، ٦٤٩ لسنة ٢٠١١ ، ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ ، ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ ، ٦٤٧ لسنة ٢٠١١ إدارى السادات ، والقضية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف الإسماعيلية والتي اجري التحقيق فيها بمعرفة النيابة العامة ومحكمة جنح مستأنف الإسماعيلية عقب أحداث ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١ وتم سؤال عدد كبير من الضباط والأمناء والسجناء وشهدوا وقرروا فيها عن معلوماتهم عن الوقائع محل الأحداث وما تم فيها ،

وتحتوى كذلك على عدد من التقارير الفنية والطبية عن حجم الإتلاف والحريق والمسروقات والقتل والإصابات التي تمت في مناطق السجون محل التحقيقات.

وحيث أن الدعوى طرحت أمام هذه المحكمة بجلسة ٢٠١٤/١/٢٨ و بها حضر كلا من المتهمين الثالث والسبعون و الرابع والسبعون والخامس والسبعون والسابع والسبعون والثامن والسبعون

والتاسع والسبعون والثمانون والواحد والثمانون والثاني والثمانون والثالث والثمانون والرابع والثمانون والواحد والتسعون والثاني والتسعون والرابع والتسعون والخامس والتسعون والسابع والتسعون و المائة والثاني بعد المائة والثالث بعد المائة والرابع بعد المائة والثاني عشر بعد المائة والثالث عشر بعد المائة وصمت المتهمين عن الإجابة عند النداء عليهم وتلي أمر الإحالة وحضر الأستاذ ياسر محمد محمد سيد عن ورثة المرحوم ممدوح سند محمد متولي وادعي مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائة ألف جنيه وواحد وطالب أجلا لسداد رسم الدعوى المدنية كما حضر الأستاذ عاصم قنديل المحامي عن السيدة دعاء رشاد زوجة الرائد محمد

مصطفى الجوهريي وأدعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائة ألف جنيه وواحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين وطالب الحاضرين مع المتهم الواحد والثمانون "محمد محمد مرسي" لقائه فسمحت لهم المحكمة بذلك ودفع الأستاذ كامل مندور بعدم اختصاص المحكمة ولائيا باعتبار أن المتهم هو الرئيس الشرعي للبلاد ولم يتنازل أو يتنحى عن الحكم وشرح هذا الدفع والمحكمة سمحت للمتهم بالتحدث فقرر أنه يوكل الدكتور محمد سليم العوا المحامي لتقديم مذكرة شارحة لهذا الدفع ثم دفع الأستاذ كامل مندور ببطلان إجراءات المحاكمة لوجود القفص الزجاجي العازل والذي يخل بضمانات المحاكمة العادلة والدفاع للفصل بين المتهم ودفاعه ويمنع وصول الصوت إلى المتهمين كما دفع بانعدام تحقق العلنية لعدم السماح للعامة بحضور الجلسة ثم تحدث المتهم محمد البلتاجي وقرر أنه محروم من حقوقه كمحبوس احتياطي ثم دفع المحامي محمد محمد المصري ببطلان إجراءات المحاكمة لمخالفتها نصوص المواد ٢٦٨ , ٢٦٩ , ٢٧١ إجراءات جنائية ثم تأجل نظر الدعوى لجلسة ٢٠١٤/٢/٢٢ لفض الأحراز واستخراج صورة رسمية من أوراق القضية

كطلب الدفاع للإطلاع ولسداد رسم الدعوى المدنية وبتلك الجلسة حضر السيد المستشار نائب الدولة كما حضر المتهمين أيمن محمد حسن حجازي و محمد احمد محمد محمد ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابو عوف يوسف يسرى عبد المنعم على نوفل وتلي قرار الإحالة بشأنهما فأنكروا ما نسب إليهم ودفع المتهم يسري عبد المنعم نوفل ودفاعه بعد جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها وسبق القضاء ببراءته من تهمة الهروب من السجن وأدعى محامي الدولة مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مليار جنيه مصري على سبيل التعويض المؤقت لصالح وزارة الداخلية وفقا لنص المادة ٢٥١ إجراءات جنائية وتحدث المتهم محمد محمد مرسي وقرر أنه مازال رئيسا للجمهورية وأنه تم اختطافه من قبل قائد الحرس الجمهوري ووزير الدفاع وتحدث الأستاذ محمد أبو ليلة وطلب إزالة القفص الزجاجي ثم قرر بأنه يرد هيئة المحكمة بناء على طلب من المتهمين صفوة حمودة حجازي ومحمد محمد البلتاجي وتأجل نظر الدعوى لجلسة ٢٠١٤/٢/٢٤ لاتخاذ إجراءات الرد وبتلك الجلسة قررت المحكمة وقف نظر القضية لحين الفصل في طلب الرد مع استمرار حبس المتهمين ثم

أعيد نظر القضية بجلسة ١٥/٤/٢٠١٤ -بعد رفض طلب الرد- وفيها احضر المتهم / احمد عبد الوهاب على دله مقبوضا عليه وتلي أمر الإحالة عليه من قبل النيابة وسألته المحكمة على التهمة المنسوبة اليه فرفض الإجابة ، وبتلك الجلسة قامت المحكمة بفض الأحراز تفصيليا على النحو الثابت بمحاضرها وطلب الدفاع الحاضر مع المتهمين بندب لجنة من خارج اتحاد الإذاعة والتليفزيون لتفريغ الاسطوانات المدمجة فقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٢٣/٤/٢٠١٤ وأمرت بتشكيل لجنة ثلاثية من غرفة صناعة السينما بوزارة الثقافة لأداء المأمورية المبينة بمحضر الجلسة ولبيان ما إذا كان قد تم العبث بتلك الاسطوانات من عدمه وبجلسة ٢٣/٤/٢٠١٤ قامت اللجنة بحلف اليمين أمام المحكمة وبتلك الجلسة استمعت المحكمة إلى شهادة الشاهد الثاني فشهد بمضمون ما شهد به بالتحقيقات ثم استمعت لشهادة كلا من الشاهد محمد ناجي فؤاد والشاهد محمود وجدي محمد فشهدا بمضمون ما شهدا به بالتحقيقات وبجلسة ٣٠/٤/٢٠١٤ استمعت المحكمة إلى شهادة كلا من محمد عبد الباسط وعدلي عبد الصبور أحمد عبدالله

ومحمد مصطفى محمد أبو زيد ومحمد عبد الحميد نجم الصباغ فشهد كلا منهم بمضمون ما شهد به بالتحقيقات وبجلسة ٢٠١٤/٥/٨ استمعت المحكمة إلى شهادة اللواء عادل حلمي محمد عزب فشهد بمضمون ما شهد به بالتحقيقات وأضاف أن قرار وزير الداخلية باعتقال قيادات جماعة الإخوان قد صدر شفاهة وأن الانفلات الأمني حال دون كتابة القرار وأن تلك المجموعة أعضاء في مكتب الإرشاد وهم جزء من التنظيم الدولي وأنهم على صلة بما حدث بالسجن من حريق كما استمعت المحكمة إلى شهادة خالد محمد زكي عكاشة ومحمد فوزي محمود عبد المقصود وعبد الله محمد جاد عطية وعمرو مجدي محمد العيسوي فشهدوا بمضمون ما شهدوا به بالتحقيقات وبجلسة ٢٠١٤/٥/١٩ استمعت المحكمة إلى شهادة كلا من شوقي محمد محمد الشاذلي فشهد بمضمون ما شهد به بالتحقيقات وبجلسة ٢٠١٤/٦/١٥ استمعت المحكمة لشهادة كلا من أيمن كمال فتوح الزهيري وعلاء عبد الحفيظ ومجدي سعيد أبو مسلم وبلال محمد حسانين فشهد كلا منهم بمضمون شهادته بالتحقيقات.

ويجلسة ٢٠١٤/٦/٢٨ استمعت المحكمة إلى شهادة عبد السلام سعيد عبد العليم والسيد عبد الفتاح عبد الخالق و محمد محمود أبو سريع وحسام الدين أحمد محمد إبراهيم وتوفيق مسعود توفيق وشهد كلا منهم بمضمون ما شهد به بالتحقيقات.

ويجلسة ٢٠١٤/٧/٧ قدمت النيابة تقرير لجنة غرفة صناعة السينما والذي انتهي لنتيجة مؤداها: أنه بالاضطلاع على كافة الأحراز المسلمة إليها من ملفات صوتية وفيديو وصور أن كافة هذه الملفات أصلية ولم يتم التغيير فيها بالإضافة ولم يتم التدخل باي شكل من أشكال الخدع.

وقد قامت اللجنة بكتابة تقريرها وتفريغات الأحراز فى ملف مكون من ٣٥١ صفحة مرفق مع هذا التقرير.

واستكملت المحكمة سماع شهادة كلا من سامح أحمد رفعت وأحمد عصمت سيد عبد الرحمن والسعيد محمد الشوربجي وعصام أحمد علي وأحمد عبد الفتاح أحمد فشهدوا بمضمون ما شهدوا به بالتحقيقات وتداولت الدعوى على النحو الثابت بمحاضرها.

وبجلسة ٢٠١٤/٩/٢١ قررت النيابة العامة بتكرار اسم المتهم ناصر خليل منصور رقم ٤٩ تحت رقم ٥٩ بأمر الإحالة وأنه خطأ مادي .

وبجلسة ٢٠١٤/١٠/١٠ استمعت المحكمة إلى شهادة اللواء/ حسن محمد عبد الرحمن – بناء على طلب من الدفاع – فشهد انه كان وقت أحداث يناير ٢٠١١ رئيسا لمباحث امن الدولة وانه اثر اعلان جماعة الاخوان المسلمين بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ مشاركتهم فى التظاهرات يوم الجمعة التالي اتخذ وزير الداخلية قرارا باعتقال حوالي ٣٧ شخصا منهم إلا أن هذا القرار لم يتم كتابته لظروف البلاد وقد تم تنفيذه بذات التاريخ وتم ضبط ٣٤ عنصرا منهم وتم ترحيلهم الى سجن وادي النطرون وانه تمكن من رصد دخول حوالى ٨٠٠ فرد من عناصر حزب الله والحرس الثوري الايراني وعناصر فلسطينية من حركة حماس من خلال الانفاق الموجودة بين غزة ورفح بالاتفاق مع بعض بدو سيناء للهجوم على مقرات الشرطة وامن الدولة ومعسكرات الامن المركزي وكانت تلك العناصر تستقل سيارات دفع رباعي محرزين اسلحة ثقيلة مما ادي لتراجع القوات التي تقوم بحماية تلك المنطقة لمحدودية تسليحها ثم توجه بعضهم نحو

سجن وادي النطرون وبعضهم نحو سجن ابو زعبل واخري لسجن المرج وبعضها لمدينة القاهرة للمشاركة فى التظاهرات وانهم قاموا بالتنسيق مع بعض الناصر الاخوانية لمحافظة البحيرة للهجوم علي سجن وادي النطرون وتمكنوا من اقتحامه بعد ضربه بالأسلحة الثقيلة واستخدموا المعدات الثقيلة لهدم أسوار السجن وتمكنوا من إخلاء سبيل المتهمين من جماعة الإخوان المسلمين وعناصر سياسية وجنائية وتمكنت مجموعة أخري من إخلاء سبيل سامي شهاب وبعض المسجونين من حزب الله وحركة حماس ومنهم ايمن نوفل بسجني ابو زعبل والمرج وقد تم ذلك التنسيق مع خالد مشعل وبعض قيادات الحرس الثوري في مدينة دمشق من التنظيم الدولي للإخوان وبعض قيادات الإخوان داخل البلاد منهم محمود عزت .

وحيث أنه بجلسة ٢٠١٤/١٠/١٨ استمعت المحكمة إلى شهادة اللواء حمدي محمد محمد بدين – بناء على طلب من الدفاع – فشهد أنه كان مدير إدارة الشرطة العسكرية وقت أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وأن قائد الجيش الثاني الميداني هو المسئول عما يقع في دائرة اختصاصه

مسئولية مباشرة وأنه في تلك الفترة تم القبض على بعض الأشخاص من جنسيات أجنبية وعربية بميدان التحرير في الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١١/٢/١١ .

وشهد اللواء محمد فريد حجازي قائد الجيش الثاني الميداني- بناء على طلب من الدفاع - أن مهمته تأمين حدود الدولة من الناحية الشرقية قبل أحداث يناير وبعدها وأن حدوث تسلل لبعض الأشخاص للدخول للبلاد يكون من خلال الأنفاق وأنه تم القبض على عناصر فلسطينية وأجنبية وتم تسليمهم للنيابة العامة في رفح والعريش وداخل سيناء .

وبجلسة ٢٠١٤/١١/٣٠ قدم الحاضر عن الدولة حافظة مستندات طويت الأولى على بيان بالأصناف الفاقدة والتالفة بقطاع السجون ومن أوامر إسناد لعملية إصلاح السجون وبيان بأسماء الوفيات والإصابات من ضباط وأفراد الشرطة وكذا الأسلحة الفاقدة وصورة رسمية من المحضر رقم ٦٥٠ لسنة ٢٠١١ إداري السادات, وصورة أخرى من المحضر رقم ٩٩٠ لسنة ٢٠١١ إداري السادات وطويت الثانية على صور رسمية من المحاضر أرقام ١٠٥٠, ١٠٥١, ١٠٥٥ لسنة ٢٠١١ إداري الخانكة ثم

شرح أركان المسئولية وفقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ثم ترافعت النيابة العامة شارحة لأدلة الثبوت وأركان الجرائم المنسوبة للمتهمين تفصيليا وظروف وملابسات ارتكابهم لها وطلبت الحكم بتوقيع أقصي العقوبة بالمتهمين .

وبجلسة ٢٠١٤/١٢/٢٠ دفع المتهم صبحي صالح – من داخل القفص الزجاجي بعد موافقة محاميه – بعدم دستورية المادة ٨٨ مكرر/ج وعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٤٨ عقوبات ثم قدم الأستاذ منتصر الزيات المحامي حافظة مستندات طويت على اسطوانة مدمجة تحتوي على بعض المشاهد من برنامج أخر كلام للإعلامي يسري فوده وبرنامج من قناة الجزيرة عن مقتل اللواء محمد البطران... الخ وطلب مشاهدة الاسطوانات المدمجة.

وبجلسة ٢٠١٤/١٢/٢٧ قدم دفاع المتهمين صورة من كتاب مكتب النائب العام بخصوص التسريبات التي بثتها إحدى القنوات الفضائية وقدم حافظة مستندات طويت على اسطوانة مدمجة بمضمون تلك

التسريبات وقامت المحكمة بذات الجلسة بمشاهدة تلك الاسطوانات على النحو المبين تفصيليا بمحضر الجلسة.

وبجلسة ٢٠١٥/١/١٧ طلبت النيابة العامة تصحيح الخطأ المادي الوارد بأمر الإحالة بشأن تكرار ذكر المتهم محمود فضل رشيد فأمرت المحكمة بتصحيحه.

واستكملت المحكمة مشاهدة الاسطوانات المقدمة من دفاع المتهمين.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/٤ ترافع دفاع المتهمين محمد بديع ورشاد البيومي وصفوة حجازي ودفع ببطلان أمر الإحالة وقائمة الثبوت وكافة إجراءات التحقيق التي أجراها قاضي التحقيق لابتنائه على إجراءات باطلة من محكمة استئناف الإسماعيلية في القضية رقم ٨٣٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الإسماعيلية لتصديها لوقائع ليست من اختصاصها وبعدم توافر الاتفاق والمساعدة في حق المتهمين وتناقض أقوال الشهود ودفع ببطلان التسجيل التي تم بين المتهمين محمد مرسي وأحمد عبد العاطي لفقد الشرائط التي سجلت عليها المحادثة ودفع بعدم مشروعية الدليل المستمد من كافة المضبوطات وبطلان الدليل المستمد من تحريات الأمن

الوطني والأمن القومي لعدم مشروعيتها كما دفع ببطلان التسجيل الذي تم بين المتهم صفوة حجازي وحازم أبو إسماعيل وبطلان التسجيل المؤرخ ٢٠١٣/٧/١ وكذا التسجيل المؤرخ ٢٠١٣/٧/٣ وبطلان التسجيل المؤرخ ٢٠١٢/٥/٢٧ وبطلان التسجيل الذي تم بين من يدعي عصام وأبو العلا ماضي لوقوعه بغير إذن من القاضي المختص.

وبجلسة ٢٠١٤/٢/٥ استكمل مرافعته وانتهى فيها على طلب البراءة وبتلك الجلسة ترافع المتهم صبحي صالح - من داخل القفص الزجاجي - بعد موافقة محاميه- ودفع بعدم دستورية المادة ٨٨ مكرر/ج عقوبات لمخالفته لنصوص المواد ٩٤, ١٨٤, ١٨٨ من الدستور الحالي وبعدم دستورية المادة ٤٠/ثانيا عقوبات وبطلان إجراءات القبض والتحقيق وما ترتب على ذلك من إجراءات باعتباره عضو بمجلس الشورى وقد نظم الدستور المواد كيفية مسألته كما دفع ببطلان إجراءات المحاكمة لمخالفته نصوص المواد ٥٣, ٩٦, ٩٨ من الدستور الحالي وكذلك مخالفة المواد ٤٠, ٤١, ٢٦٨, ٢٧٠ إجراءات جنائية وبعد جواز نظر الاتهام ثالثا بأمر الإحالة لسبق صدور أمرا بالأوجه بموجب قرار المحامي

العام الأول لأمن الدولة الصادر في الجناية رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ ق.أول م نصر والصادر في ٢٠١٣/١٢/١٨ تم دفع بكيدية الاتهام والتراخي في الإبلاغ وانتفاء أركان الجريمة وأنضم إليه محاميه في إبداء ذات الدفع وبطلان إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لابتنائه على تحريات باطلة ومنعدمة وبطلان القبض لعدم إيراد أسماء المتهمين ثلاثيا بالمخالفة للمادة ١٢٧ إجراءات جنائية وبطلان تحريات الأمن القومي كما دفع بشيوع الاتهام وبعد دستورية المادة ٨٨/مكرر/ج عقوبات والمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وانتهى في شرح دفاعه إلى طلب البراءة.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/٨ ترافع دفاع المتهمين محمد سعد الكتاتنى وعصام العريان ومحمد محمد البلتاجي فطلب البراءة استنادا إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ وما بني عليه لعدم صدور إذن من النيابة العامة أو صدور قرار باعتقال المتهمين وبطلان أمر الإحالة فيما تضمنه من الاشتراك بالاتفاق والمساعدة في قتل أربعة عشر مسجونا لعدم وجود ثمة قتلى أو مصابين بسجن وادي النطرون

وكذا بالنسبة لسجن أبو زعبل لرفعها على غير ذي صفة وكذا عدم قبول الدعوى بالنسبة للبند (و) في التعدي على ضباط الشرطة واحتجازهم ونقلهم إلى غزة لرفعها على غير ذي صفة ودفع بعدم صحة واقعة اقتحام السجون مما دفع توافر حالتي الضرورة الملجئة والإكراه على الخروج من السجن وبطلان تحريات الأمن الوطني لتجاوز محررها الاختصاص الإقليمي بالمخالفة لنص المادة ٢٣ إجراءات جنائية وكذا بطلان تحريات الأمن القومي لمخالفتها الواقع وترافع المتهم محمد البلتاجي بموافقة محاميه فدفع ببطلان الاتهامات وبطلان شهادة قائد الجيش الثاني وانتفاء صلته بالواقعة لعدم وجوده بالسجن ضمن باقي المتهمين.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/١٤ ترافع المحامي منتصر الزيات وأبدى دفاعه عن كل من المتهمين محمد بديع وصفوة حجازي ومحمد سعد الكتاتنى وأيمن حجازي فدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانيا بنظر الدعوى وبطلان إجراءات المحاكمة لعدم علانية الجلسات وللفصل بين المتهمين ودفاعهم بأسوار حديدية وحواجز زجاجية وانتفاء أركان الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ عقوبات وانتفاء الاتفاق بين المتهمين والمتهمين من

الأول حتى الرابع والسبعون ودفع ببطلان التحريات لمخالفتها الواقع وأقوال شهود الإثبات ودفع بالتناقض بين الدليل القولي والدليل الفني كما دفع بانتفاء أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٨ عقوبات وانتفاء صلة المتهمين باقتحام السجون وطلب البراءة وقدم مذكرة شارحة بدفاعه كما قدم كلا من الأستاذين أسامة الحلو وأحمد الحمراوي مذكرة شارحة بدفاع المتهم محي حامد وصبحي صالح وحمدي حسن.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/١٦ ترافع دفاع المتهمين محمد سعد الحسيني وحازم فاروق وأحمد العجيزى فانضم لما أبدى من دفاع ودفوع والتمس ضم الدعوى الماثلة إلى الدعوى رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ للارتباط أو وقفها لحين الفصل في الدعوى الأخيرة كما دفع ببطلان التحقيقات التي أجراها قاضي التحقيق وبطلان أمر الإحالة لتجاوزه الاختصاص العيني المحدد في خطاب ندب بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٨ وبطلان أمر الإحالة لمخالفته نص المادة ٢١٤ إجراءات جنائية بالنسبة لجريمة الاحتجاز لعدم تحديد مكان وزمان الخطف وكذا بالنسبة لجريمة القتل عدد أربعة عشر مجني عليه لعدم تحديد سبب إصابتهم ووفاتهم أو تحديد الفاعلين

الأصليين في تلك الجريمة كما دفع بتزوير وبطلان التحريات وعدم جديتها وانتفاء أركان الجرائم المنسوبة للمتهم حازم فاروق لعدم مغادرته البلاد في الفترة التي حددتها التحريات ودفع بانتفاء أركان جريمة الاشتراك في حق المتهمين لخلو الأوراق من وجود اتفاق بين الفاعلين الأصليين وبينهم وخلو الأوراق من ثمة اعتراف ودفع بانتفاء أركان جريمة الهروب من السجون وكيدية الاتهام وتلفيقه واستحالة تصور الواقعة وطالب البراءة. وأنضم الأستاذ حسين فاروق في دفاعه عن المتهم أحمد العجيزى لما أبدى من دفاع ودفوع ودفع ببطلان استجواب المتهم لعدم عرضه على قاضي التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة بالمخالفة للمادة ٣٦ إجراءات جنائية كما دفع ببطلان إذن قاضي التحقيق لابتنائه على تحريات غير جدية وبطلان إجراءات المحاكمة لعدم علانية الجلسات وبعدم انطباق القيد والوصف على الواقعة وفقا للمادة ٤٣ عقوبات ودفع بانتفاء الاتفاق بالمساعدة في حق المتهم وانتفاء أركان جريمة المساس باستقلال البلاد وفقاً لنص المادة ٧٧ عقوبات كما دفع بانتفاء أركان جريمة القتل العمد والشروع فيه ووضع النار عمدا

وجريمة السرقة وجريمة الهروب وحيازة الأسلحة بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/١٨ ترافع دفاع المتهمين أحمد عبد الوهاب دله والسيد حسن شهاب الدين وعبد المنعم أحمد تغيان فدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون لصدوره من غير مختص كما لا يجوز التفويض فيه من الجمعية العمومية طبقا لنص المادة ٦٥ إجراءات جنائية والمادة ٩٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وانعدام كافة الإجراءات والتحقيقات وقرار الإحالة وبانعدام اتصال المحكمة بالدعوى ودفع بعدم صحة الواقعة والتناقض البين بين أقوال شهود الإثبات وشهود الواقعة وبانتفاء أركان المساهمة التبعية والقصد الاحتمالي طبقا للمادة ٤٣ عقوبات لعدم توافر شروطه وانطباقه على الواقعة وبعدم انطباق الواقعة على نموذج المادة ٧٧ عقوبات وبعدم جواز نظر الاتهام الوارد بالبند خامسا لسبق صدور قرار من وزير الداخلية بالإفراج بتاريخ ٢٠١١/٢/٨وتمسك بدفاعه السابق بجلستي ٢٠١٤/٨/٢٣ , ٢٠١٤/٩/١٥ وطلب البراءة.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/٢١ ترافع الأستاذ كامل منـدور عن المتهم محمد محمد مرسي ودفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة لجميع المتهمين طبقا لنص المادة ٢٥ من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ وليس المادة ٢١٤ فقرة أخيرة إجراءات جنائية ودفع بارتباط الدعوى الماثلة بالدعوى رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ قسم أول مدينة نصر كما دفع ببطلان الدليل المستمد من شهود الإثبات على ارتكاب حركة حماس اقتحام السجون وقدم مذكرة ضمنه شرحا لدفعه بعدم الاختصاص الولائي ثم ترافع المحامي المنتدب للدفاع الموضوعي عن المتهم محمد محمد مرسي فانضم للدفاع السابق بشأن الدفع ودفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل في ٢٠١١/١/٢٧ وبطلان أمر الإحالة وما تلاه من إجراءات وبطلان قرار الاتهام فيما تضمنه من الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة , وذلك للخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق من عدم وجود قتلى بوادي النطرون ودفع ببطلان التحريات بنوعيها لكونها مكتبية لا أساس لها من الصحة كما دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون .

و بجلسة ٢٠١٥/٢/٢٣ ترافع الدفاع عن المتهمين أحمد محمد محمود دياب و محسن يوسف السيد راضي ويسري نوفل فطلب البراءة استنادا إلى طلب وقف السير في الدعوى لحين الفصل في القضية رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ جنايات قسم أول مدينة نصر أو ضمهما ليصدر فيهما حكما واحدا وبطلان أمر الإحالة لابتنائه على تحقيقات باطلة بالمخالفة لنص المادة ١١ إجراءات جنائية وبطلان احتجاز المتهمين بالسجن رغم عدم وجود إذن أو قرار اعتقال وأيضا لمخالفته نص المادة ٢٤ أ.ج ومخالفة نصوص المواد ٣٦, ٤٠, ٤١ بذات القانون وعدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٨ عقوبات وخلو الأوراق من ثمة دليل وبطلان محضر تحريات الأمن الوطني وانتفاء دليل الاتفاق بين المتهمين والمتهمين من الأول حتى الرابع والسبعون ثم ترافع المتهم صبحي صالح -بعد موافقة محاميه- فطعن على الخطاب المقدم بجلسة اليوم من وزارة الداخلية بالتزوير المعنوي وشرح طعنه وتمسك به دفاعه.

وبجلسة ٢٠١٥/٢/٢٥ ترافع الدفاع عن المتهمين رجب عبد الرحيم متولي وأحمد أبو مشهور وعماد شمس الدين ويسري نوفل فطلب انتقال

المحكمة أو أحد أعضائها لمعاينة سجن أبو زعبل ثم طلب ضم الجنايتين معا أو وقف سير الدعوى الماثلة لحين الفصل في الجناية رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ وضم تقرير لجنة تقصي الحقائق الأول وأن لديه اسطوانة مدمجة تفيد هروب المساجين بمعرفة الشرطة ثم دفع ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم العلانية وبطلان كافة التحقيقات التي أجراها قاضي التحقيق وبطلان أوامر القبض على المتهمين لعدم اشتماله على البيانات الجوهرية بالمخالفة لنص المادة ١٢٧ إجراءات جنائية ودفع ببطلان تحريات الأمن الوطني والأمن القومي واصطناعها وباستحالة تصور الواقعة وتناقض أقوال الشهود وبانعدام الدليل على وجود اتفاق بين المتهمين والمتهمين من الأول وحتى الرابع والسبعين حال اختلاف أزمنة الاقتحام وأماكنها وخلو الأوراق من أوجه المساعدة كما دفع بانتفاء أركان جريمة الهروب ودفع ببطلان اتصال المحكمة بالدعوى لمخالفته نص المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية ثم دفع الأستاذ الحاضر مع المتهمين بعدم دستورية نص المادة ٨٦ عقوبات لمخالفتها المادتين ٧٠, ٩٦ من الدستور وبإباحة الفعل المنسوب للمتهمين وفقا للمادتين

٦٠,٦١ عقوبات وبصدور قرار بقانون برقم ٨٩ لسنة ٢٠١٢ بالعفو عن الجرائم المرتكبة أثناء الثورة وقدم حافظة مستندات ضمنها هذا القرار واطلعت عليه المحكمة وقدم كل منهم مذكرة شارحة بدفاعه وقرر الأستاذ علي كمال أن صحة اسم المتهم الواحد والتسعون هو أحمد أحمد عبد الوهاب علي دله وصادقه المتهم على ذلك ثم دفع المتهم صبحي صالح باستحالة حدوث الواقعة استحالة قانونية وفقا لتحريات الأمن الوطني وطلب براءته كما تحدث المتهم محمد سعد الكتاتنى من داخل القفص الزجاجي – بعد موافقة دفاعه- فشرح ظروف ضبطه ورأيه في شهادة اللواء حسن عبد الرحمن والتحريات التي أجريت وبتلك الجلسة

قررت المحكمة حجز القضية للحكم لجلسة ١٦ /٥/ ٢٠١٥ مع استمرار حبس المتهمين.

وحيث انه عن الدفع المبدي من دفاع المتهم/ محمد محمد مرسى عيسى العياط بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى باعتبار أنه لازال يحمل صفة كونه رئيسا للجمهورية وببطلان اجراءات القبض والتحقيق والاحالة بالنسبة له فأنه مردود بأن الفترة من عام

٢٠١٠ وحتى أوائل فبراير ٢٠١١ محل وقوع الجرائم المبنية بأمر الإحالة لم يكن المتهم فيها قد اكتسب هذه الصفة فضلا عن إنه ولئن كانت هذه المحكمة لا يجوز لها أن تقضي بالعلم الشخصي لأحد أعضائها ، إلا أنه يجوز لها أن تستند في أسباب هذا القضاء إلى ما هو علم عام للكافة ، وأحداث تناولتها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في مصر بل وفي العالم بأثره ، فإذا كان يوم الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ ، ومع بزوغ شمس فجر ليل طويل حالك السواد استمر عام كامل هي مدة حكم جماعة الإخوان المسلمين ، لاح فجر الضمير الإنساني وتجلى في القلوب ، إذ خرجت جموع هذا الشعب المصري الآبي في شتى أنحاء البلاد ، شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها ، مدنها وقراها – إلا نفر من المنتفعين بحكم الإخوان – تطالب ببناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام معلنة ثورتها على النظام الحاكم – الذي يمثله المتهم / محمد مرسي وباقي أفراد جماعته الإخوانية – رافضة استمرارهم في السلطة بعد أن أقصوا

جموع الشعب من غير الإخوان المسلمين وفرقوا بين أبناء الشعب الواحد هذا إخواني وذاك غير إخواني مستترين بغير حق خلف ستار الدين ، وبدلا من استجابتهم لمطالب الشعب وحقنا لدماء بدأت في الأفق تلوح بانقسام وشيك بين أبناء الشعب الواحد ، فقد قوبلت بتمسك المتهم / محمد مرسي بالسلطة ودونها الرقاب ، واعتصامه بشرعية زائفة في خطاب ألقاه على هذا الشعب المصري المنكوب وقع محبطا للآمال ، فألتفت كافة القوى الوطنية المصرية المخلصة بجميع اتجاهاتها وطوائفها ، أفرادا وقادة ، مسلمين ومسيحيين ، شيوخ ورجال ونساء ، حول هذا الشعب دعما لإرادته في تغيير نظام حكم فشل إلا أن يفرق بين أبناء هذا الوطن ويجعلهم شيعا ، وهو ما عجز عنه أشد أعداء الوطن الذي ظل متماسكا على مدار تاريخه ، واذ أينعت هذه الثورة الشعبية الجارفة فحان وقت انضمام القوات المسلحة في الثالث من يوليو ٢٠١٣ وانحيازها إلى إرادة الثورة الشعبية الطاغية التي لا ينكرها إلا غافل أو متواطئ ، فأصدرت

القيادة العامة للقوات المسلحة بيان مخاطبة شعب مصر العظيم جاء فيه :

" أن القوات المسلحة لم يكن في مقدروها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي ، ولقد استشعرت القوات المسلحة – انطلاقا من رؤيتها الثاقبة أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وانما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته ... وانتهت في بيانها بعد التشاور مع رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب إلى اتفاق المجتمعين على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام وقد شملت هذه الخارطة من ضمن ما اشتملت عليه : تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت – تأدية رئيس المحكمة الدستورية

العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة واجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية .

من هنا كانت ثورة شعب مصر العظيم ومن خلفه قواته المسلحة ، قد عزلت وأزاحت تلك الثورة المجيدة رئيس الدولة من منصبه ، عن إرادة واعية وشعبية طاغية لم يشهد العالم مثلها من قبل ، فزالت صفة المتهم / محمد محمد مرسي عيسي العياط كرئيس لمصر بموجب تلك الثورة الشعبية الجارفة التي ورد عنها بديباجة دستور مصر ٢٠١٤ المستفتى عليه من الشعب – تكريما لها واعترافا بها وبفضلها – هذا دستورنا : بأنها وثورة ٢٥ يناير فريدة بين الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية ، بكثافة المشاركة الشعبية التي قدرت بعشرات الملايين ، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق وبتجاوز الجماهير للطبقات والأيدلوجيات نحو آفاق وطنية وانسانية أكثر رحابة وبحماية جيش الشعب للإرادة

الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها وهي أيضا فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معا وحيث قد جرى نص المادة ١٥٩ من الدستور الحالي لسنة ٢٠١٤ على أنه : -

" يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور أو بالخيانة العظمى أو أية جناية أخرى بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام واذا كان به مانع يحل محله أحد مساعديه . وبمجرد صدور هذا القرار ، يوقف رئيس الجمهورية عن عمله ، ويعتبر ذلك مانعا مؤقتا يحول دون مباشرته لاختصاصاته حتى صدور حكم في الدعوى .

ويحاكم رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة يرأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضوية أقدم نائب لرئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نائب لرئيس مجلس الدولة وأقدم رئيسين

بمحاكم الاستئناف ، ويتولى الإدعاء أمامها النائب العام ، واذا قام بأحدهم مانع ، حل محله من يليه في الأقدمية وأحكام المحكمة نهائية غير قابلة للطعن وينظم القانون إجراءات التحقيق ، والمحاكمة ، واذا حكم بإدانة رئيس الجمهورية أعفي من منصبه ، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى . "

واذ كان ما تقدم وكان قد ثبت لدى المحكمة بيقين جازم ودليل قاطع أن المتهم / محمد محمد مرسي عيسي العياط قد زالت صفته كرئيس للجمهورية على النحو المتقدم منذ ٢٠١٣/٦/٣٠ وتم التحقيق معه واحالته إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠١٣ أي بعد زوال صفته كرئيس للجمهورية فلا يكون هناك مجال لإعمال ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من إجراءات خاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية حال توليه منصبة وهو ما يبين من مفهوم عبارة " واذا حكم بإدانة رئيس الجمهورية أعفي من منصبه " الأمر الذي يدل على أن الإجراءات الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية التي نصت عليها بالمادة ١٥٩من دستور ٢٠١٤ تكون ملزمة وواجبة الإتباع حال ثبوت صفة رئيس

الجمهورية واستمرارها حتى تاريخ المحاكمة والحكم عليه ومن ثم يكون الدفع المبدي بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وببطلان إجراءات التحقيق وأمر الإحالة غير سديد خليقا بالرفض وهو ما تقضي به المحكمة وباختصاصها ولائيا بنظرها وتكتفي بالإشارة إليه في الأسباب دون إنزاله بالمنطوق .

وحيث انه عن الدفع المبدي بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بالنسبة لباقي المتهمين تاسيسا على استفادتهم من صفة المتهم/ محمد مرسي كرئيس للجمهورية والتى انتفت عنه لما سلف من اسباب فانه يضحي بلا سند من الواقع أو القانون متعينا رفضه.

وحيث انه عن الدفع المبدئي ببطلان إجراءات القبض والتحقيق بالنسبة للمتهم صبحي صالح باعتباره عضوا بمجلس الشورى فمردود بأن الثابت انه بتاريخ ٢٠١٣/٧/٥ أبان الثورة الشعبية التي قامت قد صدر قرار من رئيس الجمهورية المؤقت بحل مجلس الشورى ومن ثم فأن أول أثار هذا القرار هو زوال الصفة عن أعضائه الأمر الذي تضحى معه إجراءات التحقيق مع المتهم والتي اتخذت في وقت لاحق لهذا التاريخ قد تمت

صحيحة منتجه لأثارها القانونية ويضحى بذلك الدفع في غير محله جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانيا بنظر الدعوى وكان النص فى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه... واذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين الثالث عشر بعد المائة محمد محمد إبراهيم البلتاجي والرابع عشر بعد المائة يوسف عبد الله القرضاوى يقيمان بدائرة قسم أول مدينة نصر وهو ما ينعقد به الاختصاص لهذه المحكمة ويضحى الدفع السالف غير سديد جديرا بالرفض.

وحيث انه عن الدفع بتوافر حالة الضرورة الملجئه والإكراه وفقا لنص المادتين ٦٠، ٦١ عقوبات فمردود بأن الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او غيره ولم تكن لإرادته دخل في حلوله إذ ليس للمرء ان يرتكب أمرا محرما

ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه اى أنه يشترط لتوافر حالة الضرورة او حالة الإكراه التي تمنع المسئولية الجنائية أن يثبت ان الجاني قد أراد ان الخلاص من شر محيط به وانه كان ينبغي ان يدفع مضرة لا يبررها القانون واذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين هم من ارتكبوا الجرائم المبنية بأمر الاحاله وانهم من دبروا اقتحام السجون حتى يتمكنوا من الهرب والفرار ومن ثم فقد انتفى القول بتوافر تلك الضرورة الملجئة أو ذلك الإكراه المقال بهما وتنعقد بذلك مسئوليتهم عما وقع ومن ثم يضحى الدفع السالف في غير محله جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع ببطلان أمر الإحالة والتحقيقات التي أجراها قاضى التحقيق لتجاوزه اختصاصه العيني و لابتنائه على الحكم الصادر في القضية رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠١٣ جنح مستأنف الإسماعيلية فمردود بان القرار الصادر بندب السيد قاضى التحقيق قد تضمن ندبه للتحقيق فيما ورد بالبلاغ رقم ٩٢١ لسنة ٢٠١٣ وما يرتبط به من جرائم وقد تضمن ذلك البلاغ حدوث اقتحام السجون المصرية وتهريب قادة جماعة الأخوان

وسرقة محتوياتها.....الخ ما ورد به. ومن ثم فان ما تضمنته تحقيقات السيد قاضى التحقيق من إجراءات كانت في حدود الاختصاص المندوب لتحقيقه سلفا في أمر الندب وأما القول بالبطلان لابتنائه على الحكم الصادر من محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية فمردود أيضا بأن الثابت من مطالعة أوراق القضية المشار إليها أن المحكمة قد استخدمت حقها المقرر في إجراء التحقيق النهائي في الدعوى وفقا للمواد من ٢٧١ حتى المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية وقد أسفر ذلك عن اكتشاف جرائم لم تحرك الدعوى بشأنها فاستخدمت حقها في التبليغ عن الجرائم التي كشف عنها هذا التحقيق فإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها دون ان يعد ذلك تصديا منها حسبما يدفع دفاع المتهمين الأمر الذي يضحى معه هذا الدفع بشقيه غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع ببطلان أمر القبض والتفتيش وفقا لنص المادة ١٢٧ إجراءات جنائية والذي يجرى على وجوب أن يشتمل الأمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل أقامته.... فمردود أن القانون لم يرتب

البطلان على إغفال بعض تلك البيانات طالما أن الشخص المضبوط هو المعنى بأمر القبض فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المتهم المأذون بضبطه كاملا أو صفته طالما انه الشخص المأذون بالإذن واذ كان ذلك وكان أمر القبض والتفتيش الصادر في حق المتهمين قد نفذ ضدهم باعتبارهم المقصودين والمعنيين كلا على حدا بعد تحديدهم تحديدا واضحا على نحو صحيح ومن ثم يكون الدفع غير سديدا متعينا رفضه.

وحيث انه عن الدفع ببطلان القبض الحاصل على المتهمين المعتقلين بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ فهذا الدفع في غير محله ذلك ان الثابت من الأوراق من شهادة كلا من اللواء عادل عزب واللواء حسن عبد الرحمن ومن كتاب قطاع الأمن الوطني انه قد صدر أمرا شفويا من السيد اللواء وزير الداخلية باعتقال المتهمين "مجموعة الأربع وثلاثين" أبان مظهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك كتدبير احترازي وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والتي كانت سارية حينئذ وذلك لحين عرضهم على النيابة العامة للتحقيق معهم ومن ثم فان هذا القبض قد وقع

صحيحا منتجا لأثاره القانونية في ذلك الحين ومن ثم تقضى المحكمة برفض الدفع.

وحيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الاتهام خامسا الوارد بأمر الإحالة استنادا لصدور قرار من وزير الداخلية بإخلاء سبيل المتهمين بتاريخ ٢٠١١/٢/٨ فمردود بأن الثابت من كتاب وزارة الداخلية قطاع الأمن الوطني أن المتهمين الصادر بحقهم أمر الاعتقال لم يصدر بشأنهم قرارا بإخلاء سبيلهم وأنهم هربوا من محبسهم الأمر الذي يكون معه الدفع السالف فى غير محله جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع بانتفاء أركان المساهمة التبعية وفقا لنص المادة ٤٣ عقوبات فمردود بأن الأصل أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الاخير والتي كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتمله للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء ومناط تقدير الاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ويكون بالنظر إلى

الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولا وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا وبحكم المجرى العادي للأمور.. واذ كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق وكان المتهمين سواء كانوا فاعلين أو شركاء فيها قد قاموا باقتحام السجون لتهريب البعض منهم وآخرين باستخدام القوة واطلاق النيران مما أدى إلى قتل المجني عليهم والشروع في قتل آخرين على النحو المبين فأن جرائم القتل والشروع فيه ووضع النار وسرقة المنقولات ألمبينه بالأوراق وكذا تخريب المباني والأملاك عمدا هي جرائم محتمله للجرائم الأصلية تنعقد بها المسئولية الجنائية منها قبل المتهمين سيما وقد وقعت تلك الجرائم كنتيجة محتملة لها ومن ثم فان المحكمة تقضى في الدعوى على هذا الأساس ومن ثم يكون الدفع السالف في غير محله جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع المبدي من دفاع المتهمين بإباحة الفعل لصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٢ بالعفو عن الجرائم وكان الثابت من مطالعة المادة الاولى من القرار سالف الذكر انه قد نص على أن يعفى عفوا شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت

بهدف مناصرة الثورة وتحقيق أهدافها في المدة من ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو سنة ٢٠١٢ فيما عدا جنايات القتل العمد... وبإعمال ما تقدم وكان البين من مطالعة أمر الإحالة أن المتهمين قد ارتكبوا جرائم المساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها واقتحام السجون وتهريب المساجين وقتل وشروع في قتل من حراسها وآخرين وخطف عدد من الضباط وهو مما لا يعد ذلك بقصد مناصرة الثورة ومن ثم فان تلك الجرائم لا تخضع للعفو المنصوص عليه في المرسوم رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٢ ويضحى الدفع فى غير محله وتقضى المحكمة برفضه.

وحيث انه عن الدفع ببطلان أمر الإحالة لصدوره من غير مختص إذ لا يجوز التفويض إلا للجمعية العمومية للمحكمة وليس رئيسها وكان النص فى المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على انه لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب قاض لتحقيق جريمة معينه من نوع معين..... كما نصت المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية على ان تجتمع محكمة النقض وكل محكمة الاستئناف..... للنظر فيما يلى والمسائل الأخرى المنصوص عليها فى القانون... ويجوز للجمعية العامة

ان تفوض رؤساء المحاكم في بعض ما يدخل في اختصاص واذ كان ذلك وكان رئيس محكمة استئناف القاهرة قد أصدر قرار الندب للسيد قاضى التحقيق بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٨ فى ضوء مخاطبة السيد وزير العدل له وقد أستند السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة فى قراره الى التفويض الصادر له من الجمعية العمومية لقضاه المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ ومن ثم يكون قراره بالندب قد صدر وفق صحيح القانون منتجا لاثاره القانونية من بعد ويضمن الدفع السالف بلا سند جديرا بالرفض.

وحيث انه عن الدفع المبدي من دفاع المتهم/ محسن يوسف السيد راضى بسقوط حبسه للتحقيق معه بعد مضى اربع وعشرون ساعة من ضبطه فهذا الدفع في غير محله ذلك أن البين من مطالعة محضر الضبط المؤرخ ٢٠١٣/٩/٦ أنه تم ضبطه فى الساعة الواحدة صباحا وقد عرض المحضر على السيد قاضى التحقيق وأخطر بتعذر إحضاره لدواع أمنية فقرر الأخير حجزه فى الساعة السادسة مساءا وعرضه صباح باكر الموافق ٢٠١٣/٩/٧ وأجرى معه التحقيق في الساعة

الواحدة مساءا اى في المدة المقررة له قانونا مما مؤداه أن حجز المتهم كان لازال قائما حتى عرض المتهم على جهه التحقيق ومن ثم يكون الدفع بلا سند جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع ببطلان أمر الإحالة بشأن جريمة الاحتجاز لعدم تحديد مكان وزمان خطف الضباط فمردود بأن النطاق الزمني وفقا لأمر الإحالة هو الفترة من ٢٠١٠ وحتى اوائل فبراير ٢٠١١ وأن مكان الاختطاف هو المناطق الحدودية من الجهة الشرقية لقطاع غزة بمنطقتي رفح والعريش محل المأمورية التي كان الضباط مكلفي للقيام بها ومن ثم يضحى أمر الإحالة واضحا ومحددا ومفصلا لتلك الجريمة خلافا لزعم دفاع المتهمين ومن ثم يضحى الدفع سالف غير سديدا جديرا برفضه.

وحيث انه عن الدفع بانتفاء الاتفاق بين المتهمين الماثلين والمتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين وانتفاء أركان الاشتراك بشأنهم فمردود بأن المتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين يمثلون قاده وأفراد حركة حماس بغزة وهى فصيل إرهابي يعد الجناح العسكري لجماعة الإخوان التي يمثلها باقي المتهمين ويصمهما علاقة تنظيمية بمتهمين آخرين من

حزب الله اللبناني والحرس الثوري الايراني وقد تضمنت وثيقة إنشاء الحركة الإسلامية "حماس" مدى خضوعها وارتباطها بتنظيم الإخوان وهو الجماعة الام من وجود ومصير مشترك الأمر الذي يؤكد مدى التنسيق والاتفاق بينهما على الترتيب والتنسيق بشأن ارتكاب الجرائم المبنية بأمر الإحالة تنسيقا محددا وواضحا يلتزم فيه كل متهم بالقيام الدور المحدد له سلفا والمبين تفصيليا بأمر الإحالة وواقعات الدعوى ويكون دفاع المتهم فى هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الادله وهو ما يخضع لتقدير المحكمة .

وحيث انه عن الدفع المبدي من دفاع المتهمين بعدم جواز نظر الاتهام لصدور أمر من نيابة أمن الدولة العليا بالأوجه لأقامه الدعوى فى القضية رقم ٦٥٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ بعد إحالتها بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨ وكذا الدفع بالارتباط وضم هذه الدعوى الى الدعوي سالفة البيان ووقف السير فيها فمردود عليهم بأن المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية و إن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في

تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيد الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى و تأخير الفصل فيها ، ويبين من نص هذه المادة أنه يشترط لهذا الإيقاف الوجوبي ما يلي : -

١- أن تكون الخصومة الجنائية المراد وقفها قد رفعت أمام المحكمة .

٢- أن توجد خصومة جنائية أخرى لها أسبقية قانونية على الخصومة المراد وقفها ، ويراد بالأسبقية القانونية أن يكون الفصل فيها أمرا أساسيا للفصل في الخصومة موضوع البحث لاتصاله بأحد أركان الجريمة ، أما إذا كان البحث الذي تثيره الدعوى الجنائية الأخرى لا يتصل بأركان الجريمة فلا موجب للإيقاف ، ولا تشترط أية أسبقية زمنية بين الخصومتين في تاريخ نشوئهما ، بل العبرة بمجرد الأسبقية القانونية للخصومة بالمعنى السالف بيانه ، فإذا لم تكن هناك غير خصومة واحدة ، فإن المحكمة تسترد كامل سلطتها في فحص المسألة الفرعية ولا يجوز لها أن تمتنع عن

نظرها بحجة أن الفصل فيها يخرج من دائرة اختصاصها النوعي ، واذا لم توقف المحكمة نظر الخصومة الجنائية رغم توافر شروط الإيقاف كان حكمها باطلا لمخالفته قاعدة تتصل باختصاص المحكمة وهي أمر يتعلق بالنظام العام .

وحيث إنه ولما كان ما تقدم وكانت الدعوى الأخرى رقم ٢٠١٣/٥٦٤٥٨ جنايات مدينة نصر (التخابر) والمنظورة أيضا أمام هذه المحكمة وتم حجزها للحكم بذات الجلسة المحددة لإصدار الحكم في الدعوى الماثلة (اقتحام السجون) قد أقيمت ضد بعض من المتهمين في الدعوى الماثلة بوصف أنهم و آخرين في :

خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى أغسطس ٢٠١٣ داخل وخارج جمهورية مصر العربية ، ارتكبوا الجرائم التالية :

- تخابروا مع من يعملون لمصلحة منظمة مقرها خارج البلاد ـ التنظيم الدولي ألإخواني وجناحه العسكري حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ـ للقيام بأعمال إرهابية داخل جمهورية مصر العربية بأن اتفقوا مع المتهمين من الحادي والثلاثين حتى الرابع

والثلاثين على التعاون معهم في تنفيذ أعمال إرهابية داخل البلاد وضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها بغرض إشاعة الفوضى واسقاط الدولة المصرية وصولا لاستيلاء جماعة الإخوان المسلمين على الحكم بأن فتحوا قنوات اتصال مع جهات أجنبية رسمية وغير رسمية لكسب تأييدهم لذلك ، وتلقوا دورات تدريبية إعلامية لتنفيذ الخطة المتفق عليها بإطلاق الشائعات والحرب النفسية وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي لخدمة مخططاتهم ، وقاموا بالتحالف والتنسيق مع تنظيمات جهادية بالداخل والخارج ، وتسللوا بطرق غير مشروعة إلى خارج البلاد . قطاع غزة . لتلقي تدريبات عسكرية داخل معسكرات أعدت لذلك وبأسلحة قاموا بتهريبها عبر الحدود الشرقية والغربية للبلاد ، وتبادلوا عبر شبكة المعلومات الدولية نقل تلك التكليفات فيما بينهم وقيادات التنظيم الدولي وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشهد السياسي والاقتصادي بالبلاد والسخط الشعبي قبل النظام القائم آنذاك وكيفية استغلال الأوضاع القائمة بلوغا لتنفيذ مخططهم الإجرامي وقد

وقعت الجريمة موضوع التخابر بدفع مجموعة من عناصر تنظيمات مسلحة داخلية وخارجية تسللت بطريقة غير مشروعة عبر الأنفاق الحدودية الشرقية للبلاد وهاجمت المنشآت العسكرية والشرطية والسجون المصرية لخلق حالة من الفراغ الأمني والفوضى بالبلاد ومكنت مقبوض عليهم من الهرب وكان من شأن ذلك ترويع المواطنين والقاء الرعب بينهم وتعريض حياتهم وأمنهم للخطر ، وعلى إثر عزل المتهم الثالث من منصبه وفي ذات إطار المخطط الإجرامي السالف بيانه دفعت عناصر مسلحة مماثلة للسابقة تستهدف منشآت وأفراد القوات المسلحة والشرطة لإسقاط الدولة المصرية وخلق ذريعة للتدخل الأجنبي بالبلاد وقد وقعت تلك الجريمة بقصد المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها على النحو المبين بالتحقيقات.

* اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى الثلاثين في ارتكاب جريمة التخابر موضوع الاتهام الوارد بالبند أولا بأن اتفقوا معهم على ارتكابها في الخارج والداخل ، وساعدوهم بأن

أمدوهم بعناوين بريد إليكترونية لاستخدامها في التراسل بينهم ونقل وتلقي التكليفات عبر شبكة المعلومات الدولية، كما أمدوهم بالدعم المادي اللازم لذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات.

* ارتكبوا عمدا أفعالا تؤدي إلي المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها ، بأن ارتكبوا الأفعال المبينة بالجريمتين موضوع الإتهامين الواردين بالبندين أولا ، ثانيا مما نجم عنه إشاعة الفوضى واحداث حالة من الفراغ الأمني وتراجع القوات المنوط بها تأمين الحدود الشرقية للبلاد وتعريض سلامة أراضيها للخطر على النحو المبين بالتحقيقات.

** سلموا لدولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها وأفشوا أليها سرا من أسرار الدفاع عن البلاد ، بأن سلموا عناصر من الحرس الثوري الإيراني العديد من التقارير السرية الواردة من هيئة الأمن القومي بشأن المعلومات السرية الخاصة بنتائج نشاط عناصر

إيرانية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار بالبلاد على النحو المبين بالتحقيقات.

***** بصفتهم موظفين عموميين . رئيس الجمهورية ، مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي ، مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط والمتابعة ، مدير مكتب رئيس الجمهورية ، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، نائب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية . أفشوا سرا من أسرار الدفاع عن البلاد بأن أفشوا مضمون التقارير السرية أرقام (٣٤٤ ، ٤١٦ ، ٥٣٩ ، ٦٣٣ ، ٦٣٦) الصادرة من رئاسة الجمهورية والمعدة للعرض على رئيس الجمهورية وذلك بإرسالها إلى عناوين البريد الإليكتروني المبينة بالتحقيقات.***

***** تولوا قيادة بجماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة**

الوطنية والسلام الاجتماعي ، بأن تولوا قيادة بجماعة الإخوان المسلمين التي تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة واستهداف المنشآت العامة بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

** أمدوا جماعة أسست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ومالية ، بأن أمدوا الجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند خامسا بأسلحة وأموال مع علمهم بما تدعو إليه ووسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

** انضموا لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون ، بأن انضموا للجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند خامسا مع علمهم بأغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

** بصفتهم مصريين التحقوا بمنظمة إرهابية مقرها خارج البلاد تتخذ من الإرهاب والتدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها ، بأن

التحقوا بمعسكرات تدريبية تابعة للتنظيم الدولي ألإخواني والحركات والجماعات التابعة له بقطاع غزة وتلقوا تدريبات عسكرية بها علي النحو المبين بالتحقيقات.

***** تسللوا إلي داخل البلاد عبر الحدود الشرقية لها بطريق غير مشروع ، بأن تسللوا عبر الأنفاق المجهزة لذلك على النحو المبين بالتحقيقات.***

وحيث إنه ولما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة ترى في حدود سلطتها التقديرية أن البحث الذي تثيره تلك الجرائم المنسوبة إليهم في الدعوى رقم ٢٠١٣/٥٦٤٥٨ ج مدينة نصر ، ليس ركنا لأي جريمة من الجرائم المنسوبة إليهم في الدعوى الجنائية الماثلة ، وتختلف فى موضوعها عنها ، وأن الفصل فيها ليس أمرا أساسيا للفصل في الخصومة الماثلة موضوع البحث ، ومن ثم لا تجد المحكمة موجبا لإيقاف هذه الدعوى لحين الفصل في الدعوى الأخرى ولا حتى مجرد ضمهما لعدم توافر الارتباط بينهما ويكون الدفع بالارتباط وضم الدعويين وعدم الجواز مفتقرا لسنده القانوني وترفضه المحكمة .

وحيث إنه وعن الدفع المبدي من المتهمين بعدم جدية التحريات المقدمة في الدعوى (أمن وطني – وأمن قومي) وبطلانها وانعدامها فمردود عليه – بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلي سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

وحيث إنه ولما كان الثابت من محضر التحريات المؤرخ ٢٠١٣/٧/٢٧ الساعة ١.٣٠ مساء المحرر بمعرفة المقدم / محمد مبروك الضابط بقطاع الأمن الوطني أنه منذ بداية عمله بجهاز مباحث أمن الدولة " قطاع الأمن الوطني حاليا" عام ١٩٩٧ اختص بمتابعة نشاط جماعة الإخوان المسلمين بوصفها جماعة

محظورة ، وأنه وردت إليه معلومات من مصادره السرية المنتشرة داخل جمهورية مصر العربية وخارجها أكدتها تحرياته مفادها أنه منذ عام ٢٠٠٥ وفي أعقاب التصريحات الأمريكية التي أعلنت عن ما سمي . بالفوضى الخلاقة . والسعي لإنشاء الشرق الأوسط الجديد ، قاد التنظيم الدولي للإخوان . الكائن خارج البلاد . تحركا في الداخل والخارج لإنفاذ تلك التصريحات ، فأصدر توجيهاته لجماعة الإخوان المسلمين بالداخل بالتنسيق مع حركة المقاومة الإسلامية حماس – الفلسطينية – وحزب الله – اللبناني – بمراقبة الأوضاع بالداخل واستثمار حالة الغضب الشعبي على النظام القائم آنذاك وما تسفر عنه الأحداث لتنفيذ هذا المخطط وذلك بإشاعة حالة الفوضى بالبلاد واسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها بهدف الاستيلاء على السلطة بالعنف من خلال الاستعانة بعناصر قتالية من الحركة والحزب المشار إليهما سلفا وأخرى منتمية لجماعة الإخوان – سبق تدريبها بقطاع غزة بمعرفة حركة حماس – وأضاف أنه في إطار السعي لتنفيذ ذلك المخطط كلف التنظيم

الدولي أعضاء الجماعة بالداخل بالسعي لإيجاد صلات قوية ببعض الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم الأجنبية والهيئات والجمعيات بالخارج ووضع دراسات حول الأوضاع ببعض البلدان ومن بينها مصر ، حيث أمكن رصد تكليف المتهم / محمد محمد إبراهيم البلتاجي بالسفر لمدينة اسطنبول خلال شهر مايو عام ٢٠٠٦ ولقائه بأعضاء مجلس شورى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وبه أعلنت الحركة مبايعتها وتبعيتها لقيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكذا تكليف المتهمين / محمد سعد الكتاتني / سعد عصمت الحسيني بالسفر إلى تركيا لحضور اجتماع مكتب الإرشاد العالمي بمدينة اسطنبول التركية في الفترة من ٦/٣٠ إلى ٢٠٠٧/٧/٢ وفي شهر نوفمبر عام ٢٠٠٧ للمشاركة في اجتماع مجلس شورى التنظيم الدولي حيث التقيا بممثلين للتنظيم في دول عدة تم خلال تلك اللقاءات طرح موضوعات تتعلق بالشأن الداخلي ومن بينها علاقة جماعة الإخوان بالنظام القائم بالبلاد آنذاك والأوضاع الداخلية للجماعة والنشاط البرلماني للكتلة الإخوانية في

مجلس الشعب وتكليف الجماعة بتأسيس قناة فضائية ، وضرورة إيجاد مؤسسة عالمية تعمل على تأمين الاتصالات بين الجماعة بالداخل والتنظيم الدولي تجنبا للرصد الأمني وقد تم ضبط تقرير بوقائع ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات المتهم / محي الدين حامد محمد في القضية رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٠ حصر أمن الدولة العليا ، وأنه تمكن من رصد لقاء جرى بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢١ التقى خلاله المتهمان/ محمد سعد الكتاتني و سعد عصمت الحسيني بأعضاء التنظيم بعدد من الدول العربية والأوروبية وآسيا الوسطى وشمال القوقاز تحت مسمى رابطة الإخوان المصريين بالخارج وقد تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات المتهم /عصام أحمد محمود الحداد في القضية رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩ حصر أمن الدولة العليا ، وفي ذات الإطار فقد تم تكليف المتهم / سعد عصمت الحسيني بمرافقة أيمن علي سيد أحمد - عضو التنظيم الدولي ومسئول لجنة التربية باتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا - في عام ٢٠٠٩

بالسفر لتركيا للمشاركة في اجتماع اللجنة العليا لاتحاد المنظمات الطلابية العالمي والذي تم خلاله استعراض خطة عمل التنظيم الدولي بالأقطار الداخلية ومن بينها جمهورية مصر العربية وتوسيع دائرة الاستقطاب بين العناصر الطلابية وقد تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات عصام الحداد في القضية سالفة البيان ، كما أكدت قيام التنظيم الدولي الإخواني في غضون عام ٢٠٠٨ بالتنسيق مع جماعة الإخوان بالداخل وحزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" لتشكيل تنظيمات إرهابية للتدخل المسلح داخل البلاد حال اندلاع الفوضى ، ونفاذا لذلك التقى المتهم / حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور بالقيادي بالحركة . المكنى أبو هشام . حيث تناولا الموقف السياسي داخل البلاد وضرورة تحرك جماعة الإخوان لإسقاط النظام القائم بها آنذاك لتشكيله تهديدا لبقاء جماعة الإخوان بمصر وروافدها بالخارج وأن حركة حماس يمكنها تقديم الدعم اللازم للجماعة لتنفيذ ذلك وتمكينها من الاستيلاء على السلطة من خلال عناصر

يتم إعدادها عسكريا بمعرفة حزب الله اللبناني ، وأضاف الشاهد بسابقة ضبط خلية لعناصر حزب الله بالبلاد كانت مكلفة بإحداث حالة من الفوضى بها باستخدام العنف . المحرر عنها القضية رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٩ حصر أمن الدولة العليا ، وأنه نفاذا لإذن نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ٢٠١١/١/٩ والصادر بتسجيل الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تدور بين المتهم / محمد محمد مرسي عيسى العياط و أحمد محمد محمد عبد العاطي تمكن من تسجيل عدة اتصالات هاتفية بين سالفي الذكر في الفترة من ٢٠١١/١/٢١ حتى ٢٠١١/١/٢٦ تضمنت تنسيقهما وأحد العناصر الاستخباراتية الأمريكية قبل أحداث ٢٥ يناير حيث استعرضا تفاصيل لقاء الأخير بعنصر الاستخبارات المشار إليه ومدى إمكانية التنسيق بين جهاز الاستخبارات المشار إليه وأجهزة مماثلة لدول أخرى وقدرة جماعة الإخوان المسلمين على تحريك الأحداث في الشارع المصري وطلب ضابط الاستخبارات عقد لقاء عاجل في الأسبوع الثاني من شهر فبراير عام ٢٠١١ بمشاركة

العناصر الإخوانية السابق مقابلتهم له بتركيا وأبلغ احمد عبد العاطي بأن التنسيق بشأن الثورة المصرية سوف يتم بين ثلاثة أجهزة استخباراتية تقوم بعمل مشترك ، وأضاف بأن المكالمات الهاتفية المأذون بتسجيلها أبدى خلالها المتهم تخوفه من وجود تعاملات لجهاز الاستخبارات المشار إليه مع جماعات أخرى بمصر وأبلغه احمد عبد العاطي بعدم وجود داع لذلك التخوف بسبب حجم وثقل جماعة الإخوان بمصر ، وتم الاتفاق بينهما على ضرورة التنسيق مع المتهم ايمن علي ، واختتم احمد عبد العاطي . المتواجد بتركيا آنذاك . حديثه بأن هناك ثلاث دول تتحكم في المشهد السياسي وتصاعد الأحداث بالداخل وأن تركيا من خلال اتصالاتها هي الأقدر على تعزيز موقف الجماعة لدى الغرب وأن دولة قطر ترغب في أن يكون لها ذات الدور من خلال قناة الجزيرة ، وأنه نفاذا لذلك الإذن تمكن من متابعة البريد الإلكتروني الخاص بالمتهم محمد مرسي والذي وردت إليه رسالة بعنوان "تقدير موقف عن الحالة المصرية في ظل الثورة التونسية" تناولت

استعراض الموقف الأمريكي الأوروبي من أحداث تونس وموقف جماعة الإخوان المسلمين من الأحداث الجارية ، وفي أعقاب تنفيذ إذن النيابة العامة فقدت التسجيلات المأذون بها على إثر أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ أثناء اقتحام العناصر الإجرامية من جماعة الإخوان المسلمين مبنى جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر ، وأضاف أنه وفي ذات الإطار أمكن الحصول على تسجيل مرئي وصوتي لاجتماع مكتب إرشاد جماعة الإخوان تحدث فيه مرشد الجماعة المتهم / محمد بديع عبد المجيد سامي والمتهم محمد مرسي عن الاتصالات والتعاون بين جماعة الإخوان والإدارة الأمريكية واللقاءات التي تمت في هذا الصدد وكذلك التعاون مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والتي اضطلعت بدور هام في اقتحام السجون المصرية تنفيذا للمخطط آنف البيان والهادف لإسقاط الدولة المصرية وصولا لاستيلاء جماعة الإخوان المسلمين على الحكم بالقوة ، وأضاف أن المخطط التآمري اكتملت حلقاته باقتحام السجون خلال أحداث ٢٥ يناير وتهريب السجناء

واستهداف مائة وستين قسم شرطة في توقيتات متزامنة لإفقاد جهاز الشرطة قدرته على التعامل مع الأحداث واشاعة الفوضى وتمكين جماعة الإخوان المسلمين من الحكم بلوغا لأهداف التنظيم الدولي وطمس الشخصية العربية وتقسيم مصر إلى إسلامي وليبرالي بعد فشل محاولات التقسيم الطائفي وتحقيق المصالح الأمريكية الإسرائيلية ، وأن التنظيم الدولي الإخواني كلف خالد مشعل . رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس " ومسئول الجناح الإخواني بفلسطين . بلقاء علي أكبر ولايتي مستشار الخامنئي في نوفمبر ٢٠١٠ بدمشق ، ونفاذا لذلك التكليف التقاه واتفقا على استثمار الأوضاع القائمة داخل البلاد والغضب من النظام القائم آنذاك والدفع بالعناصر السابق تدريبها بقطاع غزة عبر الأنفاق غير المشروعة المتواجدة بالحدود الشرقية للبلاد للقيام بعمليات عدائية داخل البلاد واقتحام السجون وتهريب المساجين ، على أن يتزامن ذلك مع قيام جماعة الإخوان بالداخل بإثارة الجماهير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وفتح

قنوات اتصال مع النظام القائم آنذاك لإيهامه بعدم مشاركة الجماعة في المخطط التآمري ، وأضاف بأنه نفاذا لذلك وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ تسللت إلى البلاد عناصر من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بالحركة وعناصر من حزب الله إلى محافظة شمال سيناء مستهدفين المنشآت الشرطية بمدينة رفح وتوجهوا عقب ذلك في ثلاث مجموعات إلى محافظات القاهرة والقليوبية والبحيرة واقتحموا سجون وادي النطرون والمرج وأبو زعبل لتهريب السجناء لإشاعة الفوضى بلوغا لأهداف المخطط التآمري واسقاط الدولة المصرية ، واختتم تحرياته بأنه سبق ضبط وثائق تنظيمية لجماعة الإخوان في العديد من القضايا تؤكد صحة تحرياته ومنها ما ضبط بالقضايا أرقام ٥٠٠ لسنة ٢٠٠٨ و١٤١٤ لسنة ٢٠٠٨ و٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩ و٢٣٧ لسنة ٢٠٠٩ و٩٠٩ لسنة ٢٠١٠ حصر امن الدولة العليا والقضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية .

كما ثبت أيضا بتحريات هيئة الأمن القومي (المخابرات العامة) اضطلاع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين . والذي يتخذ مقره خارج البلاد . ومنذ فترة سابقة على عام ٢٠٠٦ بالتخطيط والتوجيه لقيادات جماعة الإخوان المسلمين بالداخل لتنفيذ أعمال إرهابية وعنف داخل البلاد مستهدفا استيلاء الجماعة على الحكم ، وهو ما تصاعدت وتيرته منذ بداية عام ٢٠١٠ مع تولي المتهم / محمد بديع منصب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وسيطرة الفكر القطبي المتشدد على الجماعة ، وقد أكدت تحريات الأمن القومي قيام قيادات التنظيم الدولي بالعمل مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين على صياغة بنود ذلك التحرك العدائي بلوغا لأهداف المخطط وتخلص هذه البنود فيما يلي : أولا: التحالف والتنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين بالبلاد وغيرها من المنظمات الأجنبية خارج البلاد - حركة المقاومة الإسلامية "حماس" المرتبطة تنظيميا بجماعة الإخوان المسلمين وأحد أجنحتها بفلسطين ، حزب الله اللبناني والمرتبط بالحرس الثوري الإيراني

وتنظيمات أخرى بالداخل والخارج تعتنق الأفكار الجهادية والتكفيرية المتطرفة ، ثانيا: . فتح قنوات اتصال بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين مع الغرب – عدد من المسئولين بالجهات الأمريكية والأوروبية الرسميـــة وغير الرسميـــة – من خلال وسطاء نافذين بدولتي تركيا وقطر والاتفاق فيما بينهم على تنفيذ مخططات الجماعة بالاستيلاء على السلطة في مصر وبث رسائل طمأنة للخارج بفكر الحركة الإسلامية ، ثالثا : التأهيل الإعلامي لعناصر من شباب جماعة الإخوان المسلمين وتسفيرهم إلى الخارج لتلقي دورات تدريبية عن المهارات المختلفة في مجال الإعلام بغرض تأهيلهم لتنفيذ الخطة الإعلامية المتفق عليها بإطلاق الشائعات والحرب النفسية وتوجيه الرأي العام لخدمة أهداف ومخططات جماعة الإخوان المسلمين خلال مراحل التخطيط للاستيلاء على الحكم ، رابعا :. تأمين وسائل اتصال وتراسل عبر الأقمار الصناعية باستخدام هواتف الثريا ، وهواتف بشرائح دولية على شبكتي المحمول " الفلسطينية ، اللبنانية " وكذا عناوين البريد الإلكتروني

ومواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية بين مسئولي التنظيم الدولي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحزب الله وقيادات جماعة الإخوان بالداخل يتم من خلالها نقل المعلومات والتكليفات لتنفيذ المهام الموكولة إليهم والمتصلة بهذا المخطط العدائي ، خامسا :. اعتماد محور عسكري للتحرك قائم على تهريب السلاح إلى داخل البلاد عبر الدروب الصحراوية المتاخمة للحدود الغربية و الشرقية، فضلا عن التدريب العسكري من خلال تسلل بعض عناصر من جماعة الإخوان إلى قطاع غزة بطريق غير مشروع – عبر الأنفاق السرية – واشتراكها مع عناصر من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في تلقي تدريبات على القتال وفنون الدفاع عن النفس وكيفية استخدام السلاح من قبل مدربين من حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني تمهيدا لإعادة دفعهم إلى البلاد لتنفيذ عمليات إرهابية واحداث حالة الفوضى ، سادسا:. تقديم الدعم المادي اللازم لتمويل مخططات ذلك التحرك القائم على الأموال المرسلة من التنظيم الدولي ، فضلا عن تلقي أموال من

بعض الدول الأجنبية ، وأكدت التحريات أن قيادة التنظيم الدولي ألإخواني عهدت لكل من أحمد محمد محمد عبد العاطي و حسين محمد محمود القزاز و عماد الدين علي عطوة شاهي وابراهيم فاروق محمد الزيات – أعضاء وممثلي التنظيم الدولي الإخواني – بمتابعة وتنفيذ بنود ومحاور ذلك التحرك العدائي التآمري ومسئولية التنسيق وتبادل المعلومات وتنفيذ ونقل التكليفات والأوامر الصادرة من قيادة التنظيم الدولي في كافة المحاور إلى جماعة الإخوان من خلال قيادات تلك الجماعة بجمهورية مصر العربية وهم المتهمون / محمد بديع عبد المجيد و/عصام الدين محمد حسين العريان – نائب رئيس حزب الحرية والعدالة وعضو مكتب الإرشاد – و/ السيد محمود عزت إبراهيم – عضو مكتب الإرشاد – ومتهمين اخرين ، وأضافت التحريات أنه في إطار التنسيق والإعداد لذلك التحرك ووضع بنوده فقد عقدت اجتماعات بين عناصر قيادية من جماعة الإخوان بالبلاد وأخرى بالتنظيم الدولي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" رصد منها بالداخل لقاءين الأول بتاريخ ١٤/

٢/ ٢٠٠٦ دار بين المتهم/ محمد محمد مرسي عيسي العياط والفلسطيني محمود الزهار - القيادي بحركة حماس - بمحافظة الشرقية ، والثاني بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦ جمع بين المتهم سالف الذكر برفقة وفد من قيادات جماعته وقيادات حركة حماس بمقر اتحاد الأطباء العرب . بنقابة الأطباء بالقاهرة ، كما رصدت اتصالات أخرى بالخارج ومنها سفر بعض المتهمين وآخرين من القيادات الإخوانية لحضور مؤتمرات واجتماعات تنظيمية بالخارج . اجتماع مكتب الإرشاد العالمي بتركيا عام ٢٠٠٧ ، اجتماع لجنة رابطة الإخوان المصريين عام ٢٠٠٨ بالسعودية، اجتماع اللجنة العليا للاتحاد العالمي للمنظمات الطلابية عام ٢٠٠٩ بتركيا ، مؤتمر نصرة غزة عام ٢٠٠٩. حيث دار على هامشها لقاءات سرية بين العناصر المصرية والعناصر القيادية بالتنظيم الدولي وعناصر من كتائب القسام - الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" - للعمل على توحيد الجهود بين تحركات التنظيم الدولي للإخوان في العديد من دول العالم العربي . من

بينها مصر وتونس . وترسيخ مبدأ العمل الجهادي مع العمل الدعوي والتربوي لعناصر التنظيم الإخواني بتلك الدول وخاصة العناصر الطلابية والاتفاق على أسلوب جمع التبرعات المالية بالدول الأوروبية والغربية تحت ساتر نصرة القضية الفلسطينية ، وأكدت التحريات أن احمد محمد عبد العاطي تواجد بدولة تركيا خلال فترة ما قبل أحداث يناير ٢٠١١ وفي إطار الدور المبين له سلفا وللمتهم / محمد مرسي فقد تواصلا من خلال بريديهما الإلكترونيين

(drmorsydr@gmail.com)،(aatty2011@gmail.Com

حيث تبادلا المعلومات بشأن الموقف الأمريكي والأوربي . فرنسا وانجلترا . تجاه الأنظمة بالمنطقة العربية ودور جماعة الإخوان التي استطاعت من خلال اتصالاتها واللقاءات التي عقدتها بالخارج مع برلمانيين من تلك الدول ، أو عبر قنوات غير رسمية في طمأنة تلك الدول بفكر الحركة الإسلامية ، وبمخطط التنظيم الدولي والجماعة في الاستيلاء على السلطة بالبلاد ، وطلب احمد

عبد العاطي من المتهم/ محمد مرسي جمع معلومات تتعلق برؤية النظام القائم آنذاك للأحداث وامكانية فتحه لحوار دون استثناء الحركة الإسلامية ، وجدوى الضغط الخارجي في تحريك ذلك الحوار ، وأبلغه برؤية التنظيم الدولي للأحداث الراهنة وآلية التعامل معها من قبل جماعة الإخوان المسلمين وصولا لتأجيج الأحداث واشعال الموقف بالبلاد مستغلين في ذلك حالة الغضب الشعبي على النظام القائم آنذاك ، والاحتجاجات على الأوضاع القائمة ، وأصدر له تكليفات عدة تمثلت في ضرورة مشاركة الجماعة في أحداث يناير بصورة سرية مع التأكيد إعلاميا على خلاف ذلك ، وتعلية سقف المطالب ، وسرعة قيام التنظيم بفتح حوار مع النظام ومع الغرب من خلال وسطاء نافذين بدولتي تركيا و قطر ، وصولا إلى إحداث ضغط خارجي على النظام ، مع تأمين قيادات فاعلة وبديلة لا تشارك في الأحداث على أن تقتصر مهمتها على تأمين الحركة والدعوة لأي سيناريو دراماتيكي ، وأضافت التحريات أنه في إطار التحالف والتنسيق بين التنظيم الدولي الإخواني وجماعة الإخوان

بالبلاد قام القياديين بالتنظيم الدولي حسين القزاز و عماد الدين شاهين بنقل تكليفات وتوجيهات التنظيم الدولي لمحمد خيرت الشاطر أثناء التشاور مع أعضاء المجلس العسكري خلال اجتماعه معهم بتاريخ ٢٠١١/١١/١٠ والمتمثلة في عودة الجيش إلى ثكناته أو التصعيد كوسيلة للتفاوض ، وقيام سالف الذكر بإبلاغ المتهم القزاز في غضون شهر أغسطس عام ٢٠١٢ بمقترحاته بخصوص هيكلة مؤسسة رئاسة الجمهورية ، ومستشاري الرئيس ، ومسمياتهم ومشروع النهضة ، وتطوير جماعة الإخوان بالبلاد كي يقوم الأخير بعرضها على قيادة التنظيم الدولي ، والموافقة عليها ودخولها حيز التنفيذ ، وأنه في إطار تنفيذ ذلك المخطط العدائي . وفى شقه الخاص بالتحالف والتنسيق بين جماعة الإخوان بالبلاد وغيرها من المنظمات الأجنبية خارج البلاد . فقد أمكن رصد العديد من الاتصالات تؤكد مسئولية المتهم محمد مرسي عن عقد لقاءات تنظيمية بين العناصر القيادية للجماعة بالبلاد والعناصر القيادية بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان

بالخارج ، وكذا مسئوليته أيضا عن ترتيب لقاءات مع كوادر المنظمات الأجنبية والمسلحة بالخارج حيث تواصل في غضون عام ٢٠٠٩ مع خالد مشعل . رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" . وتبادلا الرأي في شأن المحاور المشتركة لعمل جماعة الإخوان وحماس ، كما أصدر المتهم محمد مرسي في غضون ذات العام ٢٠٠٩ تكليفا إلى المتهم / حازم فاروق بالسفر لدولة لبنان واللقاء بقيادي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" – المكنى أبو هاشم – على هامش منتدى بيروت العالمي للتنسيق بينهما حول دور الحركة في مساندة تنظيم الإخوان المسلمين بالبلاد لإسقاط النظام الأسبق والسيطرة على الشعب المصري بالقوة والعنف من خلال إشاعة الفوضى بالبلاد ، وكيفية التنسيق بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحزب الله في هذا الشأن وقد نفذ المتهم حازم فاروق ما كلف به في هذا الصدد ، وفى إطار ذات النشاط في غضون عام ٢٠١٠ وبتوجيهات من المتهم/ محمد بديع أصدر المتهم/ محمد مرسي تكليفات للمتهمين

محمد سعد الكتاتني ومحمد البلتاجي وحازم فاروق و متولي صلاح الدين عبد المقصود متولي وآخرين بالسفر لدولة لبنان لعقد لقاءات مع عناصر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على هامش ملتقى دعم المقاومة العربي والذي تم بإشراف عناصر قيادية من حزب الله اللبناني حيث عقد المتهمون سالفوا الذكر لقاءات مع قيادات من الحركة عرف منهم الفلسطينيين / عتاب عامر وأحمد حلية لتنظيم وتنسيق العمل المشترك بينهم في كيفية الإعداد المسبق والتحركات لإسقاط الدولة المصرية باستخدام العنف ونشر الفوضى وتقديم الحركة الدعم اللوجيستي والعسكري لتنفيذ مخططاتهم على أن تقوم جماعة الإخوان بعد توليهم السلطة بالبلاد بتقديم الدعم المادي اللوجيستي للحركة بقطاع غزة ، وأنه وفي ذات الإطار تم رصد العديد من الاتصالات المباشرة بين قيادات من جماعة الإخوان وأخرى من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حيث أمكن رصد اتصالات متبادلة بتاريخ ٢٠١١/٢/٧ عبر البريد الإلكتروني بين أيمن طه . قيادي بحركة حماس .

والمتهم / حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور تضمنت الأولى تخوف القيادي الحماسي المذكور من سرعة دخول جماعة الإخوان المسلمين للحوار مع النظام الحاكم للبلاد آنذاك، كما أبلغ المتهم سالف الذكر القيادي الحماسي المذكور في الرسالة الثانية . برموز مشفرة . بنتائج الحوار الذي جمع بين قيادات جماعته مع اللواء عمر سليمان . نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، كما رصد لقاء لمحمد خيرت الشاطر برئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" / خالد مشعل بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٨ بإحدى الفنادق الكائنة بحي مدينة نصر . سيتي ستارز . وتضمن اللقاء إمداد خيرت الشاطر للأخير بمعلومات عن الشأن الداخلي المصري منها شرح أحداث الانتخابات الرئاسية في جولتها الأولى وموقف المجلس العسكري والنقاشات التي كانت تدور بينه وبين أعضاء المجلس العسكري وتهديداته للمجلس العسكري بشأن سير العملية الديمقراطية طبقا لرغبة الإخوان ، كما أدلي له بمعلومات عن اللجنة الدستورية لصياغة الدستور واللجنة العليا للانتخابات ، كما

أبلغ خالد مشعل سالف الذكر بتكليفات التنظيم الدولي الإخواني فيما يخص الشأن الداخلي المصري ، وأكدت التحريات أن هذا اللقاء من اللقاءات التنظيمية التي توضح مدى سيطرة وتوجيه / خالد مشعل – رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الذراع العسكري للتنظيم الدولي الإخواني – على قيادات جماعة الإخوان المسلمين ومن بينها خيرت الشاطر والذي يعد من العناصر المسيطرة والتنظيمية بالجماعة والمسئول عن الأنشطة الاقتصادية والسياسية والإعلامية بها ، فقد أكدت التحريات أن احمد عبد العاطي ومن خلال البريد الالكتروني الخاص بخالد سعد حسنين كلف عمار احمد محمد وآخرين بالسفر إلى دولة لبنان خلال الفترة من ١١إلى ١٧ يوليو ٢٠١٠ لتلقي دورات تدريبية في مجال الإعلام . تحمل تكاليفها التنظيم الدولي . تناولت المهارات الإعلامية للمتحدث الرسمي والإدارة الإعلامية في ظل الأزمات والطوارئ والمهارات الاحترافية لإدارة الحملات الإعلامية ، وقد نفذ عمار احمد ذلك التكليف حيث حضر الدورة الأخيرة وتم تأهيله من قبل

عناصر حزب الله وحركة حماس للمشاركة وبحضور عناصر من التنظيم الدولي لتنفيذ الخطة الإعلامية المتفق عليها بين تلك التنظيمات خلال مراحل التخطيط للاستيلاء علي الحكم ، وأكدت التحريات أن سالف الذكر هو أحد المسئولين عن مواقع الإخوان المسلمين الإلكترونية التي اختصت بشن الحرب النفسية واطلاق الشائعات وتوجيه الرأي العام لخدمة مخططات الجماعة ، وأنه أعد تقريرا عن تلك الدورة أرسله إلى احد قيادات جماعة الإخوان تضمن فعاليات تلك الدورة ولقاءاته بعناصر من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ومحاور الحملة الإعلامية للانتخابات النيابية عن عام ٢٠١٠ ومنها إنشاء مواقع مستترة تديرها جماعة الإخوان مع ضرورة الضغط الإعلامي والتعاون مع أعضاء التنظيم الدولي بالدول المختلفة واعداد فريق لتصوير وتوثيق الانتهاكات والتعامل مع الانتخابات كحملة لفضح النظام الحاكم في مصر خارجيا ، وفى إطار تنفيذ المخطط التآمري وفى شقه الخاص بتأمين وسائل الاتصال والتراسل عبر الأقمار الصناعية بين مسئولي التنظيم

الدولي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحزب الله وقيادات جماعة الإخوان بالداخل لنقل المعلومات والتكليفات لتنفيذ المهام الموكولة إليهم والمتصلة بهذا المخطط العدائي ، فقد توصلت التحريات إلى قيام عمار البنا بالتعاون مع من يدعى أنس حسن . مؤسس شبكة رصد rnn . في استخدام برامج مشفرة ومؤمنة تنفيذا لمخطط التنظيم الدولي لتغيير الأنظمة العربية والاستيلاء على الحكم بداية من تونس ومصر وليبيا ، وأنه قد نقل خبرة جماعة الإخوان بمصر في التعامل مع قطع الانترنت إبان أحداث ٢٥ يناير إلى التنظيم الإخواني بدولة ليبيا أثناء الثورة الليبية بلوغا لأهداف المخطط المشار إليه والهادف لتقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة ، وأضافت التحريات أن خالد سعد واحمد رجب و الحسن محمد خيرت الشاطر من العناصر الإخوانية الفنية المحترفة في مجال الإنترنت واستخدام البرامج المشفرة ، كما أكدت التحريات أنه على صعيد نشاط التنظيم في الدعم المادي لذلك التحرك فقد ارتكز على الأموال المرسلة من التنظيم الدولي والسابق تجميعها من

خلال حملات لجمع التبرعات على هامش مؤتمرات وندوات عقدت بالخارج تحت زعم تقديم حصيلتها لدعم القضية الفلسطينية فضلا عن تلقى أموال من بعض الدول الأجنبية ، وأنه قد أشرف على ذلك البند من بنود التحرك خيرت الشاطر وعصام الحداد وابراهيم الزيات من خلال انضمام الأخيرين لعدد من الواجهات الأمامية للتنظيم الدولي ومنها منظمة الإغاثة الإسلامية بألمانيا وجمعية التنمية السياحية للمقيمين بالخارج واستخدامها في تمويل تنظيم الإخوان بالداخل لتنفيذ مخططاتهم بالاستيلاء على الحكم بالبلاد ، بينما اضطلع خيرت الشاطر بحكم صفته التنظيمية بالداخل بالإشراف على المؤسسات الاقتصادية التابعة للتنظيم الدولي بالبلاد وادارتها واستخدامها في تمويل الجماعة وتحركاتها لتنفيذ مخططاتها ، كما أضافت التحريات أنه في إطار تنفيذ ذلك التحرك العدائي . وفى شقه الخاص بالمحور العسكري القائم على تهريب السلاح والتدريب العسكري . وبناء على تكليفات وتوجيهات التنظيم الدولي فقد تم عقد لقاءات بين العناصر القيادية بجماعة الإخوان

ومثيلتها بالجماعات الجهادية والتكفيرية بالداخل والخارج منها عناصر تنتمي لتنظيمات تابعة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" عرف منها جيش الإسلام ، التوحيد والجهاد ، جلجلت ، وكذا لقاءات أخرى بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وتنظيمات أخرى أجنبية بهدف توحيد جهود تلك المنظمات والتنظيمات وأطر التعامل الدعوى والسياسي في ظل الثورات العربية والاتفاق على آلية تنفيذ ذلك المحور العسكري ، ونفاذا لذلك فقد جرى لقاء خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١٠ بدولة سوريا . جمع بين قيادات من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والحرس الثوري الإيراني وعناصر إخوانية وأخرى من التنظيم الدولي اتفق خلاله على تجهيز وتدريب عناصر مسلحة من قبل مدربين من الحرس الثوري الإيراني على أن يتم الدفع بتلك العناصر من قطاع غزة إلي مصر لإحداث الفوضى ، وأضافت التحريات أن التنظيم الدولي وجماعة الإخوان قد ارتكزا على تلك المحاور جميعها لتنفيذ مخططهما التآمري بإشاعة الفوضى بالبلاد واسقاط الدولة

ومؤسساتها وصولا للاستيلاء على الحكم بالعنف ، ونفاذا لذلك وخلال أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ رصد تسلل عناصر أجنبية من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحزب الله عبر الأنفاق الغير مشروعة بالحدود الشرقية للبلاد واشتراكها مع عناصر أخرى من الجماعات الجهادية والتكفيرية بسيناء في الاعتداء بالأسلحة النارية على القوات الأمنية بأماكن متعددة بمحافظة شمال سيناء وعلى القوات المتواجدة لحراسة السجون المصرية مما نجم عنه اقتحام تلك السجون وهروب المسجونين التابعين لتلك التنظيمات وقتل العديد من المسجونين والمواطنين والعناصر المكلفين بتأمين تلك المنشآت مما ساهم في إحداث حالة الفوضى بالبلاد والإضرار بالأمن القومي المصري ومصالح البلاد .

وحيث إنه لما ذلك وكانت هذه المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان إلى جدية تلك التحريات وسلامتها سواء كانت (أمن وطني – أمن قومي) والتي أجريت في الدعوى وتأكد لها صدق مجريها لاتفاقها مع حقيقة الواقع في الدعوى وقد اتسمت بالجدية والصدق ، ولا

ينال من جديتها وسلامتها وكفايتها ما تذرع به دفاع المتهمين من عدم جدية التحريات وانعدامها وعدم ذكرها لأسماء أشخاص من حركة حماس ، إذ أنه ليس بلازم أن يذكر مجرى التحري بمحضر التحريات اسم وعنوان كل متهم على وجه التفصيل والتحديد والتدقيق طالما كان هو المعني بتلك التحريات ، ولما كانت تلك التحريات قد جاءت صريحة وواضحة وتصدق من أجراها وأنها حوت بيانات شاملة وكافية لأسماء المتهمين وصفتهم وانتماءاتهم لجماعات وتنظيمات والأفعال الإجرامية المسندة إلى كل منهم ودور كل متهم في التنظيم الذي ينتمي اليه ومن ثم يكون منعي الدفاع عن كل من المتهمين في هذا الصدد غير صحيح ترفضه المحكمة.

وحيث إنه وعن الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم تحقق العلانية في تلك المحاكمات ضمانا لاستقلال القضاء وردع السلطة التنفيذية عن كل أشكال التدخل في شئونها ، وعدم حضور الشعب لجلسات المحاكمة ، ووضع المتهمين داخل قفص زجاجي فمردود عليه بأنه من المقرر وفقا للمادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات

الجنائية وجوب أن تكون الجلسة علنية ، وتتحقق علنية الجلسة بالوسيلتين الآتيتين :-

-السماح لكل شخص دون تمييز بأن يشهد المحكمة وهى تتحقق بمجرد فتح باب الجلسة للجمهور سواء حضر أشخاص بالفعل أم لا والسماح بنشر ما يجرى داخل الجلسات من إجراءات بكافة طرق النشر.

لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسات المحاكمة أنها جلسة علنية ولم يثبت المتهمين أن أي من تلك الجلسات كانت سرية كما أن المحكمة لم تمنع أي شخص من حضور أي جلسة من جلسات المحكمة بل كان حضورها مباحا لكل شخص دون تمييز وان رأت استخراج تصرح مسبق لهم بارتيادها لتنظيم عملية الدخول إلى الأكاديمية مراعاة للحالة الأمنية التي تمر بها الدولة وباعتبار أن المكان الذي تجرى فيه المحاكمة هو مؤسسة تعليمية أمنية يلزم إتباع التعليمات الإدارية الصادرة عن قيادتها بشأن دخول وخروج الأهالي ، فضلا عن أن تلك الجلسات كانت مغطاة

إعلاميا وتم نقل كل ما يدور بداخلها من إجراءات بكافة طرق النشر الصحفي المقروء والالكتروني ، ومن ثم فإن جميع جلسات المحاكمة تكون قد جرت علنية ، ولا يقدح في ذلك ما أشار إليه الدفاع في مذكراتهم من أن إجراءات المحاكمة قد تمت بأكاديمية الشرطة وأن الدخول إليها يخضع لإجراءات تفتيش خاصة ، ذلك أن المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن (تنعقد محاكم الجنايات في كل جهة فيها محكمة ابتدائية ، ويجوز إذا اقتضت الحال أن تنعقد محكمة الجنايات في مكان آخر يعينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف) ، فإن مفاد ذلك هو جواز انعقاد محكمة الجنايات في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة على أن يكون ذلك بقرار من وزير العدل وبناء على طلب من رئيس محكمة الاستئناف ، واذ كان الثابت بالأوراق أن نقل المحاكمة إلى أكاديمية الشرطة نظرا إلى خطورة المتهمين وحساسية موضوع القضية في ظل الظروف التي تمر بها البلاد بالإضافة إلى أن مساحة قفص القاعة

بمحكمة شمال القاهرة بالعباسية لا يستوعب أعداد المتهمين ، واذ أصدر السيد وزير العدل قراره المشار إليه بناء على طلب من السيد القاضي رئيس محكمة استئناف القاهرة للاعتبارات السابقة ، فأنه يكون قد جاء وفقا لصحيح القانون ، وعلى ضوء ما تجيزه المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فلا تثريب عليه ، وعن القول بأن ارتياد مكان انعقاد المحكمة يخضع لإجراءات تفتيش فمردود بأن التفتيش هو حرص على سلامة الحاضرين لجلسات المحكمة في ظل الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد ، ولا ينال من صحة وسلامة وعلنية انعقاد المحكمة طالما أنه مسموح لكل شخص دون تمييز بأن يحضر المحاكمة ، ولم يثبت للمحكمة أنه تم منع أي شخص يرغب في حضور المحكمة ، بل وصرحت المحكمة في أكثر من مناسبة أن جميع أفراد الشعب المصري مدعوين إلى حضور الجلسات ولم يتقدم الدفاع للمحكمة بأي شكوى فعلية في هذا الصدد.

وأما عن استخراج تصاريح لدخول الجلسات فإنه من المقرر فقها وقضاء أنه إذا توقع رئيس الجلسة إقبال عدد كبير من الأشخاص على حضور الجلسات وخشي أن يؤدي ازدحام القاعة إلى الإخلال بنظام الجلسة فله أن يتخذ من التدابير ما يكفل تنظيم الحضور ، ومن ذلك أن يجعله مقتصرا على من يحملون تصاريح دخول أو يسجلون أسماءهم لدى كاتب الجلسة طالما أن من حق أي شخص أن يطلب التصريح أو تسجيل اسمه ، واذ كان ذلك وكانت المحكمة استعملا لحقها المخول لها طبقا للمادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية ونظرا لظروف الدعوى الماثلة وما يلزمها من اعتبارات أمنية وأشخاص المتهمين فيها فقد رأت المحكمة تنظيم عملية حضور الجلسات وقصره على من يحمل تصريحا من المحكمة وهو الأمر الذي لا يخل بمبدأ علانية الجلسات حسبما تقدم .

وأما عن القفص الزجاجي والذي وضع فيه المتهمين فقد ثبت لدى المحكمة بما لا يدع مجالا للشك أن هذا القفص الزجاجي الذي

صنع خصيصا لتمكين المحكمة من ضبط الجلسة وادارتها ومنع الشوشرة من المتهمين ومحاولات تعطيل سير الجلسة وتأخير الفصل في الدعوى ، لم يمنع دخول وخروج الصوت إلى المتهمين وهو ما تأكد حال دخول أحد المحامين القفص الزجاجي للوقوف على ذلك ومن إبداء المتهمين جميعا لدفاعهم والتحدث إلى المحكمة من داخل القفص خلال تداول جلسات المحاكمة التي امتدت إلى ما يقارب العام وعلى النحو الثابت بمحاضر الجلسات لم يكن ذلك القفص الزجاجي طوال تلك المدة بمانع من إبداء المتهمين لأقوالهم ودفاعهم ولا لتوجيه الأسئلة للشهود و لملاحظاتهم أثناء نظر الدعوى أو أنه يمثل قيدا على حريتهم في إبداء دفاعهم وأوجه دفوعهم في الدعوى ومن ثم يكون الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة بجميع أسبابه في غير محله وترفضه المحكمة .

وحيث إنه وعن الدفع المبدي بعدم دستورية نصوص المواد ٤٠ و ٨٦ و ٨٦ مكرر/ج وما ورد ذكره من مواد من قانون العقوبات

بدفاع المتهمين فمردود عليها بما هو مقرر في قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي ينص في المادة ٢٩ منه على أنه " إذا دفع أحد الخصوم أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن " ولما كان هذا النص يتسق والقاعدة العامة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل ومفادها أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها شريطة أن تقيم قضاءها في هذا الشأن على أسباب سائغة.

ولما كان ما تقدم ذلك وكانت هذه المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ترى أن دفوع المتهمين بعدم الدستورية غير جدية ولا محل لوقف الدعوى المنظورة أمامها لرفع الدعوى بعدم الدستورية وأن القصد منها تعطيل أمد الفصل في الدعوى ومن ثم تقضي المحكمة برفضها .

وحيث إنه وعن الدفع بانتفاء صفة الضبطية القضائية عن محرر محضر التحريات وبعدم اختصاصه اقليميا فمردود عليه بأن قرار وزير الداخلية رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠١١ قد نص في المادة الثانية منه على أنه " ينشأ قطاع جديد بمسمى قطاع الأمن الوطني يختص بالحفاظ على الأمن الوطني والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية أمن وسلامة الجبهة الداخلية وجمع المعلومات ومكافحة الإرهاب وذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته وينهض بالعمل به ضباط يتم اختيارهم بناء على ترشيح القطاع " ولما كان مسمى مأمور الضبط القضائي يطلق وفقا لما استقر عليه الفقه والقضاء على فئة من الموظفين

العموميين ممن عقد لهم المشرع سلطة مباشرة إجراءات جمع الاستدلالات ، وكان ضباط الشرطة بالامن الوطني ممن عددتهم المادة ٢٣/أ من قانون الإجراءات الجنائية يعدون من رجال الضبطية القضائية بمجرد حلفهم اليمين القانونية لأداء عملهم ولم يسلب قرار وزير الداخلية رقم ٢٠١١/٤٤٥ هذه الصفة منهم إذ هم بحسب الأصل من مأموري الضبط القضائي وكان لهم سلطة جمع المعلوماتداخليا وخارجيا لحماية الجبهة الداخلية ومكافحة الارهاب دون ان يكون ذلك خروجا عند اختصاصهم الاقليمى الأمر الذي يكون معه الدفع غير سديد خليق بالرفض .

وحيث إنه وعن الدفع ببطلان القبض على المتهمين الذين كانوا محتجزين بدار الحرس الجمهوري من يوم ٢٠١٣/٧/٣ فمردود عليه بأن ما طال هؤلاء المتهمين – على فرض حدوثه – من احتجاز بدار الحرس الجمهوري ثم بالقاعدة العسكرية البحرية بالإسكندرية هو من قبيل الإجراءات الاستثنائية التي أعقبت ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ وما صدر عن المجلس الأعلى للقوات

المسلحة المصرية من قرارات ثورية عطلت فيها الدستور القائم آنذاك بشكل مؤقت ، والتي أباحتها وفرضتها المصلحة العامة للدولة نظرا للأحداث التي مرت بها البلاد من أجل الحفاظ على سلامة هذا الوطن من عبث العابثين ، فقد صدرت لاعتبارات سياسية بقصد تحقيق مصلحة الجماعة كلها وتأمين مصر داخليا وخارجيا فتكون تلك القرارات ومن بينها احتجاز المتهمين لها صفة الشرعية الثورية وتضحي بمنأى عن رقابة هذه المحكمة ، واذ لم يسفر ذلك الاحتجاز كذلك عن دليل بالأوراق سواء اعتراف من المتهمين حال استجوابهم أو ضبط ثمة أدلة مادية ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان القبض غير منتج في الدعوى وترفضه المحكمة .

وحيث إنه وعن الدفع المبدى بانتفاء أركان جريمة ارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد فمردود عليه بما هو مقرر من أن جناية ارتكاب فعل يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها والتي نصت عليها المادة ٧٧ من قانون

العقوبات بالآتي : " يعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها " فاشترط القانون لقيام تلك الجريمة ركنين أولهما مادي وثانيهما معنوي أما بشأن الركن المادي فالمراد به ارتكاب فعل سواء من مواطن أم من أجنبي يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها ومعنى ذلك أن يهدف الفعل إلى أحد الأمور الآتية:-

- إخضاع إقليم الدولة أو جزء منه إلى سلطان دولة أجنبية أي تمكين هذه الدولة من مباشرة سيادتها ماديا عليه .
- الانتقاص من استقلال الدولة بنقل جانب من سلطاتها على الإقليم إلى دولة أجنبية .
- تفتيت إقليم الدولة بتوزيعه على وحدات إقليمية كل منها مستقلة سياسيا عن غيرها فصل إقليم كان خاضعا لسيادة الدولة.

وليس بلازم أن يحقق سلوك الجاني أي هدف من تلك الأهداف أو أن يشكل خطر تحقيقه فيكفي لقيام تلك الجريمة اتخاذ سلوك متجه إلى واحد من تلك الصور.

ويعتبر السلوك متجها إلى هدف من تلك الأهداف متى كان دالا في ذاته وباعتبار الظروف الملابسة له على أن يجعل من ذلك الهدف غرضا له على أنه يتعين تجاوز السلوك لمحض العمل التحضيري أو مجرد التعبير العارض يتعين إذن أن يتخذ السلوك صورة عمل مدبر لبلوغ هدف من الأهداف المذكورة فالجريمة تعد من حيث وجود الحدث أو عدم وجوده جريمة شكلية لا يلزم لتوافرها أن يحدث الفعل الضرر المنشود أو يشكل خطر حدوثه ومن ثم فهي جريمة حدث غير مؤذ.

وتعد من حيث الامتداد الزمني لتنفيذ السلوك جريمة سلوك ممتد باعتبار أن السلوك المكون لها قابل بطبيعته للامتداد في الزمان حين يشاء الفاعل هذا الامتداد ولأن الجريمة شكلية من النوع الذي

يلزم فيه أن يستنفد الفاعل بسلوكه المراحل اللازمة في سبيل البلوغ الفعلي للهدف المنشود ، فلا يتصور فيه الشروع بصورتيه.

أما عن الركن المعنوي للجريمة فهي جريمة عمدية يلزم لقيامها أن يتخذ الفاعل سلوكا راميا إلى هدف من الأهداف سالفة الذكر وأن يتوافر لديه قصد تحقيق أي منها .

ولما كان قد ثبت للمحكمة على وجه الجزم واليقين بأن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم على التعاون على تنفيذ أعمال إرهابية داخل البلاد وضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها بغرض إشاعة الفوضى واسقاط الدولة المصرية وصولا لاستيلاء جماعة الإخوان المسلمين على الحكم بأن فتحوا قنوات اتصال مع جهات أجنبية رسمية وغير رسمية لكسب تأييدهم لذلك ، وتلقوا دورات تدريبية إعلامية لتنفيذ الخطة المتفق عليها بإطلاق الشائعات والحرب النفسية وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي لخدمة مخططاتهم ، وقاموا بالتحالف والتنسيق مع تنظيمات جهادية بالداخل والخارج ، وتسللوا بطرق غير مشروعة إلى خارج البلاد .

قطاع غزة . لتلقي تدريبات عسكرية داخل معسكرات أعدت لذلك وبأسلحة قاموا بتهريبها عبر الحدود الشرقية والغربية للبلاد ، وتبادلوا عبر شبكة المعلومات الدولية نقل تلك التكليفات فيما بينهم وقيادات التنظيم الدولي وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشهد السياسي والاقتصادي بالبلاد والسخط الشعبي قبل النظام القائم آنذاك وكيفية استغلال الأوضاع القائمة بلوغا لتنفيذ مخططهم الإجرامي وقد وقعت الجريمة موضوع اقتحام السجون بدفع مجموعة من عناصر تنظيمات مسلحة داخلية وخارجية تسللت بطريقة غير مشروعة عبر الأنفاق الحدودية الشرقية للبلاد وهاجمت المنشآت العسكرية والشرطية والسجون المصرية لخلق حالة من الفراغ الأمني والفوضى بالبلاد ومكنت مقبوض عليهم من الهرب وكان من شأن ذلك ترويع المواطنين والقاء الرعب بينهم وتعريض حياتهم وأمنهم للخطر ، وفي ذات إطار المخطط الإجرامي السالف بيانه دفعت عناصر مسلحة مماثلة للسابقة تستهدف منشآت وأفراد القوات المسلحة والشرطة لإسقاط الدولة المصرية

وخلق ذريعة للتدخل الأجنبي بالبلاد فتكون قد وقعت تلك الجريمة بقصد المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها ويكون الدفع في غير محله ترفضه المحكمة .

وحيث انه عن الدفع بانتفاء اركان جريمة الهروب المنصوص عليها فى المادة ١٣٨ من قانون العقوبات والتى تنص على " كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس ..... وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب مصحوبا بالقوة او بجرية اخري فمردود عليه بان الاتهام المسند الى المتهمين بالهروب من سجون المرج وأبو زعبل ووادي النطرون الوارد بالبند خامسا بامر الاحالة حال كون بعضهم محكوما عليه والبعض الآخر مقبوضا عليه فإن المحكمة وقد ثبت لديها بما لا يدع مجالا للشك وعلى سبيل الجزم واليقين وعلى نحو ما سلف من اسباب أن هؤلاء المتهمين قد هربوا من السجون المذكورة من بعد صدور قرار باعتقالهم بقرار شفوي من وزير الداخلية- حالت الظروف التي تمر بها البلاد انذاك دون صدوره مكتوبا- وكان ذلك مصحوبا بالقوة وبالجرائم

الأخرى الموضحة بالبند أولا من أمر الإحالة ومن ثم تكون اركان جريمة الهروب من السجون المنصوص عليها بالمادة ١٣٨ من قانون العقوبات قد توافرت فى حق المتهمين المتمسكين بالدفع بما يضحى معه الدفع غير سديد خليقا بالرفض .

وحيث إنه وعن الدفع المبدي من دفاع المتهمين بقالة عدم معقولية تصوير الواقعة في شأن واقعة اقتحام السجون وما اقترنت بها من جرائم اخرى فمردود عليه بما هو مقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه هذه المحكمة تنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ولما كانت هذه المحكمة تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وما اقتنعت به واطمأنت إليه من أقوال الشهود وكافة الادلة والقرائن فى الدعوي والسالف بيانها واقتنعت بحصول الواقعة على الصورة التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الدفاع في هذا الصدد لا يكون سديدا .

وحيث انه عن الدفع بالتزوير المعنوي على خطاب وزارة الداخلية بشأن عدم الافراج عن المتهمين المعتقلين بتاريخ ٢٠١١/٢/٨ والمقدم من النيابة العامة والبين بمحاضر الجلسات فمردود بانه غير منتج فى الدعوى باعتبار انهم كانوا هاربين من سجن وادي النطرون اعتبارا من ٢٠١١/١/٣٠ بما تلتفت معه المحكمة عن هذا الدفع .

وحيث إنه من المقرر أن قصد القتل " نية إزهاق الروح " أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والآمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه ، من أطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى مع ذلك الاستنتاج .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان الراسخ في ضمير ووجدان المحكمة أن نية القتل لدى المتهمين به والمبينين بامر الاحالة قتلوا عمدا وشرعوا فى قتل المجني عليهم المبينة اسمائهم بالاوراق بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل من يحول دونهم واقتحام السجون وتهريب المسجونين وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة والأدوات سالفة البيان وتوجهوا إلي

السجون وما أن ظفروا بالمجني عليهم حال تأديته أعمال خدمتهم بأبراج حراسة السجون حتي أطلقوا صوبهم أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحهم واستمروا فى تبادل اطلاق النيران رغم نفاذ الذخيرة من قوات حراسة تلك السجون حتي تمكنوا بتلك الوسيلة من اقتحام السجون وتوالوا فى اطلاق النيران على داخل السجون على السجناء لاجبارهم على الفرار فأحدثوا إصاباتهم التي أودت بحياتهم وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي علي النحو المبين بالتحقيقات إذ ثبت دخول بعضهم البلاد مسلحين بالأسلحة النارية الخفيفة والثقيلة القاتلة بطبيعتها والتعدي على المنشآت الأمنية والحكومية بالشريط الحدودي بين مصر وفلسطين واجبار قوات الشرطة على التراجع إلى وبسطهم لنفوذهم على كامل الشريط الحدودي ومدينتي رفح والشيخ زويد وفرضهم لحظر التجول بهما ثم توجهوا الى السجون لاقتحامها تنفيذا لاغراضهم على نحو ما سلف من الاسباب .

الأمر الذي يقطع بما لا يدع مجالا للشك بانصراف نية المتهمين إلى إزهاق روح المجني عليهم ويدل ويبقين لدى المحكمة على توافر قصد

القتل في حقهم كما هو معرف به قانونا دلت عليه الظروف المحيطة بالواقعة والمظاهر والامارت الخارجية التي أتاها المتهمون وتنم عما يضمروه في نفوسهم من انتواء قتل المجني عليهم والشروع فيه . وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فمن المقرر قانونا انه حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها، وأنه ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال أو قصر بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، لما كان ذلك وكان ظرف سبق الإصرار ثابتا ومتوافرا في حق المتهمين مما استخلصته المحكمة للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من ظروف وملابسات الدعوى وطريقة مباشرة المتهمين الاعتداء على المجني عليهم ، مما يكشف ويفصح للمحكمة انهم فكروا وخططوا ودبروا لارتكاب الجريمة الأمر الذي يدل على أن المتهمين قد تدبروا أمر ارتكاب الجريمة في روية وهدوء وبناء على تصميم محكم على تنفيذ ما انتوه بقصد القتل والشروع فيه بما يدل

بيقين على توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم كما هو معرف به في صحيح القانون.

وحيث انه عن ظرف الاقتران فانه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما، بان تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. لما كان ذلك وكان الثابت من وقائع الدعوى ومادياتها ان ما آتاه المتهمين من أفعال وجنايات قتل وشروع فى قتل ووضع النار عمدا فى مباني السجن ، سرقة محتوياتها ، تخريب الأملاك والمباني العامة وتمكين مقبوض عليهم من الهرب ، التعدي على القائمين على تنفيذ القانون ، وذلك بالنسبة للمتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين ، أما بالنسبة للمتهمين من الخامس والسبعين حتى التاسع عشر بعد المائة فقد اشتركوا في ارتكاب تلك الجرائم وكان إشتراكهم بطريقي الاتفاق والمساعدة مع سابقيهم. كل ذلك يوفر في حقهم ظرف الاقتران لوقوع الجرائم في مكان واحد وزمن قصير وبفعل مادي مستقل لكل

جريمة الأمر الذي يتحقق به توافر ظرف الاقتران بين الجنايات الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى على النحو سالف البيان فإنها تعرض عن إنكار المتهمين بجلسات المحاكمة وتلتفت عما أثاره الدفاع من أوجه دفاع ودفوع أخرى مرسلة لا تستند لأدلة مقبولة لا يسعها سوى إطراحها وعدم التعويل عليها اطمئنانا منها إلى أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها والسابق الإشارة إليها.

وحيث إنه وعن طلبات الدفاع الواردة بمحاضر الجلسات والتي تتحصل في طلب إقامة الدعوى الجنائية طبقا للمادة / ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ضد كل من المشير / محمد حسين طنطاوي وسامي عنان وقائد الجيش الثاني وقائد حرس الحدود ومدير المخابرات في الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ وحتى٢٠١١/٢/١١ لارتكابهم الجرائم المؤثمة بالمواد ٧٨/هـ ، ٧٨/و إذا صح ما ذكرته النيابة العامة في أمر الإحالة من تسلل بعض العناصر الأجنبية واقتحامهم للسجون لأنه يشكل إهمالا جسيما ، وكذا طلب توجيه الدعوى الجنائية ضد الرئيس / السيسي

لارتكابه جريمة تعطيل الدستور واحلاله رئيس آخر غير المنتخب واحتجازه للمتهم/محمد مرسي وآخرين في الأماكن غير المخصصة بدون وجه حق ، وطلب مناقشة رئيس هيئة الأمن القومي الذي أجريت التحريات من خلاله ، ومدير المخابرات في ذلك الوقت ، وطلب هيئة الدفاع تكليف النيابة العامة بالاستعلام عن عدد أفراد القوات المسلحة والشرطة المكلفين بتأمين كوبري السلام ، ونفق الشهيد / أحمد حمدي ، وعبارة القنطرة ، وطلب سماع شهادة كل من المسئول المصري عن مكتب المسئول الدبلوماسي في مكتب رام الله بفلسطين عما ورد بخطاباته المؤرخة ٢٠١١/٢/٣ و ٢٠١١/٢/٦ و ٢٠١١/٢/٧ بشأن خطة حماس بغزة لدعم مخطط إشاعة الفوضى بمصر لصالح جماعة الإخوان المسلمين ، وطلب انتقال هيئة المحكمة لمعاينة السجون محل الواقعة وطلي ضم تقرير لجنة تقصي الحقائق وسماع شهادة المسئول عن إدارة الحاسب الآلي والتوثيق بوزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ ، وسماع شهادة المسئولين عن تأمين كوبري السلام ومعدية القنطرة شرق ونفق الشهيد أحمد حمدي بالاتجاهين بذات التاريخ حتى

٢٠١١/٢/١١ ، فإنه من المقرر قضاء أن الطلب الذي لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . ولما كان ما يثيره دفاع المتهمين من طلبات قد قصد به التشكيك فيما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة وما ساقته من قرائن فلا يعدو أن يكون وجه من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل إن الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها ، كما أن البين من تلك الطلبات أنها لا تتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وانما الهدف منها مجرد التشكيك فيها واثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة فإن المحكمة تعرض عنها وتلتفت عن إجابتها .

وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى ثبوت ارتكاب المتهمين للتهم المسندة إليهم فإنها لا تعول على إنكار المتهمين وتعتبره ضربا من ضروب الدفاع عن النفس الغرض منه الإفلات من يد العدالة والتخلص

من المسئولية الجنائية وتبعاتها ولم يلق دفاع المتهمين بالجلسة ما يزعزع عقيدة المحكمة وقد قام الدليل المقنع على اقترافهم الأفعال المنسوب إليهم ، فأنها أرسلت أوراق القضية بجلسة ٢٠١٥/٥/١٦ إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى الشرعي فى انزال عقوبة الاعدام فيما اسند الى كل من المتهمين وهم :

١- محمد احمد موسى على
٢- حسام عبد الله إبراهيم الصانع
٣- عاهد عبد ربه خليل الدحدوح
٤- عبد العزيز صبحي احمد العطار
٥- احمد عيسى على النشار
٦- احمد غازي احمد رضوان
٧- أسامة فتحي على فرحان
٨- أنيس حسين منصور وافي
٩- عيسي زهير عيسي دغمش
١٠- سعيد سمير سعيد شبير
١١- شادي حسن إبراهيم حمد
١٢- مصطفي ناهض مصطفي شهوان.
١٣- نعيم عوض العبد عبد العال
١٤- هارون جمال عبد الرحمن هارون
١٥- وليد عادل خليل البطش

١٦- بلال إسماعيل محمد أبو دقة

١٧- توفيق خميس حامد القدرة

١٨- جمعة سالم جمعة السحجاني

١٩- حافظ عبد النعيم محمد أبو رأس

٢٠- رائد محمد حسن غيون

٢١- رامي حسن على صمصوم

٢٢- رمزي زهدي شحده أبو رزق

٢٣- سامي فايز احمد أبو فسيفس

٢٤- نائل عطا أبو عبيد

٢٥- محمد سمير أبو لبدة

٢٦- بلال فتحي أبو فخر

٢٧- وسام على الخطيب

٢٨- احمد ياسين رصرص

٢٩- عبد الناصر ياسين رصرص

٣٠- بشير احمد مشعل

٣١- محمد موسي أبو حميد

٣٢- رامي شوقي منصور

٣٣- محمد خليل شبانه

٣٤- ناصر فتحي أبو كرش

٣٥- حسن سلامة

٣٦- فيصل جمعة أبو شلوف

٣٧- تيسير أبو سنيمة

٣٨- محمد السلاوي

٣٩- رامي عياش

٤٠- ادهم أبو ريالة

٤١- سعد الله أبو العمرين

٤٢- سعيد محمد على ألحمامي

٤٣- محمد فايق جودة

٤٤- زكريا محمود النجار

٤٥- إياد صبري عبد الهادي العكوك

٤٦- محمد عبد المجيد المغازي

٤٧- رياض محمود بهلول

٤٨- باسل إبراهيم ألدربي

٤٩- ناصر خليل منصور

٥٠- محمد سهيل بدوي

٥١- محمود رشاد كمال أبو خضيرة

٥٢- رائف جمال أبو هاشم

٥٣- محمد لطفي أبو عبيد

٥٤- نضال سامي البلبيسي

٥٥- محمود فضل حسين

٥٦- اشرف عبد المجيد الهمص

٥٧- محمد خليل أبو شاويش

٥٨- محمد جمال أبو الفول

٥٩- على إبراهيم الهمص

٦٠- رامي احمد خير الله

٦١- احمد فايز أبو حسنة

٦٢- صلاح العطار

٦٣- محمد جامع محسن معيوف

٦٤- محمد فتحي أبو فخر

٦٥- أيمن محمود خليل أبو طاهر

٦٦- أكرم خليل جبر صيام

٦٧- خميس أبو النور

٦٨- أكرم الحية

٦٩- رائد العطار

٧٠- عبد الرحمن داود سيد الشوربجي

٧١- عادل مصطفي حمدان قطامش

٧٢- محمد محمد محمود عويضة

٧٣- إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج

٧٤- السيد عبد الدايم إبراهيم عياد

٧٥- السيد محمود عزت إبراهيم عيسي

٧٦- احمد على على العباس

٧٧- ماجد حسن حسن زمر

٧٨- احمد رامي عبد المنعم عبد الواحد

٧٩- عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد

٨٠- محمد حسن محمد الشيخ موسي

٨١- ناصر سالم سالم الحافي

٨٢- يحيي سعد فرحان سعد محمد

٨٣- احمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي

٨٤- احمد إبراهيم بيومي صبره

٨٥- السيد النزيلي محمد العويضة

٨٦- حسن على أبو شعيشع على

٨٧- رجب محمد محمد البنا

٨٨- على عز الدين ثابت على

٨٩- يوسف عبد الله القرضاوى

٩٠- متولي صلاح الدين عبد المقصود

٩١- أسامة سعد حسن جادو

٩٢- كمال علام محمد على الحفنى

٩٣- احمد زايد عبد العال الكيلانى

٩٤- رمزي موافي

٩٥- محمد رمضان الفار

٩٦- معتصم وليد القوقا

٩٧- ايمن احمد نوفل

٩٨- محمد محمد الهادي

٩٩- محمد محمد حسن السيد

١٠٠- محمد يوسف احمد منصور وشهرته "سامي شهاب"

١٠١- إيهاب السيد محمد مرسي وشهرته مروان

١٠٢- محمد بديع عبد المجيد سامي

١٠٣- رشاد محمد على البيومى

١٠٤- محيي حامد محمد السيد احمد

١٠٥- محمد سعد توفيق مصطفي الكتاتنى.

١٠٦- محمد محمد مرسي عيسي العياط

١٠٧- عصام الدين محمد حسين العريان

وحددت جلسة ٢ / ٦ / ٢٠١٥ للنطق بالحكم مع استمرار حبس المتهمين الحاضرين . وبتلك الجلسة ورد للمحكمة الرأي الشرعي لفضيلة مفتي الجمهورية فقررت المحكمة مد اجل النطق بالحكم لجلسة ٢٠١٥/٦/١٦ لاتمام المداولة .

وبالاطلاع على تقرير فضيلة مفتي الجمهورية المسجل برقم ٢٢٧ لسنة ٢٠١٥ تضمن ان مارتكبه المتهمون من جرائم قتل وشروع فى قتل ووضع النار عمدا فى مبان ملحقه بالسجون وسرقة المنقولات المملوكة لمصلحة السجون والتخريب عمدا لمبان واملاك عامة ثابتة ومنقولة وتمكين مقبوض عليهم يزيد عددهم عن عشرين الف سجين من سجون وادي النطرون والمرج وابو زعبل حال استخدمهم القوة والعنف والتهديد والارهاب ومقاومة السلطات العامة اثناء تادية وظيفتهم والتعدي على بعض القائمين على تنفيذ احكام قانون العقوبات وحيازة واحراز بالذات وبتالواسطة اسلحة نارية ومدافع رشاشة وبنادق الية مما لا يجوز الترخيص فى حيازتها او احرازها وكان ذلك باحد اماكن التجمعات وبقصد استعمالها فى الاخلال بالامن والنظام العام والمساس بنظام الحكم فهذه

القرائن تقطع فى مجموعها فى تكوين جريمة الحرابة المنصوص عليها فى قوله تعالى " انما جزاؤأ الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم "

ان دار الافتاء تري ان الجرائم التى نسبت الى المتهمين قد اشترك فى ارتكابها جماعة مكلفة ونفذوها طبقا لاتفاق مخطط له سلفا فى اجتماعات عدة دارت بينهم تم فيه توزيع الادوار عليهم بحيث علم كل منهم الفعل المسند اليه فكان منهم من باشر فعل اقتحام السجون بنفسه ومنهم من قتل ومنهم سرق ومنهم من حرق ومنهم من عاون فى حراسة الطريق وتامينه ليتمكن المباشرون من اتمام جرائمهم على احسن وجه ومنهم من كان يتلقي الاخبار ويمد المباشرين بها ليأخذوا حذرهم ومنهم من قطع الطريق على كل من كان يحاول الوصول الي السجون محل الواقعة لانقاذها ومنهم من حرض على ارتكاب هذه الجرائم بوسائل الاعلام لاثارة المواطنين ضد الجيش والشرطة واثارة الفوضي بالبلاد ومنهم من امدهم بالمال ومنهم من امدهم بالسلاح ومنهم من تواجد على مسرح الحادث

للشد من أذر المباشرين وانه لولا هذا كله ما وقعت هذه الجرائم على مصر والمجني عليهم ولا على السجون المذكورة وتهريب المسجونين وما كان لها ان تقع بهذه الصورة التى حدثت بها الا نتيجة لهذا التعاون والاتفاق والمناصرة والمساعدة التى اتفق عليها المتهمون فى اجتماعاتهم وسفرياتهم ومن ثم تري الدار انه يتعين انزال حكم الله تعالى على كل من يثبت لهيئة المحكمة انه باشر بنفسه فعلا من الافعال المنسوبة اليه او اشترك فيها باي طريقة من طرق الاشتراك المشار اليها وذلك بالقتل حدا حرابة جزاءا وفاقا فاذا ما اقيمت الدعوي قبل المتهمين (١٠٧ متهم) واطمأنت عدالة المحكمة الى ثبوت التهمة الموجهه اليهم ولم تظهر فى الاوراق شبهة تدرء الحد عنهم كان جزاؤهم الاعدام حدا حرابة لسعيهم فى الارض فسادا جزاء وفاقا .

وحيث ان المحكمة وباجماع آراء اعضائها لم تجد للمتهمين – المطلوب أخذ الرأي الشرعي فيما نسب إليهم – سبيلا للرأفة او متسعا للرحمة فانها تنزل بهم عقوبة الاعدام عملا بنص المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية.

وحيث انه تأسيسا على جماع ما تقدم يكون قد وقر في يقين المحكمة

على وجه الجزم والقطع واليقين وبما يطمئن إليه وجدانها أن المتهمين :

١- محمد احمد موسى على
٢- حسام عبد الله إبراهيم الصانع
٣- عاهد عبد ربه خليل الدحدوح
٤- عبد العزيز صبحي احمد العطار
٥- احمد عيسى على النشار
٦- احمد غازي احمد رضوان
٧- أسامة فتحي على فرحان
٨- أنيس حسين منصور وافي
٩- عيسي زهير عيسي دغمش
١٠- سعيد سمير سعيد شبير
١١- شادي حسن إبراهيم حمد
١٢- مصطفي ناهض مصطفي شهوان
١٣- نعيم عوض العبد عبد العال
١٤- هارون جمال عبد الرحمن هارون
١٥- وليد عادل خليل البطش
١٦- بلال إسماعيل محمد أبو دقة
١٧- توفيق خميس حامد القدرة
١٨- جمعة سالم جمعة السحجاني
١٩- حافظ عبد النعيم محمد أبو رأس
٢٠- رائد محمد حسن غيون

٢١- رامي حسن على صمصوم

٢٢- رمزي زهدي شحده أبو رزق

٢٣- سامي فايز احمد أبو فسيفس

٢٤- نائل عطا أبو عبيد

٢٥- محمد سمير أبو لبدة

٢٦- بلال فتحي أبو فخر

٢٧- وسام على الخطيب

٢٨- احمد ياسين رصرص

٢٩- عبد الناصر ياسين رصرص

٣٠- بشير احمد مشعل

٣١- محمد موسي أبو حميد

٣٢- رامي شوقي منصور

٣٣- محمد خليل شبانه

٣٤- ناصر فتحي أبو كرش

٣٥- حسن سلامة

٣٦- فيصل جمعة أبو شلوف

٣٧- تيسير أبو سنيمة

٣٨- محمد السلاوي

٣٩- رامي عياش

٤٠- ادهم أبو ريالة

٤١- سعد الله أبو العمرين

٤٢- سعيد محمد على ألحمامي

٤٣- محمد فايق جودة

٤٤- زكريا محمود النجار

٤٥- إياد صبري عبد الهادي العكوك

٤٦- محمد عبد المجيد المغازي

٤٧- رياض محمود بهلول

٤٨- باسل إبراهيم ألدربي

٤٩- ناصر خليل منصور

٥٠- محمد سهيل بدوي

٥١- محمود رشاد كمال أبو خضيرة

٥٢- رائف جمال أبو هاشم

٥٣- محمد لطفي أبو عبيد

٥٤- نضال سامي البلبيسي

٥٥- محمود فضل حسين

٥٦- اشرف عبد المجيد الهمص

٥٧- محمد خليل أبو شاويش

٥٨- محمد جمال أبو الفول

٥٩- على إبراهيم الهمص

٦٠- رامي احمد خير الله

٦١- احمد فايز أبو حسنة

٦٢- صلاح العطار

٦٣- محمد جامع محسن معيوف

٦٤- محمد فتحي أبو فخر

٦٥- أيمن محمود خليل أبو طاهر

٦٦- أكرم خليل جبر صيام

٦٧- خميس أبو النور

٦٨- أكرم الحية

٦٩- رائد العطار

٧٠- عبد الرحمن داود سيد الشوربجي

٧١- عادل مصطفي حمدان قطامش

٧٢- محمد محمد محمود عويضه

٧٣- إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج

٧٤- السيد عبد الدايم إبراهيم عياد

٧٥- محمد بديع عبد المجيد سامي

٧٦- رشاد محمد علي بيومي

٧٧- صفوه حمودة حجازي رمضان

٧٨- السيد محمود عزت إبراهيم عيسي

٧٩- محي حامد محمد السيد احمد

٨٠- محمد سعد توفيق مصطفي الكتاتني

٨١- محمد محمد مرسي عيسي العياط

٨٢- عصام الدين محمد حسين العريان

٨٣- احمد أبو مشهور أبو مشهور عوض

٨٤- سعد عصمت محمد الحسيني

٨٥- مصطفي طاهر على الغنيمي

٨٦- محمود احمد محمد أبو زيد زناتي

٨٧- احمد على على عباس

٨٨- ماجد حسن حسن زمر

٨٩- احمد رامي عبد المنعم عبد الواحد

٩٠- عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد

٩١- احمد عبد الوهاب على دله

٩٢- محمد حسن محمد الشيخ موسي

٩٣- السيد حسن شهاب الدين أبو زيد

٩٤- محسن يوسف السيد راضي

٩٥- ناصر سالم سالم الحافي

٩٦- صبحي صالح موسي أبو عاصي

٩٧- حمدي حسن على إبراهيم

٩٨- يحيي سعد فرحات سعد محمد

٩٩- احمد محمد محمود دياب

١٠٠- احمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي

١٠١- أيمن محمد حسن حجازي

١٠٢- عبد المنعم محمد آمين احمد تغيان

١٠٣- محمد احمد محمد محمد إبراهيم

١٠٤- احمد احمد على العجيزي

١٠٥- رجب عبد الرحيم متولي هباله

١٠٦- عماد شمس الدين محمد عبد الرحمن

١٠٧- احمد إبراهيم بيومي صبره

١٠٨- السيد التريلي محمد العويضه

١٠٩- حسن علي أبو شعيشع علي

١١٠- رجب محمد محمد ألبنا

١١١- علي عز الدين ثابت علي

١١٢- حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور

١١٣- محمد محمد إبراهيم البلتاجي

١١٤- يوسف عبد الله علي القرضاوي

١١٥- متولي صلاح الدين عبد المقصود

١١٦- إبراهيم إبراهيم أبو عوف يوسف

١١٧- أسامة سعد حسن جادو

١١٨- كمال علام محمد علي ألحفني

١١٩- احمد زايد عبد العال الكيلاني

١٢٠- رمزي موافي

١٢١- يسري عبد المنعم على نوفل

١٢٢- محمد رمضان الفأر

١٢٣- معتصم وليد القوقا

١٢٤- أيمن احمد نوفل

١٢٥- محمد محمد الهادي

١٢٦- محمد محمد حسن السيد

١٢٧- محمد يوسف احمد منصور

١٢٨- إيهاب السيد محمد مرسي

١٢٩- طارق احمد قرعان السنوسي

لأنهم خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتي أوائل فبراير ٢٠١١

بدوائر محافظات شمال سيناء والقاهرة والقليوبية والمنوفية

أولا :- المتهمون من الأول حتي الرابع والسبعون (١-٧٤) :

١- ارتكبوا وآخر متوفى وآخرون مجهولون من حركة حماس وحزب الله - يزيد عددهم عن ثماني مائه شخص - وبعض الجهاديين التكفيريين من بدو سيناء عمدا أفعالا تؤدي للمساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها تزامنا مع اندلاع تظاهرات ٢٠١١/١/٢٥ بأن أطلقوا قذائف آر بي جي وأعيرة نارية كثيفة في جميع المناطق الحدودية من الجهة الشرقية مع قطاع غزة وفجروا الأكمنة الحدودية وأحد خطوط الغاز وتسلل حينذاك عبر الأنفاق غير الشرعية المتهمون من الأول حتي التاسع والستون وآخرون مجهولون إلي داخل الأراضي المصرية علي هيئة مجموعات مستقلين سيارات دفع رباعي مدججة بأسلحة ناريه ثقيلة - آر بي جي ، جرينوف ، بنادق آلية - فتمكنوا من السيطرة علي الشريط الحدودي بطول ستين كيلو متر وخطفوا ثلاثة من ضباط الشرطة وأحد أمناءها ودمروا المنشآت الحكومية والأمنية وواصلوا زحفهم وتوجه ثلاث مجموعات منهم صوب سجون المرج وأبو زعبل ووادي النطرون لتهريب العناصر الموالية لهم وباغتوا قوات تأمين السجون آنفة البيان بإطلاق النيران عليها وعلي أسوارها وأبوابها

مستخدمين السيارات سالفة البيان ولوادر قادها بعضهم في منطقتي سجون أبو زعبل والمرج ولوادر آخري دبرها وأدار حركتها المتهمان الثالث والسبعون والرابع والسبعون في منطقة سجون وادي النطرون لدرايتهما بطبيعة المنطقة فحطموا أسوارها وخربوا مبانيها وأضرموا النيران فيها واقتحموا العنابر والزنازين وقتلوا عمدا بعض الأشخاص وشرعوا في قتل آخرين ومكنوا المسجونين من حركة حماس وحزب الله اللبناني والجهاديين وجماعة الإخوان المسلمين وجنائيين آخرين يزيد عددهم عن عشرين ألف سجين من الهرب وبعد أن تحقق مقصدهم نهبوا ما بمخازنها من أسلحة وذخائر وثروة حيوانيه وداجنه وأثاثات ومنتجات غذائية وسيارات الشرطة ومعداتها علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- قتلوا عمدا المجني عليه / رضا عاشور محمد إبراهيم مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل من يحول دونهم واقتحام السجون وتهريب المسجونين وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة والأدوات سالفة البيان وتوجهوا إلي سجن أبو زعبل وما أن ظفروا بالمجني عليه

حال تأديته أعمال خدمته بأحد أبراج حراسة السجن حتي أطلق مجهول من بينهم صوبه أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحه فأحدثوا إصاباته التي أودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي علي النحو المبين بالتحقيقات .

<u>وقد أقترنت بجناية القتل آنفة البيان وتقدمتها وتلتها الجنايات التالية ذلك أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر :</u>

أ – قتلوا عمدا الجندي / احمد صابر احمد عاشور من قوة تأمين سجن أبو زعبل والمحكوم عليه شريف عبد الحليم محمد النجار المسجون بسجن المرج وعدد ثلاثين مسجونا بسجن أبو زعبل مجهولي الهوية لدفنهم بمعرفة الأهالي لعدم التوصل للأوراق والسجلات المثبت فيها بياناتهم ، وأربعة عشر مسجونا بمنطقة سجون وادي النطرون الموضح أسماؤهم بالتحقيقات مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل من يحول دون تنفيذ مخططهم الإجرامي في شأن اقتحام السجون وتهريب العناصر التابعة لهم من المسجونين وأعدوا لهذا الغرض السيارات ذات الدفع الرباعي المدججة بالأسلحة الثقيلة واللوادر

والمليشيات المدربة علي استخدامها علي النحو سالف البيان وما أن ظفروا بالمجني عليهم حتي أطلق مجهولون من بينهم صوبهم وابلا من النيران الكثيفة من أسلحتهم المتعددة قاصدين إزهاق أرواحهم فأحدثوا بهم الإصابات التي أودت بحياتهم وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي علي النحو المبين بالتحقيقات .

ب – شرعوا في قتل المجني عليهم / عيد جابر محروس ، إبراهيم محمود عبد القادر واحمد سعيد عبد الرحمن من قوه تامين سجن أبو زعبل عمدا مع سبق الإصرار وقد خاب أثر جريمتهم بسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركة المجني عليهم بالعلاج .

ج – وضعوا عمدا نارا في بعض المباني الملحقة بالسجون سالفة البيان المعدة لإقامة المسجونين علي النحو المبين بالتحقيقات.

د – سرقوا المنقولات المملوكة لمصلحة السجون الواردة بالتهمة الأولي المبينة وصفا وقيمة بالأوراق وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع علي قوات تأمين تلك السجون بأن أطلقوا عليهم النيران من أسلحتهم النارية علي النحو الموضح بالاتهامات السابقة مما ترتب عليه قتل

واصابة المجني عليهم سالفي الذكر وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من شل مقاومة باقي القوات والاستيلاء علي المسروقات علي النحو المبين بالتحقيقات .

ر- خربوا عمدا مبان وأملاكا عامة ثابتة ومنقولة مملوكة لمصلحة السجون ومخصصة للسجون سالفة البيان وهي أجزاء من أسوار السجون وأبوابها وعنابرها ومكاتبها الإدارية ومحتوياتها ومعدات ومنتجات المصانع الملحقة بها المعدة لتأهيل المسجونين ومحتويات مستشفياتها وعياداتها الطبية وقد ارتكبت تلك الأفعال تنفيذا لغرض إرهابي وبقصد إحداث الرعب بين الناس واشاعة الفوضي وقتل واصابة المجني عليهم سالفي الذكر في الاتهامات السابقة .

ز- مكنوا مقبوضا عليهم يزيد عددهم عن عشرين ألف سجين بعضهم محكوم عليهم في الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات من عناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني والإخوان المسلمين والبعض الآخر محكوم عليهم بعقوبة الإعدام والسجن المؤبد والمشدد من الهرب من سجون

وادي النطرون والمرج وأبو زعبل حال استخدامهم القوة والعنف والتهديد والإرهاب ومقاومتهم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتهم ونجم عن ذلك قتل بعض الأشخاص علي النحو الموضح بالتهم سالفة البيان .

و – تعدو علي بعض القائمين علي تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وكان ذلك بسبب تأدية أعمالهم بأن اعترضوا طريق ثلاثة من ضباط الشرطة وأحد الأمناء وهم : محمد مصطفي الجوهري ، شريف المعداوي العشري ، محمد حسين سعد ، وليد سعد الدين المكلفين بتعزيز الخدمات الأمنية لتأمين حدود البلاد من تسلل العناصر الإرهابية وقاموا بخطفهم واقتادوهم عنوة إلي قطاع غزة واحتجزوهم بأحد الأماكن التابعة لحركة حماس حال كونهم حاملين لأسلحة نارية علي النحو المبين بالتحقيقات.

٣ – حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة أسلحة نارية آر بى جى ومدافع رشاشة وبنادق آلية مما لا يجوز الترخيص في حيازتها أو

إحرازها وكان ذلك بأحد أماكن التجمعات ويقصد استعمالها في الإخلال بالأمن والنظام العام والمساس بنظام الحكم علي النحو المبين بالتحقيقات .

٤ - حازوا وأحرزوا بالذات وبالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة محل التهمة السابقة وكان ذلك بأماكن التجمعات وبقصد استعمالها في الإخلال بالأمن والنظام العام علي النحو المبين بالتحقيقات.

<u>ثانيا : المتهمون من الأول حتي التاسع والستون (١-٦٩)</u>

تسللوا وآخرون مجهولون إلي داخل البلاد عبر الحدود الشرقية لها بطريق غير مشروع بأن تسللوا عبر الأنفاق المجهزة لذلك علي النحو المبين بالوصف أولا بند (١) .

<u>ثالثا: المتهمون من الخامس والسبعون حتي التاسع عشر بعد المائة (٧٥ -١١٩) :</u>

اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين بأن اتفقوا مع هيئة المكتب السياسي لحركه حماس وقيادات

التنظيم الدولي الإخواني وحزب الله اللبناني علي إحداث حاله من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها تنفيذا لمخططهم وتدريب عناصر مسلحه من قبل الحرس الثوري الإيراني لإرتكاب أعمال عدائيه وعسكريه داخل البلاد وضرب واقتحام مبان الليمانات والسجون وتهريب المسجونين الموالين لهم الأجانب والمصريين وكذا المسجونين الجنائيين وساعدوهم بأن أمدوهم بالدعم والمعلومات والأموال وبطاقات هوية مزوره لاستخدامها في الدخول إلى البلاد وتوفير السيارات والدراجات النارية وقد تمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة الجرائم سالفه البيان على النحو المبين بالتحقيقات..

<u>رابعا: المتهم التاسع والعشرون بعد المائة (١٢٩)</u>

أخفي بنفسه محكوما عليهما بالسجن المشدد وهما المتهمين السابع والعشرون بعد المائة والثامن والعشرون بعد المائة وأعانهما علي الفرار من وجه العدالة بأن وفر لهما المأوي اللازم لإخفائهما وسهل لهما الفرار خارج البلاد علي النحو المبين بالتحقيقات.

خامسا: المتهمون من التاسع والسبعون حتي الحادي عشر بعد المائة (٧٩ – ١١١) والمتهمون من الثامن عشر بعد المائة حتي الثامن والعشرون بعد المائة (١١٨ – ١٢٨):

حال كون بعضهم محكوما عليه والبعض الآخر مقبوضا عليه هربوا من سجون المرج وأبو زعبل وادي النطرون وكان ذلك مصحوبا بالقوة وبجرائم آخري الموضحة وصفا بالبند أولا علي النحو الوارد بالتحقيقات .

مما يتعين معه إدانتهم عملا بالمواد ٢/٣٠٤ ، ٣١٣، ١/٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومعاقبتهم طبقا لنصوص المواد المنصوص ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٠/ثانيا ، ثالثا ، ١/٤١ ، ٤٣ ، ١/٤٥ ، ٤٦ ، ٧٧ ، ٨٣ أ /١ ، ٨٦ ، ٨٨ مكرر ، ٨٨ مكرر أ/١ ، ٣ ، ٨٨ مكرر ج ، ٨٨ مكـــــــرر د ، ٩٠ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ١/٢٥٢ ، ٣١٤ من قانون العقوبات والمادة ٢/٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن تأمين الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية والمواد ٢/١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

والـذخائر المعـدل بالقـانونين رقمـي ٢٦ لـسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لـسنة ١٩٨١ والقسم الثاني من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ .

وحيث انه عن المضبوطات فان المحكمة تقضي بمصادرتها طبقا لنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات .

وحيث إن التهم المنسوبة للمتهمين قد ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة لوقوعها لغرض إجرامي واحد - عدا جريمتي الهروب والاخفاء- فان المحكمة تقضي باعتبارها تهمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

وحيث انه عن المصاريف فان المحكمة تلزم بها المتهمين المحكوم عليهم عملا بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث أنه عن الدعاوى المدنيه المرفوعة من المدعين بالحق المدني وهم (ورثة المرحوم /ممدوح سند محمد متولي / و وزارة الداخلية بصفتها / و دعاء محمد رشاد) قبل المتهمين فلما كان مبنى هذه الدعاوى هو نشوء إلتزام قانونى بتعويض الضرر الناشئ عن الخطأ إعمالا للمادة

١٦٣ من القانون المدنى والتى تنص على أنه (كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض)، ومن ثم فإن ضابط تقرير المسئولية التقصيريه هو وقوع خطأ من جانب المسؤول وضرر يصيب المضرور وعلاقه سببيه فيما بين الخطأ والضرر، واذ ثبت للمحكمة إدانة المتهمين عن أفعالهم غير المشروعة، وكان تجريم الفعل المسند لهم قد صار حقيقة قضائية بتقرير إدانتهم على نحو ما سلف بيانه وكان هذا الخطأ الجنائى هو بذاته الخطأ المدنى ، وكان مما لا شك فيه أنه قد أصاب المدعين بالحق المدنى وهم المجنى عليهم ضررا يتمثل فى لحق كل منهم من اضرار مادية وادبية على النحو المبين بالاوراق ، وقد توافرت رابطة السببية بينهما ومن ثم كان طلبهم تقرير الحق فى التعويض المؤقت فضلا عن المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة قائما علي صحيح سنده من الواقع والقانون تجيبهم المحكمة إليه وتلزم المتهمين المحكوم عليهم بأن يؤدوا لكل منهم تعويضا مدنيا مؤقتا على النحو الوارد بالمنطوق عملا بمقتضى المادة ١٦٩من القانون المدني التى تنص على أنه (إذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى إلتزامهم

بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوى ... إلخ) ، وتلزم المحكمة المحكوم عليهم بمصاريف هذا الشق من الدعاوى شامله فى ذلك مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بالمواد ٢٢٠ ، ٢٥١ ، ١/٣٠٩ ، ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ١٨٧ من القانون رقم ١٧ لسنه ١٩٨٣ فى شأن المحاماة والمعدل بالقانون رقم ١٠ لسنه ٢٠٠٢ .

وحيث انه عن الدعوي المدنية المرفوعة من حسيب عبد الرافع حسين والد المجني عليه المرحوم / عبد الرافع حسيب عبد الرافع حسين فانه لما كانت صحيفة الادعاء بالحق المدني قد خلت من بيان مقدار التعويض المطالب به وكان يترتب على الوقوف على مقدار ذلك التعويض تاخير الفصل فى الدعوى الجنائية ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبولها طبقا لنص المادة ٤/٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية والزمت رافعها بمصروفاتها ومقابل اتعاب المحاماة .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمـــة

أولا – حضوريـــا :

*** وبإجماع الآراء بمعاقبة كل من المتهمين :-**

محمد بديع عبد المجيد سامي ، رشاد محمد على البيومي ، محيي حامد محمد السيد احمد ، محمد سعد توفيق مصطفي الكتاتنى ، محمد محمد مرسي عيسي العياط ، عصام الدين محمد حسين العريان بالإعدام شنقا عما اسند الى كل منهم .

*** وبمعاقبة كل من المتهمين / صفوة حمودة حجازي رمضان ، احمد أبو مشهور أبو مشهور عوض ، سعد عصمت محمد الحسيني ، مصطفي طاهر على الغنيمي ، محمود احمد محمد ابو زيد زناتي ، احمد عبد الوهاب على دلة ، السيد حسن شهاب الدين أبو زيد ، محسن يوسف السيد راضي ، صبحي صالح موسي أبو عاصي ، حمدي حسن على إبراهيم ، احمد محمد محمود دياب ، أيمن محمد حسن حجازي ، عبد المنعم محمد أمين احمد تغيان ، محمد احمد محمد محمد إبراهيم ،**

احمد احمد علي العجيزي ، رجب عبد الرحيم المتولي هبالة ، عماد شمس الدين محمد عبد الرحمن ، حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور ، محمد محمد إبراهيم البلتاجي ، إبراهيم إبراهيم أبو عوف يوسف بالسجن المؤبد عما اسند الي كل منهم عن الاتهام المبين بالبند ثالثا .

* وبمعاقبة كل من المتهمين / احمد ابو مشهور ابو مشهور عوض ، سعد عصمت محمد الحسيني ، مصطفي طاهر على الغنيمي ، محمود احمد محمد ابو زيد زناتي ، احمد عبد الوهاب على دلة ، السيد حسن شهاب الدين ابو زيد ، محسن يوسف السيد راضي ، صبحي صالح موسي ابو عاصي ، حمدي حسن على ابراهيم ، احمد محمد محمود دياب ، ايمن محمد حسن حجازي ، عبد المنعم محمد امين احمد تغيان ، محمد احمد محمد محمد إبراهيم ، احمد احمد علي العجيزي، رجب عبد الرحيم المتولي هبالة ، يسري عبد المنعم على نوفل بالحبس مدة سنتين عما اسند اليهم بالبند خامسا .

ثانيا – وغيابيـــا :

*** وبإجماع الآراء بمعاقبة كل من المتهمين / محمد احمد موسى على – حسام عبد الله إبراهيم الصانع – عاهد عبد ربه خليل الدحدوح – عبد العزيز صبحي احمد العطار – احمد عيسى على النشار – احمد غازي احمد رضوان – أسامة فتحي على فرحان – أنيس حسين منصور وافي – عيسي زهير عيسي دغمش – سعيد سمير سعيد شبير – شادي حسن إبراهيم حمد – مصطفي ناهض مصطفي شهوان – نعيم عوض العبد عبد العال – هارون جمال عبد الرحمن هارون – وليد عادل خليل البطش – بلال إسماعيل محمد أبو دقة – توفيق خميس حامد القدرة – جمعة سالم جمعة السحجاني – حافظ عبد النعيم محمد أبو رأس – رائد محمد حسن غيون – رامي حسن على صمصوم – رمزي زهدي شحده أبو رزق – سامي فايز احمد أبو فسيفس – نائل عطا أبو عبيد – محمد سمير أبو لبدة – بلال فتحي أبو فخر – وسام على الخطيب – احمد ياسين رصرص – عبد الناصر ياسين رصرص – بشير احمد مشعل – محمد موسي أبو**

حميد – رامي شوقي منصور – محمد خليل شبانه – ناصر فتحي أبو كرش – حسن سلامة – فيصل جمعة أبو شلوف – تيسير أبو سنيمة – محمد السلاوي – رامي عياش – ادهم أبو ريالة – سعدالله أبو العمرين – سعيد محمد على ألحمامي – محمد فايق جودة – زكريا محمود النجار – إياد صبري عبد الهادي العكوك – محمد عبد المجيد المغازي – رياض محمود بهلول – باسل إبراهيم ألدربي – ناصر خليل منصور – محمد سهيل بدوي – محمود رشاد كمال أبو خضيرة – رائف جمال أبو هاشم – محمد لطفي أبو عبيد – نضال سامي البلبيسي – محمود فضل حسين – اشرف عبد المجيد الهمص – محمد خليل أبو شاويش – محمد جمال أبو الفول – على إبراهيم الهمص – رامي احمد خير الله – احمد فايز أبو حسنة – صلاح العطار – محمد جامع محسن معيوف – محمد فتحي أبو فخر – أيمن محمود خليل أبو طاهر – أكرم خليل جبر صيام – خميس أبو النور – أكرم الحية – رائد العطار – عبد الرحمن داود سيد الشوربجي – عادل مصطفي حمدان قطامش – محمد محمد محمود

عويضة – إبراهيم إبراهيم مصطفي حجاج – السيد عبد الدايم إبراهيم عياد – السيد محمود عزت إبراهيم عيسي – احمد على على عباس – ماجد حسن حسن زمر – احمد رامي عبد المنعم عبد الواحد – عبد الغفار صالحين عبد الباري محمد –محمد حسن محمد الشيخ موسي – ناصر سالم سالم الحافي – يحي سعد فرحات سعد محمد – احمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي – احمد إبراهيم بيومي صبره – السيد النزيلي محمد العويضه – حسن علي أبو شعيشع علي – رجب محمد محمد ألبنا – علي عز الدين ثابت علي – يوسف عبد الله علي القرضاوى – متولي صلاح الدين عبد المقصود – أسامة سعد حسن جادو – كمال علام محمد علي ألحفني – احمد زايد عبد العال الكيلاني بالاعدام شنقا عما اسند الى كل منهم.

* وبمعاقبة كل من المتهمين/ رمزي موافي ، محمد رمضان الفار ، معتصم وليد القوقا ، أيمن احمد نوفل ، محمد محمد الهادي ، محمد محمد حسن السيد ، محمد يوسف احمد منصور وشهرته / سامي شهاب

، إيهاب السيد محمد مرسي وشهرته " مروان " بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما اسند إلى كل منهم .

* وبمعاقبة المتهم / طارق احمد قرعان السنوسي بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عما اسند إليه .

ثالثا- وامرت بمصادرة المضبوطات وألزمت كل من المحكوم عليهم بالمصروفات الجنائية .

رابعا – وفى الدعاوي المدنيـــة :

١- وفى الدعوي المدنية المرفوعة من هيئة قضايا الدولة ممثلة لوزارة الداخلية بإلزام جميع المتهمين المحكوم عليهم بان يؤدوا للمدعية بالحق المدني بصفتها مبلغ وقدره مائتين وخمسين مليون جنيه) على سبيل التعويض المدني المؤقت والزمتهم بمصروفاتها .

٢- ، _____ دعاء رشاد رياض علي زوجة الرائد / محمد الجوهري قبل المتهمين الماثلين بإلزامهم بأن يؤدوا لها مبلغ وقدره مائة الف وواحد جنيه .

(١٠٠٠٠١ جنيه) على سبيل التعويض المدني المؤقت والزمتهم بمصروفاتها ومائتي جنيه مقابل اتعاب المحاماة .

٣- وفى الدعوي المرفوعة من ورثة المرحوم/ممدوح سند محمد متولي قبل المتهمين الماثلين بإلزامهم بأن يؤدوا لهم مبلغ وقدره مائة الف وواحد جنيه (١٠٠٠٠١ جنيه) على سبيل التعويض المدني المؤقت والزمتهم بمصروفاتها ومائتي جنيه مقابل اتعاب المحاماة .

٤- وفي الدعوي المدنية المرفوعة من حسيب عبد الرافع حسين والد المجني عليه المرحوم / عبد الرافع حسيب عبد الرافع حسين بعدم قبولها والزمت رافعها بمصروفاتها ومقابل اتعاب المحاماة .

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ١٦/٦/٢٠١٥ .

أمين السر رئيس المحكمة